المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم علم الاجتماع السياسي و العلاقات الدولية

تخصص: دراسات دبلوماسية

الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية و دورها في العلاقات مع دول الساحل الإفريقي

مذكرة مقدّمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

لجنة المناقشة:

حسين جنوحات.....رئيسا.

سهيلة برحو.....مناقشا و مصححا.

بن خليف عبد الوهاب.....مشرفا.

إعداد الطالبة

هاجر أوناف

إشراف الأستاذ

د. بن خليف عبد الوهاب

2016 2015

الإهداء

إلى ينبوع الحنان ، الصدق ، الأمان ، الى الشمس التي طلعت من اجل ان تنير الطريق لأبنائها إليك أنت وحدك أمي الغالية.

إلى أبي

إلى إخوتي،و توأم روحي "بشيرة"

إلى أساتذتي،و كل من مد الي يد العون

إلى صديقاتي و أحبتي

ازكي سلام و اخلص المنى لكل من مر من هنا

كلمة شكر

بعد بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أسمى خلق الله محمد صلى الله عليه وسلم وبعد:

نبدأ شكر نا بمن مد لنا يد العون وسار بنا إلى الأمام بإرشاداته ونصائحه القيمة، الأستاذ المشرف الدكتور "**بن خليف عبد الوهاب** " كما نتقدم بالشكر إلى جميع أساتذتنا الكرام بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية،و من

كان لهم الفضل في وصولنا إلى هذه المرتبة، والى جميع من ساهم في

إنجاز هذا العمل المتواضع من قريب أو من بعيد.

شكرا

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى الإحاطة بدور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في العلاقات مع دول الساحل. حيث تشهد منطقة الساحل الإفريقي العديد من التحولات الأمنية. والجزائر بحكم انتمائها للمنطقة عملت على إيجاد آليات لمواجهة التهديدات الصادرة من منطقة الساحل الإفريقي.

ازدياد الاهتمام بالعامل الاقتصادي كمحدد لتوجهات السياسة الخارجية للدول، وكعامل لتحقيق الأمن والتنمية، سعت الجزائر إلى اعتماد هذه الالية في علاقاتها مع دول الساحل بناءا على مبادئ سياستها الخارجية التي تقوم على استخدام الوسائل السلمية في العلاقات الخارجية من جهة، وتطبيقا لمعادلة التنمية، الحوار من أجل الأمن من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الاقتصادية، الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، الساحل الإفريقي.

Résumé

Cette étude a pour objet des souligner le rôle de la diplomatie économique algérienne dans le cadre de ses relations avec les Etats du Sahel Africain qui connaissent de multiples changements sécuritaires.

L'Algérie en tant que membre dans la région, a œuvré afin de mettre en place des mécanismes et même de faire face aux enjeux de la région de Sahel.

L'intérêt porté à l'économie la en tant facteur déterminant l'orientation politique ainsi que la sécurité et le développement de l'Etat est en croissance continue, ce qui a poussé l'Algérie à adapter ces mécanismes dans le cadre de ces relations avec les pays de Sahel, compte tenu des principes de sa politique externe reposant, d'un côté, sur le recoure au moyens pacifiques dans ces relation, et de l'autre, sur l'application de la formule : développement et négociation pour la sécurité.

Le rôle de la diplomatie économique algérienne dans sa relation avec les Etats du Sahel ne dépasse pas le cadre du solution sécuritaire.

Les mots clé : la diplomatie économique, la diplomatie économique algérienne, le Sahel Africain.

تستهدف السياسة الخارجية لأي دولة حماية مصالحها الوطنية و تحقيق أهدافها في المجال الخارجي، حيث يكمن فن السياسة الخارجية في اختيار أنسب الوسائل لتحقيق هذه الأهداف.كما أخذت ظاهرة الاهتمام بالعامل الاقتصادي بكل أبعاده التجارية والاستثمارية تزايد في ظل ظاهرة الاعتماد المتبادل وتشابك المصالح الاقتصادية و التجارية بين مختلف دول العالم، وأصبحت الجوانب الاقتصادية تحتل مكانة بارزة في العلاقات بين الدول وسببا رئيسيا في نشوء العلاقات الدبلوماسيةو هذا ما دفع الفواعل الدولية إلى الاهتمام بهذا المجال من أجل الدفاع عن المصالح الاقتصادية للبلد ،توفير الحماية و المساعدة للشركات الوطنية العاملة في الخارج، تشجيع التبادل التجاري و استقطاب الاستثمارات ورؤوس الأموال. ومن هذا المنطلق تزايدت أهمية الدبلوماسية الاقتصادية كوسيلة للتأثير تستخدمها الدول من اجل لعب الأدوار على الساحة الدولية والإقليمية،وتحقيق الأهداف و الغايات في إطار ثنائي أو متعدد الأطراف.

سعت الجزائر إلى مواكبة هذه التغيرات التي شهدها عالم مابعد الحرب العالمية الثانية كبروز فواعل دولية جديدة تساهم و تؤثر في القرارات الدولية من خلال إقامة علاقات دولية تهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي وتطوير ه .كذلك من خلال الاندماج ودعم مسارات التعاون مع المنظمات الإقليمية كالاتحاد الإفريقي،و المنظمات الاقتصادية العالمية كالمنظمة العالمية للتجارة و البنك الدولي.وبالرغم من كونها دبلوماسية اقتصادية حديثة إلا أنها استطاعت ان تبرز على مختلف المستويات الثنائية و المتعددة الأطراف نظرا لانتشار السفارات الجزائرية في جميع القارات من خلال الفواعل الرسمية أهمها وزارة الشؤون الخارجية خاصة بعد استحداث المديرية العامة للعلاقات الاقتصادية و التعاون الدوليين وفواعل أخرى غير الرسمية تساهم في ترقية الاستثمار و التصدير خارج قطاع المحروقات.

يشكل الساحل الإفريقي أحد المجالات الجيوسياسية التي تثير اهتمام الفواعل الدولية ومراكز الدراسات والبحوث عبر العالم، يعود سبب هذا الاهتمام إلى التحديات الجديدة التي أفرزتها العولمة والى التحولات السياسية التي وقعت في المنطقة كذلك لحسابات أساسية مرتبطة بالأهمية الاقتصادية للمنطقة وبتطلعات خاصة بالفواعل العالمية وبعض دول الجوار .تظهر منطقة الساحل الإفريقي من بين أكثر المناطق في العالم التي تشهد حالة من الانهيار والانفلات الأمني أو حالة اللاأمن وما يخلفه من آثار سلبية على سكان المنطقة.

إشكالية الدراسة:

يرتبط الساحل الإفريقي بالجزائر من خلال مجموعة معطيات أهمها التقاطع الجغرافي،ما يجعلها تتأثر بما يحدث في المنطقة.و حفاظا على أمنها و مصالحها تعمل الجزائر على تفعيل سياستها الخارجية من خلال استخدام الدبلوماسية الاقتصادية من اجل مواجهة مختلف التهديدات الصادرة من الساحل الإفريقي من جهة،و تأكيدا لدورها الإقليمي من جهة أخرى.

كيف توظف الجزائر الدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات مع دول الساحل الإفريقي؟

وللتفصيل في الإشكالية تطرح التساؤلات التالية:

- هل الدبلوماسية الاقتصادية قادرة على تطوير العلاقات مع دول الساحل؟
- فيم تتمثل أهداف الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في الساحل الإفريقي؟
- ماهي معايير تقييم الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في الساحل الإفريقي؟

استنادا إلى الإشكالية يمكن صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

- كلما تعقد الوضع في الساحل الإفريقي، زاد الاعتماد على العامل الاقتصادي كأداة لمواجهتها.

الفرضيات الفرعية:

- الدبلوماسية الاقتصادية هي دبلوماسية سياسية تعتمد على الأدوات الاقتصادية.
- أهداف الدبلوماسية الاقتصادية في الساحل الإفريقي هي تحقيق الأمن و السلم في المنطقة.

_ أداء الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في الساحل يقوم على قدرة التأثير في توجهات دول الساحل الإفريقي.

أدبيات الدراسة:

ان أي دراسة علمية أو بحث أكاديمي يتطلب الإطلاع على الدراسات السابقة التي حاولت دراسة نفس الموضوع أو تناولت جانبا منه ،و من بين الدراسات التي تطرقت إلى موضوع الدبلوماسية الاقتصادية نجد:

gay carron de la carriere la diplomatie économique :le diplomate et le marché ،تطرق فيه الباحث الى مجموعة من جوانب الدبلوماسية الاقتصادية ،وبالاخص الدبلوماسية التجارية.

مذكرة ماجستير بعنوان **الدبلوماسية الاقتصادية في عصر العولمة**،للباحث عبد الحميد مشري ،إذ تطرق فيها الباحث إلى التحول في وظائف الدبلوماسية و الدبلوماسية

الاقتصـادية فـي عصـر العولمـة مبـرزا الجانـب المفـاهيمي و النظـري للدبلوماسـية الاقتصادية.

مقال بعنوان "**الدبلوماسية و التنوع الاقتصادي**"،لوزير الشؤون الخارجية الجزائرية الأسبق مراد مدلسي ،الذي نشر في مجلة المدرسة العليا الحربية ،الجزائر،العدد3،2011.تطرق فيه إلى دور الدبلوماسية الاقتصادية في تحقيق التنوع الاقتصادي،حيث يعبر من خلال هذا المقال عن أهداف الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية.

مداخلة السيد رمطان لعمامرة وزير الشؤون الخارجية أمام **الندوة الوطنية حول التجارة الخارجية،في 01/04/2015**، لذي جاء في إطار البحث عن الطرق و الوسائل الكفيلة باستغلال أفضل للمزايا التي تتمتع بها الجزائر في مجال فرص التبادل التجاري مع بقية بلدان العالم في سياق اقتصادي عالمي تطبعه تحديات عديدة.

أهداف الدراسة:

لم تعد الشؤون السياسية المسألة الأهم في عمل البعثات الدبلوماسية والقنصلية. واتجهت مختلف الدول نحو إعادة موضعة السفارات والقنصليات في مناطق معينة من أجل تنمية مصالحها الاقتصادية وكذا إجراء تغييرات على مستوى الإدارة المركزية لوزارات الشؤون الخارجية. ولم تعد هذه البعثات مجرد ممثليات،بل أصبح فتحها يتم على أساس أهداف اقتصادية وبالتالي فان هدف الدبلوماسي اليوم هو تنمية مصالح بلاده الاقتصادية.لهذا فان الهدف من الدراسة هو إبراز أهمية الدبلوماسية الاقتصادية في ترقية مكانة الدول و في إنماء العلاقات الاقتصادية بين الدول.إظهار الجانب التنموي،التعاوني،الاقتصادي الذي تعتمده الجزائر ضمن مقاربتها الشاملة في مكافحة التهديدات الصادرة من الساحل الإفريقي.

و تكمن أهمية هذه الدراسة في ان موضوع الدبلوماسية الاقتصادية لا يزال حديثا،و الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية أيضا لا يزال التأسيس لها في بداياته،لكن كممارسة قد ظهرت حتى قبل الاستعمار الفرنسي.و بالنسبة للساحل الإفريقي فان

مبادرات و مساعي الجزائر لحل الأزمات لا تقوم على الجانب الأمني فقط بل الجانب الأمني،الاقتصادي و التنموي،و حتى الثقافي إلا ان اغلب الدراسات تركز على المقاربة الأمنية فقط.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراسة الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية و دورها في العلاقات مع دول الساحل في معرفة الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية و الإلمام بجميع جوانبها من خلال تحديد الفواعل و دورها في أداء والتأثير على الدبلوماسية الاقتصادية،المؤسسات المنوطة بعمل الدبلوماسية الاقتصادية ،كذا طبيعة التفاعل بين هذه المؤسسات،كون الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية حديثة النشاءة و لا تزال تواجه التحديات التي ترتبط بإمكانيات الدولة الجزائرية و تعقد المحيط الذي تنشط فيه.

يرتبط موضوع هذه الدراسة بدور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في تحديد طبيعة العلاقات مع دول الساحل الإفريقي في الإطار الثنائي أو متعدد الأطراف.و كذا الآلية الاقتصادية الجزائرية في مواجهة التهديدات فالساحل الإفريقي يضم مختلف أنواع التهديد من إرهاب إلى جريمة منظمة إلى تهديدات اقتصادية و بيئية... إلى جانب التواجد الأجنبي في المنطقة.كذلك تواجد دبلوماسيات اقتصادية أخرى على غرار الدبلوماسية الاقتصادية الفرنسية،الأمريكية،و الصينية.مايجعل الجزائر تواجه تحدي داخلي يتعلق بالسياسات المتخذة في مجال الدبلوماسية الاقتصادية و كذا الفواعل.أما التحدي الخارجي فيتمثل في كيفية إنجاح هذه الآلية الاقتصادية إلى جانب المقاربة الأمنية في تحقيق الأمن و الاستقرار في الساحل و بالتالي حماية المصالح والأمن الجزائري و منافسة الدول الأخرى في المنطقة. و أخيرا تحليل مدى نجاعة وقدرة الآلية الاقتصادية في مواجهة التهديدات الأمنية من منطقة الساحل.

حدود الدراسة:

الاطارالزمني:يرتبط الإطار الزماني للدراسة ببروز نشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية من خلال تأسيس المديرية العامة متعددة الأطراف سنة 2002،ثم إنشاء المديرية العامة للعلاقات الاقتصادية و التعاون الدوليين2008.

الإطار المكاني: الإطار المكاني للدراسة هو الساحل الإفريقي و قد تم الاعتماد على التقسيم الجغرافي للإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية، حيث تنقسم المديرية الفرعية لبلدان الساحل إلى مكتب بلدان الساحل المجاورة و يضم مالي،النيجر و السينيغال و مكتب التشاد و بوركينافاسو.

أسباب اختيار موضوع الدراسة:

الأسباب الذاتية:يتمثل السبب الرئيسي للاهتمام بهذا الموضوع هو مجال التخصص"دراسات دبلوماسية"،.وكذا الميل إلى معرفة الجانب الاقتصادي في الدبلوماسية الجزائرية اتجاه الساحل الإفريقي من اجل تحقيق الأمن و السلم و الحماية من التهديدات الصادرة من المنطقة.ومحاولة من الباحثة لتوفير مرجع بسيط في موضوع الدبلوماسية الاقتصادية بشكل عام.

الأسباب الموضوعية: يتمثل السبب الرئيسي لاختيار الموضوع في تحديد دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية التي عملت الجزائر على تفعيلها من اجل تحقيق الأمن والاستقرار في الساحل الإفريقي في إطار العلاقات الثنائية و المتعددة الأطراف مع دول الساحل.

- دراسة الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية ،فواعلها،مؤسساتها،أهدافها،خاصة بعد إنشاء المديرية العامة للعلاقات الاقتصادية و التعاون الدوليين سنة 2008.

- إبراز الآليات التي تعتمدها الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في علاقاتها مع دول الساحل الإفريقي ومساهمة هذه الآلية في ترقية دور الجزائر الإقليمي.

– كذلك يرتبط موضوع الدراسة بالبحث عن التحديات التي تواجه الدبلوماسية الاقتصادية داخليا،خارجيا،و إقليميا.

الإطار النظري للدراسة:

الليبرالية الاقتصادية:هي نظرية في الاقتصاد السياسي و تقترن بشكل خاص بكتابات ادم سميث و مدرسة مفكري المؤمنين بالسوق الحرة في القرن التاسع عشر.و قد كانت التداعيات السياسية لليبرالية الاقتصادية ،داخليا انه يتعين على الحكومة قدر الإمكان،ان تقتصر على الحد الأدنى من المهام و الأدوار في المجتمع. و خارجيا نصت النظرية تم مهمة سلطات الدولة هي حماية الدولة من الخطر الخارجي.وقد اقترنت الليبرالية الاقتصادية ،بوصفها نظرية دولية بشكل خاص بالدعوة إلى التجارة الحرة و إلى ما يمكن ان يدعى اليوم بالترابط المعقد.حيث يعتقد أصحاب هذه النظرية هذا النظام في العلاقات من شانه إزالة أسباب اقتصادية هامة للصراع من النظام و سبب يزيد في منطقية وجودها و يتجاوزها لمساندتها.[1]

اقتراب الدور:يعرف الدور بأنه احد مكونات السياسة الخارجية ،و هو يتحدد في الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية،وذلك في سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية،كما يعرف بأنه إدراك صانعي السياسة الخارجية لماهية القرارات و الالتزامات و القواعد و الأفعال المناسبة لدولتهم،و الوظائف التي يجب عليهم القيام بها في عدد من الأطر الجغرافية الموضوعية،و من هذا المنطلق لا ينشأ الدور الإقليمي إلا عندما تسعى الدولة إلى القيام به و صياغته صياغة واعية و مدروسة.[2]

الإطار المنهجي للدراسة:

ان التفسير العلمي للظواهر السياسية يقتضي استخدام أدوات للتحليل من بينها أدوات التحليل الذهنية ،و هي تلك الأدوات التي يرتبط بها الباحث في بحثه من البداية.فيستعين بها على تصور مادة بحثه المستهدفة من ناحية ،و في تحديد الغاية من

[1] ايفانز غراهام،نوينهام جيفيري،**قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**(مركز الخليج للابحاث:ب.ب.ن،1997)،ص.145.
[2] بوحنية قوي،"الجزائر و الانتقال الى دور الفاعل في افريقيا"،**مركز الجزيرة للدراسات**،29 جانفي 2014،ص.3.

بحثه من ناحية أخرى.اقتضى البحث في دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في العلاقات مع دول الساحل استخدام المنهجين التاليين:

المنهج الوصفي التحليلي:من خلال وصف موضوع الظاهرة ومتغيراتها.نستعين بهذا المنهج في وصف نشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية ودورها في العلاقات مع دول الساحل الإفريقي.و صفوا إبراز خصائص الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في الساحل الإفريقي.

منهج تحليل المضمون:تحليل ودراسة التقارير ،دراسة الخطابات و التصريحات.من اجل تقديم رؤية موضوعية للظاهرة بعيدا عن الذاتية.و تحليل الدور الجزائر في الاهتمام بمجريات الأحداث في الساحل الإفريقي.

المنهج التاريخي:يساعد المنهج التاريخي في كشف تطور الظاهرة ،ونقد الوثائق التاريخية،تم استخدام هذا المنهج في تحديد تطور الدبلوماسية الاقتصادية،الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، و كذا العلاقات الجزائرية مع دول الساحل الإفريقي.

الإطار المفاهيمي للدراسة:

الدبلوماسية الاقتصادية:يعرف قاموس الدبلوماسية لبريدج و جيمس الدبلوماسية الاقتصادية بأنها هي المعنية بقضايا السياسة الاقتصادية وتتضمن عمل الوفود و المندوبين في المؤتمرات التي ترعاها هيئات مثل منظمة التجارة العالمية . كما يتضمن جزء من عملهم إلى الإبلاغ عن السياسات الاقتصادية و التطورات في الدول الأجنبية وتقديم المشورة و النصح حول انجح الطرق للتأثير على الدول الأخرى . فالدبلوماسية الاقتصادية توظف الموارد الاقتصادية أما كمكافآت أو كعقوبات في السعي لتحقيق أهداف سياستها الخارجية ، وهذا ما يعرف باسم فن إدارة شؤون الدولة بالدبلوماسية .[1]

[1] عبد الحميد مشري ،**الدبلوماسية الاقتصادية في عصر العولمة**،ماجستير الدبلوماسية و التعاون الدولي،جامعة الجزائر دالي براهيم،الجزائر 2009 2010.ص31

الساحل الإفريقي: يشكل الساحل الإفريقي المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء فهو تمتد من أقصى الساحل الشرقي للقارة الإفريقية المطل على البحر الأحمر إلى أقصى الساحل الغربي المطل على المحيط الأطلسي و هو عبارة عن شريط طويل يظم بداخله عدة دول منها السودان،تشاد،جنوب ليبيا،أقصى جنوب الجزائر،النيجر،مالي،موريتانيا،السنغال ما يتم لحسابات جيو اقتصادية توسيعها لتشمل بوركينافاسو ،نيجيريا و حتى الرأس الأخضر و إثيوبيا و اريتريا[1].

صعوبات الدراسة:

للقيام بأي بحث علمي ممنهج يجب توفر الوقت و مصدر المعلومة ،وبصدد إعداد هذا البحث ،واجهنا عدة صعوبات منها نقص المراجع في موضوع الدبلوماسية الاقتصاديةوانعدام تام للمراجع فيما يخص الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية.حيث تم الاعتماد بشكل كبير على تصريحات صناع القرار.و اجتهادات الباحثين.إلى جانب عدم توفر الوقت الكافي لترجمة جميع الوثائق المتحصل عليها والتعمق أكثر في الموضوع.

تقسيم الدراسة:

تم تحليل دراستنا انطلاقا من مقدمة كمدخل لشرح الموضوع و حدوده،كما تم تقسيمه إلى 3فصول رئيسية هي:

الفصل الأول:جاء هذا الفصل كمدخل مفاهيمي و نظري للدبلوماسية الاقتصادية حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية من خلال مجموعة تعاريف مختلفة و علاقاتها ببعض المفاهيم كالدبلوماسية التجارية نشأة و تطور المفهوم.أما المبحث الثاني يدور حول الإطار النظري للدبلوماسية الاقتصادية من خلال عرض مجموعة من الاقترابات النظرية التي فسرت الدبلوماسية الاقتصادية و هي نظرية الاعتماد

[1]بشكيط خالد،**دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي**،رسالة ماجستير،(جامعة الجزائر:كلية العلوم السياسية و الإعلام ،2010 2011)،ص.4.

المتبـادل المركب،النظريـة المركـزة علـى المجتمـع و أخيـرا نمـوذج روبـرت بوتنـام مقاربـة المفاوضات ثنائية المستو ى.أما المبحث الثالث فيتناول وسائل الدبلوماسية الاقتصادية و تم تقسيمها إلى وسائل ترغيبية ووسائل ترهيبية.

الفصـل الثـاني:حاولنـا فـي هذا الفصـل تقديم الدبلوماسـية الاقتصـادية الجزائريـة والسـاحل الإفريقي،حيث تطرقنـا فـي المبحـث الأول إلـى تحديـد منطقـة السـاحل الإفريقـي و أهميتـه الجيواقتصـادية بالنسبة للجزائر. ، فـي المبحـث الثـاني تـم التطـرق إلـى فواعـل الدبلوماسـية الاقتصادية الجزائرية و تقسيمها إلى فواعل رسمية و فواعل غير رسمية.أما المبحث الثالث فتناولنا فيه المستويات المختلفة للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية المستوى الثنائي،المستوى الإقليمي و المستوى متعدد الأطراف.من خلال المبحث الثاني و الثالث تم ربط الدراسة بالساحل الإفريقي .

الفصل الثالث:يعتبر هذا الفصل الإطار التطبيقي لنشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية فـي السـاحل.تم تقسيمه إلـى مبحثين،المبحـث الأول يبين انجـازات الدبلوماسـية الاقتصـادية الجزائرية في الساحل و الآليات التي اعتمدتها الجزائر فـي هذا الإطـار ،أما المبحث الثالث فيتنـاول التحديات التـي تواجـه الدبلوماسـية الاقتصـادية الجزائريـة و الدبلوماسـية الاقتصـادية الجزائرية في الساحل الإفريقي.

وفـي الأخيـر نخلـص إلـى خاتمـة يـتم فيهـا الإجابـة عـن التسـاؤلات الفرعيـة ونفـي أو إثبـات صحة الفرضيات.إلى جانب مجموعة استنتاجات و مقترحات.

الفصل الاول:الدبلوماسية الاقتصادية :مدخل مفاهيمي و نظري

المبحث الاول:مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية

المبحث الثاني:المقاربات النظرية المفسرة للدبلوماسية الاقتصادية

المبحث الثالث:الدبلوماسية الاقتصادية بين الترهيب و الترغيب

تمهيد

تعد القوة الاقتصادية من ابرز العوامل المشكلة لقدرة الدولة في المجال الدولي في العصر الحالي ،كونها أصبحت المحرك الأساسي و الرئيسي للعلاقات و التفاعل ما بين الدول خدمة للأهداف و المصالح المراد تحقيقها في المجال الخارجي من جهة، إضافة إلى تشابك و تكامل الأنشطة الاقتصادية للدول ببعضها البعض من جهة أخرى. فلا يمكن لأي دولة ان تستقل باقتصادها عن بقية العالم سواءا كانت متقدمة أو نامية ومن هذا المنطلق سعت الدول الى تنظيم و تنمية علاقاتها الاقتصادية إلى ابعد مدى في إطار سلمي يعزز مسارات التعاون الدولي من خلال آلية الدبلوماسية الاقتصادية .

ازداد استعمال مصطلح الدبلوماسية الاقتصادية بتزايد الحاجة إلى الاستفادة من الجوانب الاقتصادية للدبلوماسية التقليدية ،وعليه فإن الفواعل المختلفة التي تحاول التأثير على الدبلوماسية الاقتصادية تدرك أهمية الاقتصاد في الاصطلاح السياسي.

المبحث الأول: مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية

درج الاستخدام التقليدي لمصطلح الدبلوماسية الاقتصادية بمعنى الدبلوماسية السياسية، أي أن الدبلوماسيين ينخرطون في علاقات سياسية في المقام الأول، لأن وجود علاقات ودية يقود إلى علاقات في مجالات أخرى بما فيها المجال الاقتصادي.

- المطلب الأول : تعريف الدبلوماسية الاقتصادية

قبل تقديم تعريف للدبلوماسية الاقتصادية تجدر الإشارة إلى تعريف الدبلوماسية فهذه الأخيرة قدمت لها تعاريف كثيرة و مختلفة .

+ **الدبلوماسية:**لا يوجد تعريف مانع جامع للدبلوماسية نظرا لتعدد المفكرين من جهة و نظرا لتطوره عبر مختلف المراحل،إلا انه نجد اصل الكلمة مشتق من اللفظة اليونانية DIPLOMA ومعناها طوى .كانت تطلق في العهد الروماني على الوثائق التي كانت تطوى كجوازات السفر و تذاكر المرور.تحمل الدبلوماسية معاني كثيرة مختلفة فهي يمكن أن تستخدم كمرادف للمفاوضة وما يتبع من مراسيم و مجاملات و أساليب اللياقة،ويمكن أن تستخدم بمعنى الجهاز الذي يدير الشؤون الخارجية للدول أو يمكن أن تعني مباشرة مهنة حل السياسية، الدولية.[1] وقد تطور تعريف الدبلوماسية بتطور الدبلوماسية في حد ذاتها:

1 **شارل دي مارتيدس** : الدبلوماسية هي علم العلاقات الخارجية للدول و بمعنى أخص هي معنى و فن المفاوضات .

2 **شارل كالفو** : الدبلوماسية هي علم العلاقات القائمة بين مختلف الدول الناتجة عن المصالح المتبادلة وعن مبادئ القانون الدولي العام و بنصوص المعاهدات و الاتفاقيات .

[1] علي حسين الشامي،**الدبلوماسية نشأتها تطورها وقواعدها نظام الحصانات و الامتيازات الدبلوماسية**،(عمان:دار الثقافة،2009)، ص28 .

3 **معاوية بن أبي سفيان** :" لو أن بيني وبين الناس شعرة ما انقطعت فإذا أرخوها شددتها و إذا شدوها أرخيتها ".

4 **هارولد نيكلسون:** الدبلوماسية هي توجيه العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات، والأسلوب الذي يدير به السفراء و المبعوثون هذه العلاقات وعمل الرجل الدبلوماسي أو فنه.

5 **هنري كيسنجر**: الدبلوماسية هي تكييف الاختلافات من خلال المفاوضات .

6 **علي حسين الشامي:** الدبلوماسية هي علم و فن إدارة العلاقات بين الأشخاص الدوليين وهي مهنة الممثلين الدبلوماسيين أو الوظيفة التي يمارسها الدبلوماسيين، وميدان هذه الوظيفة هو العلاقات الخارجية للدول و الأمم و الشعوب[1].

7 كتعريف إجرائي جاء في **الموسوعة السياسية** ان الدبلوماسية هي مجموعة المفاهيم والقواعد والإجراءات ،المراسيم، المؤسسات و الأعراف الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول المنظمات الدولية و الممثلين الدبلوماسيين بهدف خدمة المصالح العليا ، الأمنية والاقتصادية ،السياسات العامة للدول ،للتوفيق بين مصالح الدول بواسطة الاتصال و التبادل ، إجراء المفاوضات السياسية وعقد الاتفاقات و المعاهدات الدولية .تعتبر الدبلوماسية أداة رئيسية من أدوات تحقيق أهداف السياسة الخارجية من اجل التأثير على الدول و الجماعات الخارجية بهدف استمالتها و كسب تأييدها، بوسائل شتى منها ما هو إقناعي و أخلاقي .بالإضافة إلى توصيل المعلومات للحكومات و التفاوض معها . تعني الدبلوماسية بتعزيز العلاقات بين الدول و تطويرها في المجالات المختلفة وبالدفاع عن مصالح و أشخاص رعاياها في الخارج وتمثيل الحكومات في المناسبات و الأحداث، إضافة إلى جميع المعلومات عن أحوال الدول و الجماعات الخارجية وتقييم مواقف

[1] سعيد أبو عباه ،**الدبلوماسية تاريخها مؤسساتها أنواعها و قوانينها**(د.ب.ن:دار الشيماء،2009)،ص.5.

الحكومات و الجماعات إزاء قضايا راهنة أو ردة فعل محتملة إزاء سياسات أو مواقف مستقبلية[1].

ب الاقتصاد: اشتق مصطلح علم الاقتصاد من لفظ يوناني و هو مشتق من كلمتين ايكوس oikos التي تعني المنزل و نوموس nomos و معناها التدبير و بذلك يكون معنى اللفظ اليوناني oikosnomos تدبير المنزل ،غير ان هذا لا يعني ان اليونانيين هم الذين أسسوا علم الاقتصاد كعلم مستقل .هناك أكثر من تعريف واحد لعلم الاقتصاد ،تختلف فيما بينها من حيث المصطلحات و الشكل لكنها تتشابه من حيث الجوهر و المضمون .

علم الاقتصاد :هو علم اجتماعي يعالج تحليل المشاكل المادية و يحدد الوسائل المختلفة التي يستطيع الأفراد عن طريقها إشباع رغباتهم في السلع و الخدمات و ذلك باستعمال الموارد المحدودة المتاحة لهم.

هو العلم الذي يهتم بدراسة الكيفية التي يختار بها الأفراد و المجتمع طريقة استخدام الموارد الإنتاجية النادرة لإنتاج السلع و الخدمات المختلفة على مدى الزمن و توزيعها للاستهلاك في الوقت الحاضر و المستقبل على مختلف الأفراد و الجماعات في المجتمع.

هو العلم الذي يدرس السلوك الاقتصادي للإنسان الفرد أو الأسرة أو المجتمع أو الدولة أو أكثر من ذلك ليدرس السلوك الاقتصادي للدول على المستوى العالمي .فهو العلم الذي يصف الطريقة المثلى لاستغلال الموارد النادرة بحيث يتم تحقيق اكبر قدر من حاجات المجتمع أي تحقيق أعلى مستوى من رفاهية المجتمع.[2]

[1] عبد الوهاب الكيالي،**موسوعة السياسية**،(بيروت:دار الهدى،ج2،ب.س.ن.)،ص.268.
[2] محمد دويدار،**مبادئ الاقتصاد السياسي**(الإسكندرية:ب.د.ن.1993)ص.ص.11،10.

هناك علاقة وثيقة بين علم الاقتصاد و علم السياسة حيث ان معظم المشاكل الاقتصادية هي في الواقع ذات طبيعة سياسية و ان القرارات السياسية تحمل في طياتها نتائج اقتصادية حيث تصوغ الدولة سياساتها استنادا إلى تحليلات اقتصادية مبنية على توصيات مستشارين اقتصاديين.

ج **الدبلوماسية الاقتصادية:** المعنى التقليدي للدبلوماسية هو دبلوماسية سياسية ،أي أن الدبلوماسيون ينخرطون بدرجة أولى في العلاقات السياسية ،لان قرب أو قوة العلاقات السياسية تقود إلى علاقات أخرى من بينها العلاقات الاقتصادية و تشير الأدلة الامبريقية إلى ان العلاقات الاقتصادية لا تنشأ في حال وجود فراغ سياسي أو ضعف الثقة بين الأطراف .العلاقات الاقتصادية ترتبط بالعلاقات السياسية ،فهناك إدراك كبير إذ كانت العلاقات الاقتصادية لها تأثير على العلاقات السياسية ، وأي اضطرابات على مستوى العلاقات السياسية ستحل لان الطرفين تربطهما مصالح ومنافع اقتصادية[1].

هي مجموعة النشاطات و الممارسات التي تهدف إلى صياغة مناهج و إجراءات لاتحاد القرارات على المستوى الدولي التي ترتبط بالنشاط الاقتصادي العابر للحدود في العالم الواقعي . حيث يتمثل مجال نشاطها في التجارة ، الاستثمار ، الأسواق العالمية، الهجرة ، المساعدات ، الإعانات ، الأمن الاقتصادي والمؤسسات التي تجسد البيئة الدولية ، أما وسائلها فهي العلاقات ، التفاوض و التأثير[2].

- يعرف **قاموس الدبلوماسية لبريدج و جيمس** : الدبلوماسية الاقتصادية بأنها هي المعنية بقضايا السياسة الاقتصادية وتتضمن عمل الوفود و المندوبين في المؤتمرات التي ترعاها هيئات ، مثل منظمة التجارة العالمية ... كما يتضمن جزء من عملهم إلى

[1] Harun Ur RACHID,**economic diplomacy in south Asia adress to the indian economy and business update** (18 augest 2005),P. 2.

[2] عبد الحميد مشري ،**الدبلوماسية الاقتصادية في عصر العولمة**،رسالة ماجستير(جامعة الجزائر:كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2010/2009).ص31.

الإبلاغ عن السياسات الاقتصادية و التطورات في الدول الأجنبية و تقديم المشورة و النصح حول انجح الطرق للتأثير على الدول الأخرى . فالدبلوماسية الاقتصادية توظف الموارد الاقتصادية أما كمكافآت أو كعقوبات في السعي لتحقيق أهداف سياستها الخارجية ، وهذا ما يعرف باسم فن إدارة شؤون الدولة بالدبلوماسية[1].بمعنى ان الدبلوماسية الاقتصادية تتعلق بعملية تعزيز السياسات المتعلقة بالإنتاج و حركة تبادل السلع و الخدمات و العمل و الاستثمار في البلدان الأخرى .

- هي مجموعة الميكانزمات و الآليات المعتمدة من طرف فواعل عمومية أو خاصة بغرض تحقيق أهداف اقتصادية للدولة باستخدام وسائل سياسية أو تحقيق أهداف سياسية باستخدام وسائل سياسية أو تحقيق أهداف سياسية بوسائل اقتصادية [2].حيث يركز هذا التعريف على الأهداف التي تسعى الدبلوماسية الاقتصادية لتحقيقها و الوسائل التي تعتمد عليها من أجل تحقيق هذه الأهداف. ويرى نسيم مقراني انه لتقديم تعريف للدبلوماسية ، يمكن الاعتماد على المعايير التالية :

- **من الناحية العلمية :**

- الدبلوماسية الاقتصادية تحتوي النشاط العالمي الذي يهدف إلى تدعيم التبادل التجاري، التعاون ، والتكامل الاقتصادي بين الدول على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف العالمي أو الإقليمي و يمكن ان تهدف إلى إبقاء أشكال أو آليات التعاون و التحكيم و التشاور فيها يتعلق باستثمارات سياسية ، اقتصادية ، مالية ، و تجارية.

- الدبلوماسية الاقتصادية تعمل على تطوير المعرفة و تقليص التباعد بين الدول خاصة بين الشمال والجنوب وتعمل أيضا على تحديد و حل الأزمات الاقتصادية والمشاكل التي

[1] المكان نفسه.

[2] "Quelle apport de la diplomatie économique?" , **annex technique** –développement international des entreprises (chambre de commerce et d'industrie: paris.2012)p.1.

تعطل النمو.هدف الدبلوماسية الاقتصادية هو جذب الاستثمارات الأجنبية و الدفاع عن المصالح الاقتصادية و التجارية للبلد في ظل المنافسة العالمية.

- **من الناحية الهيكلية :**

- الدبلوماسية الاقتصادية هي نشاط مسطر ومخطط تقوده الدولة أساسا من طرف الجهاز الدبلوماسي والحكومي وهيئاتها، غرف التجارة ومنظمات الأعمال غير الحكومية ، ويمكن أن تكون أيضا في إطار رجال الأعمال والمنظمات غير الحكومية، ويمكن أن تكون أيضا في إطار المنظمات المتعددة الأطراف.

- مجال عمل الدبلوماسية الاقتصادية متداخل، فهناك فواعل اخرى غير الدولة.

- **من الناحية العملية :**

يمكن للدبلوماسية الاقتصادية ان تأخذ أشكال كثيرة و مختلفة كمؤتمرات القمة لرؤساء الدول و الحكومات (ثنائية أو متعددة الأطراف) الزيارات الرسمية أو عمل لرؤساء ووزراء الدول[1].

يعرفها *Alexandre Kateb : بأنها وسيلة الدولة لدعم قوتها في مواجهة الدول الأخرى ، باستخدام وسائل اقتصادية ،المفاوضات التجارية العالمية (الجات ، المنظمة العالمية للتجارة) وتدابير لتوسيع الشركات الوطنية في العالم أو بجدب الاستثمارات الأجنبية لأرض الوطن[2].

ومن خلال التعار يف السابقة للدبلوماسية الاقتصادية فأن هذه الأخيرة تعتبر فرعا من الدبلوماسية السياسية باستعمال الدولة لقدراتها الاقتصادية من اجل تحقيق المصالح

[1]Nassim MOKRANI, **les nouvelles diplomaties:genèse qualification et accompagnement** ,(casbah :alger2009),p179.

* الكسندر كاتب:خريج المدرسة المركزية باريس ومعهد العلوم السياسية في باريس، يرأس الشركة استشارية لتحليل المنافسة المالية بعد حياة مهنية في المؤسسات المالية الكبرى (بنك فرنسا، مجموعة BNP Paribas). مؤلف كتاب عن القوى الناشئة الكبرى، مدرس في معهد الدراسات السياسية في باريس.

[2] Alexandre KATEB, "la diplomatie économique des nouvelles puissances ",**Revu géoéconomique** n56.(edition choiseul :hiver, 2010-2011),P88.

القومية بالتأثير على الدول الأخرى ،تنويع و تطوير الاقتصاد الوطني ،توجيه السلوك لسياسي للدول بما يخدم مصالحها،ومن جهة أخرى فان الدبلوماسية الاقتصادية تعتبر إحدى آليات تحقيق الأمنو الاستقرار من خلال مجموع النشاطات الدبلوماسية المرتبطة بالنشاطات الاقتصادية في ما وراء الحدود الوطنية التي تباشرها الدولة و الفواعل غير دولاتية في العالم الواقعي .

- **الدبلوماسية الاقتصادية وعلاقتها ببعض المفاهيم :**

1- الدبلوماسية التجارية : تعتبر التجارة الدولية احد الأنشطة الرئيسية في الاقتصاد العالمي ، و لذلك فإن جزء كبير من النشاطات الدبلوماسية يتجه نحو تعزيز التجارة و الترويج التجاري و التعريف بفضاءات الاستثمار المتاحة في البلد الأم ، وهذا ما يسمى في أدبيات الدبلوماسية بالدبلوماسية التجارية[1].

يعرف **اوليفر ناراي** Oliver NARAY الدبلوماسية التجارية بأنها :نشاط يقوم به فواعل عموميين بصفة دبلوماسيين لهدف تعزيز علاقات الأعمال مابين بلد الاعتماد و البلد المعتمد ويتم تحقيقها من خلال نشاطات الترويج و التسهيل .أما بيتر peter فيعرفها بأنها تطبيق الأدوات الدبلوماسية من اجل تحقيق مكاسب تجارية من خلال الترويج للصادرات ،جذب الاستثمارات ،الحفاظ على المصالح الاقتصادية الخارجية وأخيرا تشجيع التكنولوجيا. وعادةما يقصد بها عمل البعثات الدبلوماسية التي تدعم قطاعات المال و الأعمال والتي تسعى لتحقيق النجاح الاقتصادي للبلاد و تحقيق الهدف العام وهو التنمية الوطنية ، إنما تشمل تشجيع الاستثمار الداخلي و الخارجي ، فضلا عن التجارة، إن جوانب هامة من عمل الدبلوماسيين هو توفير المعلومات عن فرص الاستثمار و التصدير و استضافة البعثات التجارية ،وفي بعض الحالات يمكن للدبلوماسية التجارية تعزيز الروابط الاقتصادية من خلا تقديم المشورة و الدعم لكل الشركات المحلية و الشركات

[1] مشري،**مرجع سابق**،ص34.

الأجنبية حول مناخ الاستثمار . تنتج التجارة و معها الاستثمارات ترابطات (صلات متبادلة متنامية بين هذه الاقتصاديات التي ما تزال قومية و نستنتج العملية التكامل المتزايد لأمم تتكاثر لممثلين اقتصاديين يتكاثرون داخل علاقات السوق العالمية ولما كانت الدبلوماسية التجارية تلعب دورا هاما في التجارةالعالمية و في مجال الاستثمار و أنشطة البحث و التطوير ،فهي خدمة تناط بالحكومة من اجل خدمة مجتمع المال و الأعمال ،لذلك فان الدبلوماسيون التجاريون يقومون بأداء أنشطتهمالرئيسية في البلدان المضيفة ،و عادة ما يكونون من موظفي البعثة الدبلوماسية أو وكالات ترقية الاستثمار وترقية التجارة،ويسمون عادة المستشارين أو الملحقين التجاريين أو الممثلين التجاريين.كذلك المستثمرين ورجال الأعمال .هذه الممارسة للمؤسسات على المستوى العالمي تسمى التعاون الدبلوماسي .كما ان ممارسة الدبلوماسية الاقتصادية في لأي دولة ترتبط بطبيعة العلاقة بين الدولة و الشركات ،وزارة الخارجية و الوزارات الاقتصادية الأخرى(التجارة،المالية،الصناعة...).[1]

و فيم يخص مصطلح الدبلوماسية التجارية فهو يستخدم عادة لتغطية نوعين مختلفين من الأنشطة ،أولها متعلق بالنشاطات المرتبطة بصياغة السياسات التجارية مثل المفاوضات التجارية متعددة الأطراف،المشاورات تسوية المنازعات التجارية تهدف للتأثير على سياسات الحكومة و القدرات التنظيمية ،التي لها اثر على التجارة و الاستثمار العالميين.ثانيها متعلق بنشاطات دعم الأعمال ،التصدير،الاستيراد،الاستثمار الترويج السياحي....الخ.فالدبلوماسية التجارية رغم ارتباطها بالدبلوماسية الاقتصادية،إذ هي تتعلق بالجزء المعروف من الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتجارة و الاستثمار ،فان هناك تمايزا بينهما تحدده أساسا مجالات و قضايا الأنشطة المختلفة.بيد ان الفرق بين الدبلوماسية الاقتصادية و الدبلوماسية التجارية ليس واضحاتماما فهو متفاوت حسب الباحثين و الخبراء

[1]Karim ABDELMADJID, **le rôle de la diplomatie commerciale algérienne dans la promotion des exportations hors hydrocarbures et l'attraction des investissements étrangers**, master en management, institut supérieur de gestion de la planification :finance،septembre 2012.p،100.

فالدبلوماسية التجارية تشمل جميع النشاطات المتعلقة بالتحليل والتطوير والتفاوض تطبيق الاتفاقيات التجارية أما الدبلوماسية الاقتصادية فهي المتعلقة بجميع القضايا الاقتصادية.[1]

ومن خلال التعارف السابقة نستخلص ان الدبلوماسية التجارية هي الدبلوماسية التي تعنى بجميع النشاطات الاقتصادية المتعلقة بالترويج للمنتجات الوطنية ،دعم الشركات الوطنية للاستثمار في الخارج و جذب الاستثمارات الأجنبية إلى ارض الوطن و الترويج لصورة البلد ،أما الدبلوماسية الاقتصادية فتتكفل بكافة النشاطات الاقتصادية المتعلقة بالاقتصاد الوطني من خلال المفاوضات الاقتصادية لإبرام المعاهدات ،المشاركة في مناطق التبادل الحر،إقامة العلاقات مع المنظماتالدولية ذات الطابع الاقتصادي ،و هي أداة لتسيير السياسة الاقتصادية الخارجية ،بالإضافة إلى المهام التي تتكفل بها الدبلوماسية التجارية .ومنه فان الدبلوماسية التجارية هي جزء من الدبلوماسية الاقتصادية ،وسيتم الاعتماد على مصطلح الدبلوماسية الاقتصادية للإشارة لكلا النوعين من الأنشطة.

الشكل رقم (01):يبين الفرق بين الدبلوماسية الاقتصادية و الدبلوماسية التجارية

[1] مشري،**مرجع سابق**،ص ص.36،35

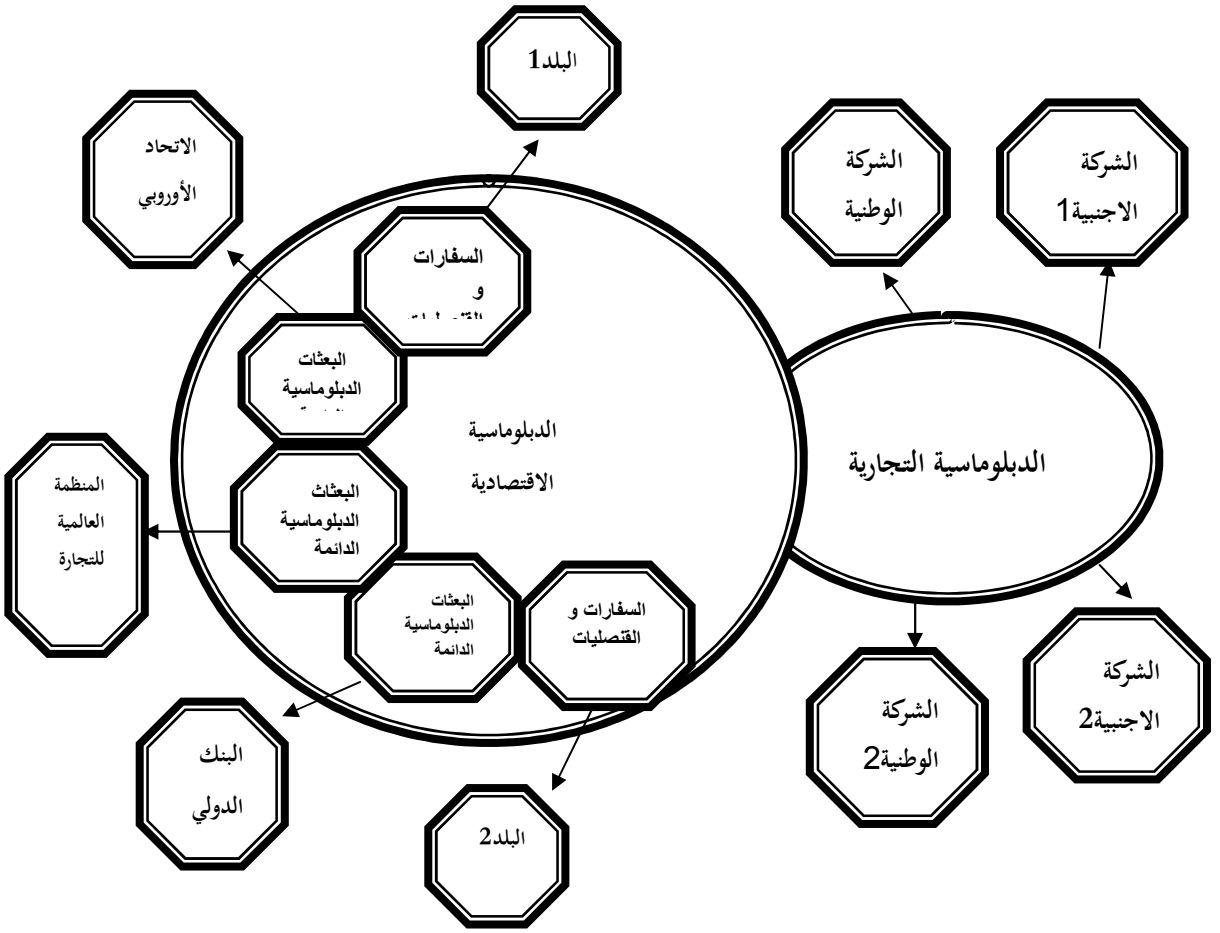

المصدر : Karim ABDELMADJID,**le rôle de la diplomatie commerciale algérienne dans la promotion des exportations hors hydrocarbures et l'attraction des investissements étrangers**, septembre ،finance:master en management, institut supérieur de gestion de la planification 100،2012.p

المطلب الثاني:نشأة و تطور الدبلوماسية الاقتصادية

إن مصطلح الدبلوماسية الاقتصادية حديث النشأة نسبيا غير أن الدبلوماسية الاقتصادية كظاهرة هي أقدم بالظهور من المصطلح ، حيث عرفت سابقا بالدبلوماسية التجارية فكثير من الباحثين يرجع بالظاهرة إلى التبادلات التجارية بين الحضارات القديمة ومنهم يمن يرجعها إلى الاستكشافات التجارية التي بدأت مع الحركات الاستعمارية التوسعية تعد أدلة على الظهور المبكر للدبلوماسية التجارية ، فالدول كانت ترسل مندوبين

للشؤون التجارية ، كما كانت تدافع عن التجار العاملين خارج أراضيهم و نشأة شركاتها فضلا عن توفير الأمن على مستوى المعابر التي تمر منها السلع الوافدة إليها والتي كانت تعتبر من مهام دبلوماسيين على مستوى السياسة الخارجية . وهنالك من يرجع بها إلى تأميم الصناعات في كثير من البلدان في الخمسينات و السبعينات من القرن الماضي ، ما أدى بالدبلوماسيين إلى المشاركة بشكل تدريجي في المسائل التجارية و ذلك بهدف المساعدة على بيع المنتجات الصناعية المؤممة[1] . تقدِّم أثار تاريخ الحضارات القديمة المتعاقبة كالمصرية دليلاً على اتفاقات تجارية أبرمت مع دول شرق أسيا. كذلك الحال رحلات الاستكشافات البحرية نحو الشرق والغرب في القرن الخامس عشر كرحلة فيسكو دي جاما ، وتطوير الدول الأوروبية لعلاقاتها التجارية مع العالم من خلال الاستيلاء على الدول وتحويلها إلى مستعمرات في القرن السادس عشر حتى القرن العشرين.[2]

المرحلة الأولى:من القرن 15 إلى مؤتمر فيينا 1815 :

ان تطور التجارة و الدبلوماسية كان بشكل متوازي ، على مر التاريخ كانت التجارة من أهم دوافع إبرام الاتفاقيات بين الدول بسبب انتشار الحروب و الغزوات ،حيث مثلت التجارة روح التبادل بين مختلف المدن و الحضارات منذ العصور القديمة من خلال إقامة العلاقات فيما بينها بهدف ضمان المسالك التجارية لتنقل التجار والسلع و المعادن الثمينة ومن اجل الوصول إلى مصادر الأموال و الثروة أول شكل للتمثيل الدائم في الخارج الذي تحول إلى قنصليات و جدت في القرن 16 في البحر الأبيض المتوسط ،أين كانت الإمارات الايطالية ممثلة في الإمبراطورية العثمانية من طرف التجار الذين يبحثون عن الأسواق و يتفاوضون مع السلطات المحلية[3] .

---

[1] مشري،**مرجع سابق**،ص ص.28،29.

[2] محمد مطهر الغشبي، "ملخص الدبلوماسية الاقتصادية لسعادة السفير"، في: http://lib-diplomatic.blogspot.com/2012/03/blog-post_19.html ، (2016/02/10).

[3] Guy carron de la carriere ,**la diplomatie économique:le diplomate et le marché** , (paris :economica,1998),p.20

كان الأباطرة البيزنطيون أول من أوجد نظم إدارة حكومية خاصة لمعالجة الشؤون الخارجية.عند اعتلاء إمبراطور جديد للعرش ،كانت توفد السفارات الخاصة لهذا الحدث الهام وتتحمل نفقات البعثات بان يجيزوا للمندوبين بأن يأخذوا بضائع معهم ويبيعونها حين وصولهم بعملة محلية .وجد ان الدبلوماسيين الذين تمول بعثاتهم بمثل هذه الطريقة مالوا إلى ان يكرسوا اهتماما بمكاسب التعامل التجاري أكثر منه بالنسبة لواجب المفاوضة.

من بين أهم الأسباب التي ساعدت البندقية على تطوير الدبلوماسية الاقتصادية هو أنها كانت تمتلك قوة بحرية و عسكرية معتبرة ،و كانت تعتمد على التوسع التجاري ،المحافظة على تفوقها التجاري من خلال البعثات الدائمة التي تزود الدولة بالتقارير المتعلقة بالأمور الاقتصادية و السياسية.ثم كان لفلورنس بنوك في الخارج تقوم بالإضافة إلى المعاملات البنكية بمعاملات تمثيلية في البندقية،فالعلاقات الدبلوماسية كانت ثابتة و منظمة ،و التجار كانوا عبارة عن دبلوماسيين بالمعنى الحديث للكلمة.كان لمعاهدة وستفاليا 1648 أهمية قصوى من خلال الاهتمام الدولي و ضرورة المراقبة الدائمة و المتبادلة بين الدول من خلال نظام الفئات الدائمة، واخدت كل دولة تنشئ مكتب و إدارة مكلفة بالإشراف على العلاقات الخارجية للدولة.[1]

تميزت الدبلوماسية الاقتصادية في تلك الفترة ب:

- إن قواعد الدبلوماسية لم تكن واضحة .
- يختار السفراء من كبار التجار أو القضاة.
- يعتبر المبعوث الدبلوماسي ممثلا للملك أو الأمير و أكثر منه ممثلا للدولة.

المرحلة الثانية:من مؤتمر فيينا 1815 إلى القرن العشرين:

[1] Carron,**op.cit**,P.21

زادت الحاجة إلى التجارة الخارجية مع ظهور الثورة الصناعية في أوروبا باعتبارها مصدر الثروة .حسب الأفكار التي سادت آنذاك ان التجارة مصدر المال و المال هو عصب الحرب،و هو ما أكده جوزيف شلد josaif child في كتابه a treatise concerning the east india trade عام 1681 حيث يقول :التجارة الخارجية مصدر الثروة ،و الثروة مصدر القوة ،و القوة تحمي تجارتنا و ديننا.فالتجارة سبب الغزو و الاحتلال من اجل إيجاد الأسواق الخارجية الدائمة التي كانت أساس التنافس بين الدول القوية ،و في القرن السابع عشر ظهرت أفكار تنادي بحرية تنقل السلع و الخدمات و فتح حرية المنافسة و من بينها أفكار ادم سميث و ديفيد ريكاردو ضمن هذه الأفكار التي تدعو إلى حرية التجارة ،كانت الدبلوماسية وسيلة حل النزاعات و من هنا بدأت القضايا الاقتصادية تأخذ استقلاليتها عن المسائل السياسية .ما جعل الدبلوماسية الاقتصادية تنشط في التفاوض على الأسعار وإبرام اتفاقيات التجارة و الحصول على التسهيلات في الموانئ و ضمانات على حماية التجار في الخارج.[1]

مع نهاية القرن الثامن عشر و بداية القرن التاسع عشر ظهر عصر الاستثمارات و التفاعل ما بين البنوك ،الشركات و الحكومات ،فلم يعد العمل الدبلوماسي محصورا في التفاوض على الظروف العامة للأعمال بل استخدم كوسيلة للضغط من اجل إبرام العقود و المعاهدات مابين الدول،و أصبحت الدبلوماسية الاقتصادية غير مقتصرة على التجارة بل وسيلة لتطوير الأعمال. و في عهد الرئيس الأمريكي وليم هوارد تافت 1909 ـ 1913 انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة خارجية و سميت آنذاك *بدبلوماسية الدولار لتوسيع تجارتها من خلال دعم مشاريعها في أمريكا اللاتينية و الشرق الأوسط و خاصة

[1] Carron,**op.cit**,p.30.
[2]**loc.cit** .p33.

* دبلوماسية الدولار: يصف المصطلح مجمل السياسات الامريكية الحكومية الرامية لتسخير الوسائل السياسية و الدبلوماسة الرسمية لتوسيع و حماية المصالح المالية و التجارية الامريكية الخاصة في الخارج و كذلك استخدام الحكومة الامريكية للمال و القروض العامة و الخاصة للدول و الشخصيات القيادية و المؤثرة بقصد التاثير على تلك الشخصيات و الدول لصالح تحقيق اهداف السياسة الخارجية الامريكية المختلفة .

في الصين من اجل الحصول على امتيازات خاصة لمد السكك الحديدية ،تلتها بعد ذلك بريطانيا،فرنسا،و ألمانيا.

شهدت مرحلة ما بين الحربين العالمية الأولى و الثانية ثلاث قضايا هامة بالنسبة للدبلوماسية الاقتصادية،حيث سعت إلى إعادة التوازن الاقتصادي ما بين الدول بسبب المديونية المفروضة على الدول الخاسرة في الحرب العالمية الأولى،و كذا عملت على إقامة تعاون دولي في ظل الأزمة الاقتصادية عام 1929،كذلك اكتشاف البترول الذي أصبح مادة جيواستراتيجية في دبلوماسيات الدول الكبرى اقتصاديا.و بعد نهاية الحرب العالمية الثانية و ما خلفته من خسائر و دمار في حق البشرية اقتنعت الدول بضرورة التكتل في منظمات دولية تتحمل مسؤولية حفظ السلم و الأمن الدوليين ،و منذ 1950 كانت المفاوضات الاقتصادية على كل المستويات حادة و منه برزت ظاهرتين جعلت من الدبلوماسية الاقتصادية دبلوماسية أكثر نشاطا في العصر الحالي[1]:

1 تراجع التوترات السياسية العالمية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة و ما صحبته في نفس الوقت من زيادة اللات وازن الاقتصادي ،المالي،التجارية البيئي في ظل العولمة و الاعتماد المتبادل ما بين الدول .

2 صعود دول ناشئة كالصين ،الهند،و البرازيل إلى جانب القوى الاقتصادية التقليدية الولايات المتحدة الأمريكية،روسيا أوروبا.حيث أوضحت عدم التوازن المتراكم ما بين الاقتصاديات في ظل العشر أو العشرين سنة الأخيرة من القرن الماضي ،ما خلق حالة لا امن اقتصادي.العالم يعايش أزماتاقتصادية و لا احد يعلم بنهايتها أو بميلاد امن اقتصادي جديد من خلال تعاون دولي و تفعيل المؤسسات العالمية[2].

[2]Michel SAPIN,"la sécurité collective par la diplomatie économique",**revu géoéconomique** .n°56,édition choiseul,(hiver 2010-2011)pp29، 30

3بروز الحركات الكونية للعولمة أدى إلى المساهمة في توسيع الإطار الكلاسيكي للعلاقات الدولية ،و الذي كان متصورا انطلاقا من هيمنة الدولة و أولويتها،فالمجال السياسي كان مهيمنا علا المجال لاقتصادي، الاجتماعي،و الثقافي .الملاحظ ان كثافة العلاقات الاقتصادية ، المالية ، التجارية و كذا التداخل المتزايد لشبكات الاتصال و النقل عبر القومية ،خلق بيئة دولية جديدة معقدة و متنوعة .

عرف الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية ،تطورات كانت في شكلها امتدادا للظروف الاقتصادية التي سبقت تلك الفترة ولكنهااختلفت عنها في المضمون و التوجه ،اذ ظهرت اتجاهات قوية بين الدول نحو التجمع الاقتصادي التكتلات الاقتصادية وذلك لمواجهة الموقف .فالدول المتقدمة صناعيا دخلت في تحالفات اقتصادية لمواجهة الظروف التي نشأت بعد فقدان مستعمراتها و مترتب على هذا الوضع من قضايا مشتركة تضم هذه الدول، أما الدول المتخلفة النامية و التي أخذت تحصل على استقلالها فقد لجأت إلى تطبيق مفاهيم اقتصادية و اتجاهات تجارية كانت تهدف من خلالها إلى تحقيق وتأكيد الاستقلال الاقتصادي بعد الاستقلال العسكري و السيلسي .و ذلك من خلال بناء وصياغة أنظمة و قوانين يحدد فيها علاقاتها التجارية مع دول العالم،و ذلك بما يتناسب مع أهدافها وأوضاعها الاقتصادية،السياسية،الاجتماعية.

لهذه الأسباب و غيرها بدأت السياسات في التجارة الدولية تأخذ طابعا أخر في العلاقات الاقتصادية و التجارية الدولية،حيث بدأت كل دولة متقدمة أو نامية تحاول تنظيم علاقاتها التجارية بالشكل و المضمون المنسجم مع توجهاتها للمرحلة المقبلة،أخذة بعين الاعتبار ضرورة أحداث التنمية أو المحافظة على الوضع القائم على المستوى المطلوب.[1]

بعد نهاية الحرب الباردة احتل المتغير الاقتصادي دور الريادة في العلاقات الدولية ساهم إلى حد كبير في تطوير الخدمات التجارية و المالية عن طريق تطلع الدول وسعيها

[1] جاسم محمد،**التجارة الدولية**،(الاردن:دار زهران،2013)،ص.122.

لان يكون لها النصيب الأكبر في عالم المال و الأعمال.كما ظهرت تحديات جديدة متعلقة أساسا بالجانب الاقتصادي ،حيث أصبحت الصفقات الكبرى للاستثمار و التجارة الخارجية بنفس المستوى من الاهتمام الذي كانت تعطيه السلطة التنفيذية قبل أكثر من عقدين من الزمن للمسائل العسكرية و السياسية .في إطار هذه التحولات تغيرت وظيفة الدبلوماسي في جوانب كثيرة و أصبح يتفاوض في راس المال ،عوامل الإنتاج و استمالة الطرف الأخر لتحفيز النمو في دولته و صارت التجارة المندوبون الماليون هم سفراء الدولة في الخارج .[1]

أصبحت الدبلوماسية الاقتصادية احد الآليات المركزية لتحقيق أهداف التنمية والرخاء ،وتوسعت بعد ذلك لتشمل كافة النشاطات الاقتصادية الأخرى،كما أصبحت الدبلوماسية الاقتصادية مصطلح متداول في كل الدول تقريبا و اعتبرت محور هام في السياسة الخارجية للدول وفي كثير من الحالات يقودها رؤساء الدول بأنفسهم.[2]

المبحث الثاني:الإطار النظري للدبلوماسية الاقتصادية

انتقلت الدبلوماسية من تركيب العلاقات بين الدول تكثيف التبادل التجاري والاستفادة من حركيات الأنشطة الاقتصادية العالمية ، حيث أصبحت الدبلوماسية الاقتصادية محورا هاما في توجهات السياسة الخارجية للدول. وفي هذا السياق ظهرت مجموعة من المقاربات النظرية لتحليل و تفسير الدبلوماسية الاقتصادية.

المطلب الأول:مقاربة الاعتماد المتبادل المركب

لقي الاعتماد المتبادل أهمية كبرى في حقل السياسة العالمية ،خاصة من قبل الليبراليين ،فمعظم الأدبيات ركزت بطريقة عقلانية على نتائج سلوك الدول .طبيعة العلاقات الدولية في ظل الاعتماد المتبادل قد تغيرت،فالعالم أصبح مترابطا أكثر من أي وقت مضى

[1]Guy carron,**op.cit**.p35

[2]مشري،**مرجع سابق**،ص.51.

في المجال الاقتصادي و الاتصالات و التطلعات الإنسانية ،إضافة إلى مشاركة خليط من الفواعل غير القطرية كالشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات الدولية و الحركات الاجتماعية عبر القومية. يعتقد كيوهان و ناي انه لا يجب التركيز في دراسة العلاقات الدولية على العلاقات الدولاتية فقط ولكن يجب دراسة العلاقات عبر القومية التي يمكن ان تنشأ بين مختلف المنظمات (مثل المنظمات غير الحكومية ،الحركات السياسية ،الجماعات العلمية و غيرها) .

الاعتماد المتبادل المركب هو علاقة ترابطية بين مجموعة أطراف فاعلة تتأثر و تؤثر على نحو متساو ،و قد يختلف الأثر من طرف فاعل لأخر كما انه لا يشير في كل الحالات إلى التعاون و المنفعة المتبادلة بين الدول الأصدقاء و إنما بين الدول المتصارعة أيضا[1].

أبعاد القوة في الاعتماد المتبادل المركب:

الحساسية: تشير إلى حجم السرعة و التغير الذي يحدث في بلد ما بسبب التغيرات التي حدثت في مكان أخر. الحساسية: قدرة الدولة أ على التأثير العميق و السريع على الدولة **ب.**

الانكشافية: الاعتماد المتبادل أصبح أكثر أهمية في توفير موارد الطاقة للفواعل، مع البدائل الفعالة يمكن التغلب على نتائج الحساسية فالانكشافية تشير إلى مدى قدرة فاعل ما مقاومة تغيرات يحدثها فاعل أخر حيث يمكن يتخذ بعدا استراتيجيا بفرض تكاليف لاستغلال حساسية الدول الأخرى[2] .الانكشافية:قدرة الدولة **ب** على مقاومة فعل الدولة **أ.**

مرتكزات الاعتماد المتبادل المركب:

[1]Robert KEOHANE and Joseph NYE,**power and interdependence :world politics in transition** (boston:little down,1989),ch1 and 2,PP 3-32 .p1.
[2] **Ibid**.

تعدد القنوات :استخدام قنوات متعددة في العمل بين المجتمعات للوصول إلى المصالح فتنوع الاتصال مابين المجتمعات من خلال الفواعل الدولاتية و غير الدولاتية عامل مهم،إذ لا يجب التركيز فقط على العلاقات الدولية- الواقعية باعتبارها فاعل و حدوي حيث ينجر عن هذه العلاقة ما يلي :

- تغير سلوك الأفراد.
- تكون مدخلا للتعددية الدولية.
- تصبح الدول يوما بعد يوم و خاضعة لتأثير مختلف هذه المجموعات.
- معظم الحكومات ترى ان إمكانيات تأثيرها تتناقص وتتراجع لصالح هذه المجموعات.
- الدول لم تصبح هي الفاعل الوحيد في حقل العلاقات الدولية مع التأهيل المتزايد للمنظمات الدولية[1].

2 عدم وجود تسلسل هرمي في قضايا السياسة الدولية ،كما ان تكوين الأجندة أمر محلي و دولي يتأثر بالجماعات الدولية و المحلية .يؤكد الليبراليون على ان الدول لا يجب ان تحصر نفسها في الإطار الضيق للميدان الدبلوماسي ،السياسي و العسكري حيث ان العلاقات الدولية تبرز بواسطة سلوك شخصيات رمزية هي الدبلوماسي و الجندي ،لان المعارك تدور وبنفس الشراسة في ميدان الاقتصاد و التجارة و التكنولوجيا ،و لذلك يجب ان نضيف إلى الدبلوماسي الخبير ،الاقتصادي و المالي.[2]

3 دورا لقوة العسكرية و استعمالها في انخفاض حيث ان زيادة التعاون الاقتصادي ووسائل و أشكال الترابط تزيد من التعاون بين الدول .يقول جوزف ناي :

[1] مصطفى بوخوش،"مستقبل الدبلوماسية في ظل التحولات الدولية الراهنة،**مجلة المفكر**"، ع3(فيفري2008)،ص.86.
[2] Keohane،**op.cite**،p.2 .

" وحتى بالنسبة للقوى العظمى فقد تضاءل مفعول التهديد باستخدام القوة بصورة حادة في السنوات الأخيرة ،و مع هذا التدهور في فاعلية الأدوات الإستراتيجية للقوة التي سبق للدبلوماسية الدولية ان ركزت و اعتمدت عليها ،فان التهديد الذي تحس به الدول لاستقلالها ،أخذ ينتقل من دائرة الأمن إلى التبعية الاقتصادية".[1]

المطلب الثاني:المقاربةالمركز ة على المجتمع:

إن الإعتبارات المحلية تلعب دورا مركزيا في الدبلوماسية الاقتصادية فالمقاربة المركزية على المجتمع، تركز على المصالح الداخلية المتنافسة و التي تشكل في النهاية السياسية الوطنية في قضايا التجارة و المالية و الإستثمار ومواضيع أخرى فالبنية الداخلية للدولة لها تأثير واضح في القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية و المفاوضات الإقتصادية،التي يديرها الدبلوماسيون، فالمسئولون الحكوميون يدركون كأعضاء من مجموعات المصالح المتنافسة،أو المصالح الرسمية، فالجماعات تتشكل في شكل منظم عن طريق التفافها حول مصالح مشتركة، وتمثل المصالح الإقتصادية أحد المتغيرات المفسرة لتكون الجماعات داخل الدولة.تفيد هذه المقاربة في معرفة أسس توزيع القوى، ومعرفة أنماط ذلك التوزيع داخل المجتمعات، و يفيد في معرفة سلوك و توجهات بعض الجماعات المؤثرة في الدبلوماسية الاقتصادية و السياسة الخارجية. إن تأثير الجماعة يرتبط بقوتها المالية و العددية والتنظيمية ،الوضع السياسي ،الاجتماعيو الاقتصادي العام[2].

تركز هذه النظرية على دراية وتحليل علاقة الجماعات ببعضها البعض، وأثر ذلك على الاتجاهات والمصالح المشتركة. كذلك تحليل التفاعلات سواء بين الأفراد داخل الجماعة أو بين الجماعات المختلفة و يختلف منظور الجماعة حول بؤرة تركيز التحليل حيث يرى بعضهم أن تحليل الجماعة لجل أن ينصب على تجمعات الأفراد الذين يتفاعلون

[1]مشري،**مرجع سابق**،ص.56.
[2]نصر محمد عارف،**ابستمولوجيا السياسة المقارنة النموذج المعرفي النظرية المنهج**،(لبنان:مجد المؤسسات الجامعية،2002)ص.238.

لتحقيق أهداف سياسة عامة،ومن ثم يكون التركيز الأساسي على الجماعات و ليس الأفراد، لأن الجماعات لدى هذا الفريق هي ذات التأثير الأكيد على العملية السياسية . أما الفريق الأخر يرى استقلالية الأفراد داخل إطار الجماعة المختلفة و يركز هذا الإتجاه على أثر الخصائص الشخصية ولكن علاقة من الجماعات في حالة دائمة من التفاعل فيما بينها، هذا التفاعل يأخذ صورة الضغط و الضغط المضاد، و نتيجة تحدد حالة النظام في أي وقت.[1]

تعريف الجماعة "**بنتلي**": قطاع معين من رجال المجتمع لا يأخذ صفة انفصال و من ثم فجوهر الجماعة بالنسبة له هو النشاط و المصلحة و حسب **بانتلي** فإن مفهوم الجماعة بأخذ صورته في :

1الحجم: فالعدد يمكن أن يضمن الهيمنة .

2_كثافة و حجم النشاط .

3_تكتيكات الجماعات في نشاطها من حيث كونها قانونية و غير قانونية.

4_ علاقة الجماعة بالجماعات الأخرى، حيث أنها تكسب معناها من هذه العلاقة.

حاول ألموند بالتعاون مع حاول و كولمان تقديم تصنيف للجماعات يتيح نطاق واسعا من المقارنة وطبقا لهذا التصنيف تنقسم الجماعات إلى أنماط أربعة :

- **جماعات المصالح التضامنية:** وهي جماعات عالية التنظيم و متخصصة في تجميع وتمثيل مصلحة جماعة محددة بصورة واضحة و يعطيها تنظيمها ميزة على الجماعات غير المنظمة و أمثلتها: إتحاد التجارة و منظمات رجال الأعمال.

[1] **المرجع نفسه**،ص.238.

- **جماعات المصالح المؤسسية:** وهي تحقيق أهدافا عديدة بجانب التعبير عن المصالح الخاصة بها وهي منظمة بصورة جيدة،و إحدى مواقع قوة معينة في المجتمع كالمؤسسات التشريعية و البيروقراطية والأحزاب السياسية و الجيوش.

- **جماعات المصالح غير المنظمة:** وهي تحقيق مصالحها بصورة غير رسمية و تمتلك درجة عالية من التفاعل بين الأفراد و لكن تغيب فيها الإجراءات المنظمة و تتقصها الاستمرارية مثل الجماعات العرفية و الإقليمية.

- **جماعات المصالح الظرفية:** وهي مؤقتة مثل المظاهرات و أعمال الشغب للتعبير عن مصلحة محددة.[1]

وفي ظل العولمة أصبح الكثير من هذه الجماعات علاقات عبر الحدود الوطنية كالمنظمات غير الحكومية و الجماعات البيئية مما ساهم في زيادة نشاطها وتخصصها الأمر الذي جعل من عملية الفصل بين ما هو دولي وما هو محلي فصلا غير مجدي معرفيا فالمستويات العالية من الإعتماد المتداخل بين الاقتصاديات الدولية و للتغيرات جراء اقتصاديات وطنية أخرى.

المطلب الثالث:المباريات ثنائية المستوى نموذج روبرت بوتنام

يفترض تيار المدرسة الواقعية المسيطر على أدبيات العلاقات الدولية و المركز على الدولة بايلائها النصيب الأوفر من الاهتمام ان الدولة سعى لأجل تحقيق مصلحتها القومية المحضة ،بيد ان القول بان الدولة تسعى إلى تحقيق المصلحة القومية فقط يشوبه بعض الغموض خصوصا في ضل التحولات الدولية الراهنة المتسمة ببروز فاعلين جدد غير الدولة.

[1] **المكان نفسه**.ص240.

حسب **بوتنام** تسعى المجموعات الوطنية في المباريات الثنائية المستويين إلى ممارسة الضغط على الحكومة قصد دفعها إلى تبني سياستها المفضلة ،و من جانبها تسعى الحكومة إلى امتلاك القوة عن طريق تشكيل تحالفات بين هذه المجموعات و قد اصطلح بوتنام على المباريات –المفاوضات التي تحصل على المستوى الدولي بمباريات المستوى 1و المباريات التي تتم على المستوى الداخلي بمباريات المستوى 2 ،تجري كل هذه المفاوضات المستوى الأول و المستوى الثاني متزامنة.[1]

يفترض **بوتنام** ان النسق الدولي مترابط كنتيجة لزيادة مستويات الاعتماد المتبادل .كما أنها تتميز بالتفاعل و التأثير المتزامن بين الأطراف المتفاوضة على المستويين ،حيث تسعى الجماعات الداخلية إلى ممارسة الضغط على الحكومة من اجل تبني سياسات الجماعة ثم الدفاع عنها في المفاوضات الدولية.و من جهة أخرى تسعى الحكومة إلى دعم الموقف التفاوضي من خلال تشكيل تحالفات بين هذه المجموعات و يؤدي رجل الدولة دور الوسيط.[2]

مباريات المستوى الثاني:المباريات التي تتم على المستوى المحلي و تتضمن عمل المفاوضين وسعيهم لتعظيم دعمهم بين جماعات المصلحة والمؤسسات الداخلية المختلفة ،وتشمل مجموعة التحالفات و كافة أنواعالضغوطات و أشكال المساومة بين تلك الجماعات من اجل توجيه الحكومة إلىخيارات و قرارات معينة ،أي مجموعة المناقشات التي تجري صمن المكونات الداخلية للمتفاوضين و هي متزامنة مع مباريات المستوى الأول.

مباريات المستوى الأول:وهي التي تتم على المستوى الدولي و تتضمن عمل المفاوضين على تعظيم قدرتهم بهدف إرضاء و تحقيق المصالح الداخلية و تحقيق أفضل النتائج أو

[1] الاكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي،" نموذج روبرت بوتنام"،ص.1،في: www.arabe.co.uk (2016/04/08).
[2] Robert PUTNAM,**diplomacy and domestic politics :the logic of two-level games**,(world peace foundation and the massachusetts institute of technollogy,1988) , p.433.

المحصلات من ناحية ،و في نفس الوقت يسعى للتقليل من انعكاسات النتائج الدولية المضادة مثل الحفاظ على علاقات سياسية جيدة مع الشركاء المتفاوض معهم.[1]

يظهر القائد السياسي لكلا الجانبين في المباريات حيث يجلس على طاولتين للتفاوض على المستوى الدولي يجلس مع النظراء الأجانب و برفقته الدبلوماسيين و ملاحظين دوليين .على المستوى الداخلي يجلس برفقة حزبه ،البرلمانيون،المتحدثون الرسميون باسم الوكالات الوطنية،ممثلون لجماعات المصالح و المستشار السياسي للرئيس.[2]

وعن طريق تغير التوازن المحلي أو الدولي بين التفصيلات المختلفة يمكن الوصول إلى اتفاقية مقبولة على الصعيدين .و من المفاهيم الأساسية التي قدمها بوتنام في إطاره التفاوضي "أوراق الربح" أي ان المفاوضات كعملية تتم بين طرفين لكل واحد ورقة ربحه المحلية و يعرف بوتنام ورقة الربح بأنها كل المحصلات الممكنة في المستوى الأول التي يمكن ان تقبل المصادقة في المستوى الثاني. و يفترض بان ورقة الربح الصغيرة يمكن ان تعطي المفاوض مكان تفاوضي قوي في المستوى 1 و يمكن ان يستغل المفاوض مكان تفاوضي قوي في المستوى 1 و يمكن ان يستغل المفاوض فرصة فشل التصديق الداخلي لانتزاع تنازلات من الطرف الأخر،المفاوض أثناء عملية التفاوض والمساومة في المستو ى الأول محكوم بما يعرف بالأيدي المربوطة ،إذ يجب ان يأخذ في الحسبان خيارات المجموعات المحلية حيث ان تصديقهم ضروري و مع ان المجموعات الداخلية لا تباشر المفاوضات ،لكن لها دور مهم في عملية التفاوض التصديق على الاتفاقيات . يحدد حجم أوراق الربح من خلال 3 عوامل أساسية:

-خيارات و تحالفات المستوى الثاني.

-مؤسسات المستوى الثاني .

[1] مشري،**مرجع سابق**،ص. 69

[2] Putnam،**op.cit**،p434.

-استراتيجيات مفاوضو المستوى الأول.

ادمج بوتنام مفهوم الربط بمعنى ان أية سلوكية تنافي النظام و تؤدي إلى ردة فعل في نظام أخر ،فهناك دائما ربط بين القضايا في المباريات الثنائية أو المتعددة المستوى[1].

ان نموذج روبرت بوتنام جد مساعد في دراسة الدبلوماسية الاقتصادية لأنه يزود برابط ديناميكي و حيوي بين المستوى المحلي و الدولي ،و لكنه ليس سهل التطبيق دائما يقدم استبصارات مفيدة حول التفعلات و الجوانب المعقدة للدبلوماسية الاقتصادية .

يربط نموذج روبرت بوتنام بين المستوى المحلي و المستوى الدولي أي بين المقاربة المركزة على المجتمع ومقاربة الاعتماد المتبادل المركب،اذ يقدم تحليلا و استبصارات للتفاعلات الاقتصادية بين الدول.

[1] مشري،**مرجع سابق**،ص،ص.72،71.

الشكل 2:المقاربات النظرية للدبلوماسية الاقتصادية

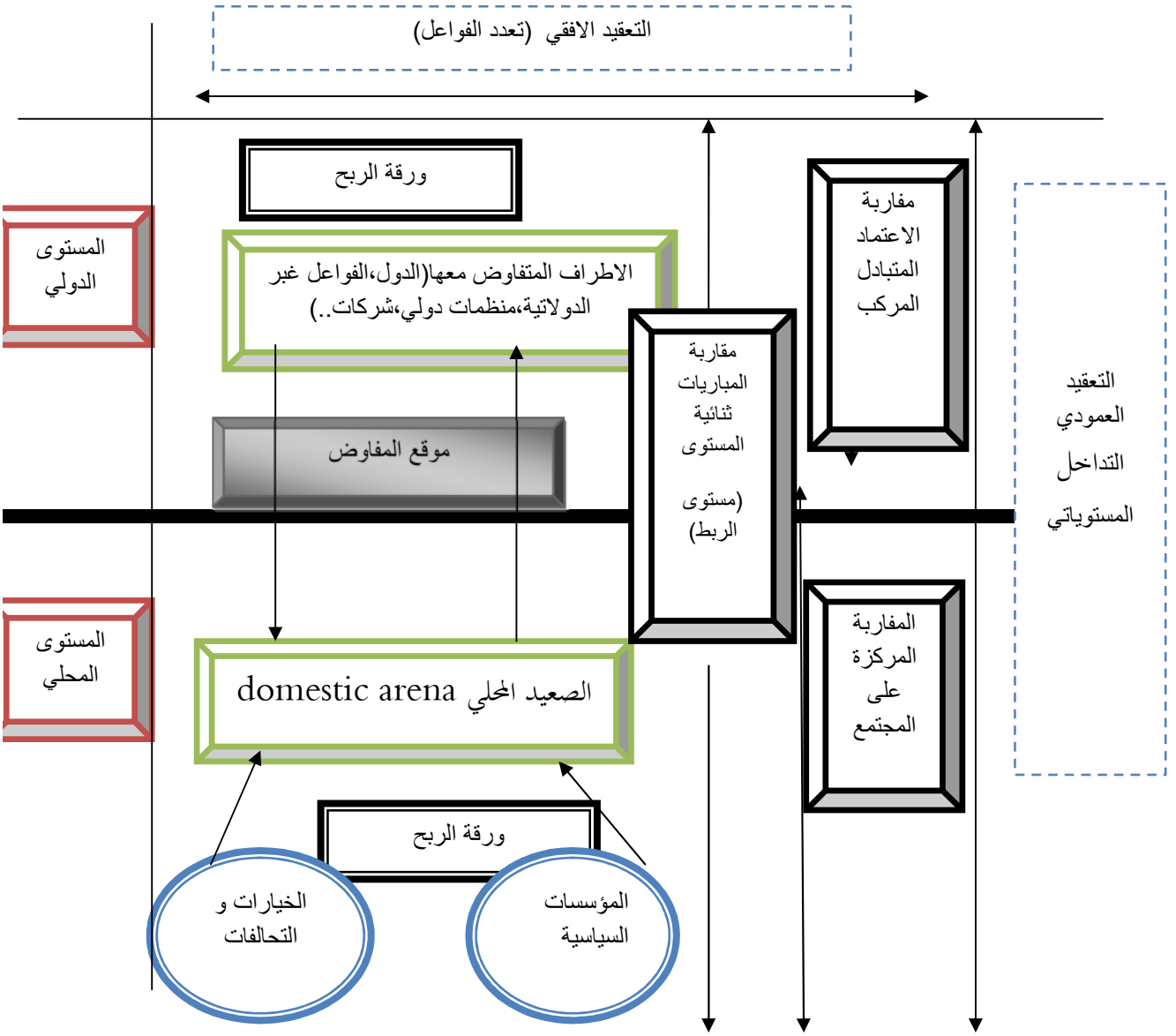

المصدر: عبد الحميد مشري ،**الدبلوماسية الاقتصادية في عصر العولمة**،رسالة ماجستير ،(جامعة الجزائر:كلية العلوم السياسية و الاعلام، 2010/2009).ص74.

المبحث الثالث:الدبلوماسية الاقتصادية بين الترهيب و الترغيب

التعريف التقليدي لفن الحكم Statecraft هو إدارة شؤون الدولة ،كتعريف ياخد البعد الخارجي و الداخلي للسياسة العامة.يستعمل المصطلح أحيانا لتغطية العملية الكاملة لصنع السياسة الخارجية و أحيانا أخرى يراد به اختيار الوسائل للوصول إلى أهداف السياسة الخارجية.يتضمن فن الحكم كل النشاطات التي من خلالها يطمح رجل الدولة إلى حماية القيم الحيوية و الوصول إلى الأهداف بمواجهة الدول و الفاعل الأخرى.حسب hosti: هي النشاطات المنظمة لأجل التأثير على المحيط الخارجي بصفة عامة،أو السياسات و أفعال الدول الأخرى بهدف الوصول الأهداف.تتمثل في هذه النشاطات في الدعايات المدمرة،الأدوات الاقتصادية،الأدوات العسكرية أو التهديد بها.[1]

في محاولات صنع سياسات التأثير ،يختار صانعوا السياسة الخارجية من قائمة متنوعة للوصول إلى أهدافهم،أدوات،وساءل،آليات،تقنيات.الصيغة التي أعدها لازويل تحدد الأسس التي تصنف من خلالها وسائل فن الحكم statecraft:[2]

- الدعاية تشير إلى محاولات التأثير بالاعتماد أساسا على التلاعب المتعمد بالرموز اللفظية.
- الدبلوماسية تشير إلى محاولات التأثير بالاعتماد الأساسي على التفاوض.
- فن الحكم العسكري يشير إلى محاولات التأثير بالاعتماد أساسا على العنف،الأسلحة و القوة.

[1]David baldwin,**economic statecraft** (new jersy:prinston university press،1936)p.9
[2] **Ibid**,p.12 .

- فن الحكم الاقتصادي تشير إلى محاولات التأثير بالاعتماد الأساسي على الموارد التي لها دور في تحديد سعر السوق من حيث المال .يتكون مفهوم فن الحكم الاقتصادي من3مركبات أساسية و هي:

- نوع من الوسائل السياسية من اجل التأثير الاقتصادي
- ميدان من اجل التأثير الاقتصادي على الفواعل الدولية
- مدى التأثير على محيط الهدف ،سلوكه،معتقداته،توجهاته،أهدافه و تصرفاته.[1]

اعتمادا على طبيعة الوضع أي من الأدوات السياسية قد تستعمل لأهداف ايجابية أو سلبية بعض الوسائل قد تستخدم لتحقيق مجموعة من الأهداف منها :

- إضعاف أو دعم السلطة في دولة ما.
- تغيير النظام السياسي،أو السياسات الداخلية للدولة ما.
- تغيير قدرات و إمكانيات الدولة و فرض إيديولوجية معينة
- الحصول على حلفاء،تقوية أو إضعاف حلفاء الدول الأخرى
- الخفض أو الرفع من مستوى العنف لحرب قائمة
- التأثير على التعارف الجمركية لدولة أخرى ،تعريف النظام الاقتصادي
- اكتساب رخصة دخول إلى موارد و خدمات دولة ثالثة
- تغيير الرفاه الاجتماعي ،تسريع أو إبطاء الشفاء الاقتصادي من الحروب
- تهدف إلى التأثير على السلوك الحالي أو المتوقع للفاعل الدولي[2].

سياسة التجارة الخارجية أو السياسة التجارية هي التي تطبق في مجال التجارة الخارجية ،ويقصد بها مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات ذات السيادة في المجال الاقتصادي لتحقيق أهداف معينة ، احتلت الأدوات الاقتصادية كوسيلة للسياسة الخارجية

[1] **Ibid**,p32.
[2] **Ibid**،p،p40،41.

مكانة هامة في العلاقات الدولية المعاصرة ،و هذه الأهمية جاءت من عاملين:الأول احتلال الرفاهية الاقتصادية لشعوب المجتمع الدولي مكانة بارزة في سلم أولويات الأهداف القومية للحكومات المعاصرة ،لقد أصبحت المشاكل الاقتصادية مثل البطالة و التضخم و نقص المواد الغذائية قضايا هامة تشغل بال الحكومات المعاصرة ،إذ ان بقاءها في السلطة يعتمد على قدرتها في حل هذه المشاكل.أما العامل الثاني فهو زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول و ما يترتب على هذا الاعتماد من زيادة أهمية و أولوية الأدوات الاقتصادية كوسيلة للسياسة الخارجية.[1]

المطلب الاول:الادوات الترغيبية

تستخدم الاداة الاقتصادية بأسلوب الترغيب من خلال الوعد بتقديم المساعدات أو تقديمها فعلا ،ومن بين هذه الآليات مايلي:

تقديم المنح: أي الهبات التي لا ترد ،و قد تكون هذه المنح في صورة نقدية أو عينية ،يكون الهدف من تقديم المعونات للشعوب و لاسيما الغذائية منها التأثير في توجهات الرأي العام و توجيهها نحو الدولة المانحة.ويلاحظ كذلك ان هذه المنح قد تكون مشروطة [2].

التعريفات الجمركية: الرسم الجمركي هو ضريبة تفرضها الدولة على السلع التي تعبر الحدود الوطنية سواءا دخولا (الواردات) أو خروجا(الصادرات). تعتبر من أهم و أقدم الأدوات الاقتصادية و تفرض لأهداف مختلفة ،فقد تفرض كوسيلة للحصول على إيرادات مالية ،حيث ان الدولة التي تعاني من مشاكل مالية تجد التعريفة وسيلة للحصول على إيرادات تساهم في دعم الميزانية العامة للدولة.وقد تفرض التعريفة الجمركية كوسيلة لحماية المنتجات الوطنية ،إذ ان فرض التعريفة الجمركية على المواد المستوردة من دولة معينة سيؤدي بطريقة غير مباشرة إلى الحد من الاستيراد منها ووضع العوائق إمام منتجاتها.رسم

[1] **الدبلوماسية ووسائل السياسة الخارجية**،في: http://siironline.org/alabwab/derasat(01)/329.htm،في:(2016/04/02).
[2] هشام محمود الاقداحي،**العلاقات الاستراتيجية الدولية**،(الاسكندرية :مؤسسة شباب الجامعة، 2014)ص.343

الصادرات نادر الحدوث أما الغالب فهو فرض الرسوم على الواردات ،و هو أكثر نظم التجارة الخارجية إتباعا،و أهم وسيلة تتخذ لحماية الصناعة و المنتجات المحلية و موازنة الميزان التجاري .كما قد يكون نوعا من الضغط الاقتصادي على الدولة المنافسة .[1]

القيود النقدية:وتعني تولي الحكومة بنفسها الإشراف على ما يصرف من نقد في الخارج سواءا لشراء سلع أو خدمات أو للسياحة و الاستثمار .و حينما تمارس الحكومة إجراء القيد النقدي فهي تتولى بنفسها الإشراف على منح التراخيص الخاصة بتحويل العملات للخارج و شراء العملات الصعبة .و الحكومات تلجا عادة لفرض القيود النقدية لحماية ميزان مدفوعاتها ،وهو البيان الإجمالي السنوي الذي يصور إيرادات الدولة من الخارج و مدفوعات الدولة إلى الخارج [2].

الاندماج الاقتصادي:التكامل أو الاندماج هو آلة من التوافق و الانسجام و الاعتماد المتبادل بين أجزاءو أطراف تشكل في مجموعها وحدة أو نظاما بحيث تكون خصائص الوحدة أو النظام ككل غائبة في أي من العناصر المكونة ودها ،وتشير كلمة تكامل أو اندماج أحيانا إلى عملية تحقيق التكامل لا النتيجة ذاتها بالضرورة ،ويكون التكامل بين القيادات و مراكز الثقل و الفعل في الأطراف المعنية .للتكامل و الاندماج مقومات لابد من توفر معظمها لتامين النجاح المتوخى منها درجة من الهوية أو الولاء المشترك والملائمة، المصلحة المتبادلة بين الوحدات ، إمكانية إقامة الاتصال ،التفاعل الاقتصادي و الاجتماعي بين أطراف التكامل و الاندماج ،كما يفترض التناسق في المكاسب و الخسارة المشتركة. لابد من هنا من التشديد على ان الاندماج قد يعطي ز يادة ملحوظة في القدرة السياسية و النمو الاقتصادي والقدرة العسكرية ،كثيرا ما تكون هذه حوافز حاسمة نحو الاندماج و التكامل.[3]إذ انه عن طريق الاندماج تحقق الدول بعض المكاسب الاقتصادية و تواجه به

[1] مجدي محمود شهاب،سوزي عدلي ناشر،**اسس العلاقات الاقتصادية الدولية**،(لبنان:منشورات الحلبي،2010)،ص214

[2] الدبلوماسية ووسائل السياسة الخارجية،**مرجع سابق**.

[3] عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة** (لبنان:المؤسسة العربية للدراسات و النشر، ج2،2009)،ص.879.

التحديات الاقتصادية التي ترفعها لها دول و تكتلات أجنبية.كما ان الاندماج الاقتصادي قد يكون خطوة نحو اندماج سياسي كما كانت الفكرة عند قيام السوق الأوروبية المشتركة حيث كان المؤسسون لها يتوقعون ان تؤدي الوحدة الاقتصادية إلى وحدة سياسية ،لكن مبدأ السيادة القومية و توسع دول السوق حال دون تحقيق هذه لتوقعات وبقيت السوق مجرد وحدة اقتصادية.[1]

المعاهدات التجارية: هي اتفاق تعقده الدولة مع دولة أخرى من خلال وزارة خارجيتها و أجهزتها الدبلوماسية ،بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيم بينها تنظيما عاما يشمل بجانب المسائل التجارية والاقتصادية مثل تنظيم الرسوم و الإجراءات الجمركية و مكاتب التمثيل التجاري مسائل ذات طابع سياسيوا إداري مثل تحديد مركز الأجانب و أهليتهم لمباشرة مختلف أنواع الأنشطة.و عادة مت تتضمن إحكام المعاهدات التجارية مبادئ معينة تنص عليها مثل :مبدأ المساواة في المعاملة ،و مبدأ المعاملة بالمثل و أهمها مبدأ الدولة الأولى بالرعاية. أما الاتفاقات التجارية فهي تعاقد يتناول أمور تفصيلية تتعلق بالتبادل التجاري بين البلدين يزيد عما يوجد في المعاهدات التجارية.و قد يعقد الاتفاق التجاري على أساس معاهدة تجار ية سابقة كما قد يعقد دون وجود للمعاهدة.[2]

تخفيض قيمة العملة المحلية :هو التخفيض الاختياري في سعر صرف العملة و يتم ذلك عندما تلجا الدولة ،بعد إعلام صندوق النقد الدولي إلى تخفيض عملتها بالنسبة للذهب ،أي بتنقيص وزن الذهب ،وبالتالي بالنسبة للعملات الأخرى.و يختلف هذا الإجراء عن الانخفاض التلقائي للعملة الذي هو نقص قيمة العملة أما بسبب التضخم الداخلي زيادة الكتلة النقدية و ارتفاع الأسعارو اما بسبب العجز في ميزان المدفوعات اوبسببهما معا و هو الأمر الغالب و هناك نوعان من خفض القيمة:

[1] فيروز سلطاني،**دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الاقليميةو الدولية**،رسالة ماجستير(جامعة بسكرة:كلية العلوم الاقتصادية التجارية،2013،2012)،ص80.

[2] محمود شهاب،**مرجع سابق**،ص.228

خفض القيمة الدفاعي:و هو إجراء تقدم الدولة عليه مجاراة لتخفيض العملة أجرته دولة أخرى تربطها بها علاقات اقتصادية قوية و ذلك لحماية مبادلاتها التجارية و المحافظة على ازدهارها الاقتصادي ،مثل انخفاض الفرنك الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة العملات المربوطة به.

خفض القيمة الهجومي:وهو الإجراء الذي تقدم عليه الدولة في محاولة للتغلب على العجز في ميزانها التجاري و إعادة التوازن لمبادلاتها مع الخارج ،حيث ان هذا التخفيض يعتبر إحدى الوسائل التي تؤدي إلى زيادة الصادرات ،لان سعر السلع الوطنية يصبح رخيصا بالنسبة للأجانب بسبب انخفاض ما يدفعونه من عملتهم الأجنبية مقابل طلبهم على السلع الوطنية فتزيد الصادرات .أما السلع الأجنبية فان سعرها يصبح مرتفعا بالنسبة للبلد الذي خفض عملته فيقل الطلب الداخلي عليها و نتيجة لزيادة صادرات البلد و انخفاض وارداته يمكن ان يطرأ تحسن على ميزانه التجاري . و التخفيض إجراء اقتصادي تلجا أليه الدولة لتشجيع صادراتها إلى الدول الأخرى ،حيث ان التخفيض في قيمة العملة يؤدي إلى تقليل ثمن المنتجات المحلية في الخارج و هذا بدوره يؤدي إلى زيادة الطلب عليها.[1]

المساعدات الخارجية: هي أداة اقتصادية أكثر فعالية في الساحة الخارجية يطلق هذا المصطلح ضمن العلاقات الدولية الحالية على المساعدات الخارجية المالية و التقنية التي تتلقاها الدول النامية من مصادر مختلفة لتحقيق تنميتها ،لذلك تسمى عادة مساعدة التنمية أو التعاون التقني .حيث ان تلك الدول غير قادرة بمفردها على الخروج من بوتقة التخلف لضعف أجهزتها الإنتاجية نتيجة ضعف التكوين الرأسمالي ،لذلك تأتي المعونة الخارجية لتدعيم مخزون راس المال للزيادة من الطاقة الإنتاجية و قد تصل مساهمتها إلى حوالي 50% من النمو الاقتصادي وذلك إذا استخدمت بشكل مدروس ودقيق في الميادين الحقيقة للتنمية مثل الاستثمارات الجديدة في القطاع الزراعي و الصناعي و في ميدان التربية

[1] موسوعة السياسة **مرجع سابق** ،ص.243.

و التعليم و الصحة ،تنظيم الأسرة و مختلف الخدمات الاجتماعية ، تطوير كفاءة القوى العاملة ، تشجيع البحوث و الدراسات العلمية. أول من استخدمها الدول الغنية و القوية في المجتمع الدولي وبالذات الدول الغربية حيث وجدت هذه الدول ان المساعدات الخارجية فعالة لاحتواء المد الشيوعي و بسط النفوذ الغربي في الدول النامية .لكن منذ منتصف الستينات بدأت الدول النامية الغنية تستخدم المساعدات الخارجية كوسيلة لتحقيق أهداف خارجية مختلفة [1].

المساعدات الفنية: تعتمد على تقديم الخبرة الفنية في مجالات المشروعات الصناعية والزراعية و توفير الخبراء. تلجا الدول ذات الموارد المالية المحدودة إليها كأداة للسياسة الخارجية حيث تقوم الدولة المتقدمة للمساعدات الفنية بتقديم الخبرات الفنية في مجالات فنية مختلفة مثل الزراعة ،الصحة،الصناعة،و التعليم و مثال ذلك إيفاد الخبراء السوفيات إلى الصين و قيام مصر بإرسال خبراء زراعيين و صحفيين و إعلاميين إلى الدول العربية و الإفريقية.[2]

القروض: وهذه القروض عبارة عن مبالغ تدفع و تسترد مرة أخرى .و هي تختلف أو تتباين منعا لاختلاف حجمها و تبعا لتباين أسعار الفائدة عليها و طريقة سدادها و فترة السماح الخاصة بها. تقوم الدولة بتقديمها مرفقة بتسهيلات ائتمانية خاصة أو بمعدلات فائدة تقل عن سعر السوق ،تمثل دبلوماسية المساعدات الاقتصادية عاملا حيويا في الحفاظ على المصالح و استمراريتها لدى الدول التي تعتبر مصدرا للموارد الأولية و سوقا نشطا لمنتجاتها،كما ان تزويد الدول بالمساعدات يمنها من شراء المنتجات الصناعية و الزراعية من الدول المانحة .[3]

[1] عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة** (لبنان:المؤسسة العربية للدراسات و النشر، ج4. ،2009)،ص.263.
[2] جاسم محمد، **مرجع سابق**،ص.25.
[3] الاقداحي،**مرجع سابق**،ص.244.

الزيارات الرسمية :استغلال العلاقات السياسية لخدمة الدبلوماسية الاقتصادية يتجسد ذلك في إطار لرؤساء الدول و التي تحمل في مضمونها جوانب اقتصادية .و الملاحظ ان الأدوار الاقتصادية أضحت جلية في الزيارات الاقتصادية للرؤساء ،فالقضايا السياسية أصبحت تأتي في مقدمة أجنداتالزيارات الرسمية لبحث الفرص و العقود الممكن إبرامها و كذا القطاعات التي يمكن الاستثمار فيها.

المطلب الثاني:الأدوات الترهيبية

يتمثل أسلوب الترهيب في العقوبات الاقتصادية سواءا كان ذلك عن طريق التهديد بفرضها او فرضها فعلا.

العقوبات الاقتصادية: هو إجراء يتخذه المجتمع الدولي ضد دولة معينة عندما يؤدي سلوكها إلى تهديد للسلم أو للإخلال ب هاو إذا قامت بالعدوان على دول أخرى كوسيلة لفض منازعاتها معها بدلا من حلها بالطرق السلمية كالوساطة و التوفيق و التحكيم و غيرها من الطرق المقررة في القانون الدولي و مواثيق المنظمات الدولية .وقد نصت على هذه العقوبات المادة 41 من ميثاق الأمم التحد التي تقرر ان مجلس لمجلس الأمن سلطة اتخاذ قرارات ملزمة للدول الأعضاء بان تقف علاقاتها الاقتصادية و المواصلات الحديدية الجوية و البريدية و البرقية و اللاسلكية وقفا كليا أو جزئيا ضد الدولة التي تهدد السلم أو تقوم بالعدوان.[1]

الحضر الاقتصادي:إجراء قسري متعلق بإيقاف تصدير سلعة أو عدد من السلع أو جميع السلع إلى دولة معينة كعقوبة لها أو كوسيلة ضغط عليها ،و تستعمل الحضر دولة واحدة (الحضر الفرنسي على السفن الحربية الموجهة إلى جنوب إفريقيا) أو مجموعة دول (الحظر النفطي الذي فرضته الدول العربية على هولندا أثناء حرب أكتوبر 1963) أو

[1] الكيالي،ج2،**مرجع سابق**،ص.135.

المنظمات الدولية أو الإقليمية (حظر السلع الإستراتيجية إلى الصين أثناء حرب كوريا) ويمكن ان يتم الحظر تنفيذا لقرارات هيئة دولية (منع العلاقات التجارية و المالية والدبلوماسية مع رودسيا بموجب قرارات مجلس الأمن في عامي 1968 و 1970) [1]. إذن فهو يعني عدم تصدير سلعة معينة إلى دولة أو دول محددة لأسباب سياسية أو اقتصادية وقد يكون الحضر كليا أي منعا شاملا لتصدير السلعة أو جزئيا منع تصدير السلعة بنسبة معينة مثال ذلك الحضر الجزئي الذي فرضته الدول العربية المنتجة للنفط على تصدير النفط لأمريكا و بعض الدول الغربية خلال الحرب العربية الإسرائيلية عام 1973.

المقاطعة : على خلاف الحضر قد يكون الإجراء الاقتصادي المتبع هو المقاطعة وتعني الرفض أو التحريض على رفض التعامل التجاري أو الاجتماعي مع مجموعات معتدية أو أفرادو المقاطعة الاقتصادية الدولية هي وسيلة تلجا إليها دولة أو أكثر أو مواطنوها بقصد خلق متاعب اقتصادية لدولة معينة وتأخذ طريقة الضغط شكل تحطيم التجارة الخارجية العادية للدولة المستهدفة و تعطيل علاقاتها المالية ،وفي اغلب الأحيان يكون رفض هذه المقاطعة عملا سياسيا يستهدف التأثير على ممارسات أو سياسات الدول المتعدية ،و تكون الأسلحةالاقتصادية هي القوة الضاغطة ،و القاعدة في اعتبار المقاطعة ناجحة إذا حققت الغايات المطلوبة من قبل منفذيها و تعتبر العقوبات الاقتصادية ناجحة حين تؤثر أو تسبب أضرارا اقتصادية ترجع بدايات استعمال المقاطعة إلى أواخر القرن الثامن عشر حين استخدمتها الولايات المتحدة الأمريكية الثائرة على الاستعمار البريطاني.[2]والمقاطعة تعني رفض استيراد السلع التي تنتجها دولة أوشركة معينة و هي تفرض أما لاعتبارات اقتصادية أو سياسية لكنها كثيرا ما تفرض لاعتبارات سياسية مثل مقاطعة الدول العربية لإسرائيل و الشركات الأجنبية التي تصنع فيها.

[1] هشام محمود الاقداحي،**العلاقات الدولية المعاصرة**،(الاسكندرية:مؤسسة شباب الجامعة،2009)ص.17.
[2]Baldwin ،**op.cit**.p41.

تجميد الأرصدة أو تأميمها: أي احتجاز الأموال و الممتلكات الخاصة بدولة معينة أو برعايا الدولة في دولة أخرى. التأميم :هو نقل الملكية من الأفراد أو الشركات الخاصة إلى ملكية الأمة أي الملكية العامة و من الناحية السياسية يشكل التأميم ظاهرة اشتراكية ووسيلة لرفع سيطرة الطبقة البرجوازية على وسائل الإنتاج و حجب النفوذ الاقتصادي و المالي عنها و بالتالي إضعاف نفوذها السياسي .و لكن يفترض في النظام المقدم على التأميم توفير فرص النجاح للصناعة المؤممة و القدرة على تلقي رد الفعل للطبقات المتضررة و ذلك عن طريق استنفار و تنظيم الطبقات المستفيدة من التأميم. أما التجميد فهو اصطلاح متداول في علم الاقتصاد و المال له مغزى سياسي يدل على الإجراء الذي تلجا أليه الدول أو المصارف بعدم الإفراج عن الأرصدة المالية و إيقاف سيولتها و انتقالها وتقييد حرية السحب منها.و قد طبقت الدول الاستعمارية تجميد الأموال كسلاح اقتصادي للضغط على البلاد الحديثة المتحررة لكي ترغمها ،عن طريق المتاعب الاقتصادية على الرضوخ و التخلي عن سياستها المتحررة .و هذا ما فعلته كل من انجلترا و الولايات المتحدة مع مصر بعد تأميم قناة السويس سنة 1952[1]

القيود الكمية أو الحصص:أي تحديد حصص محددة من الواردات كإجراء للحد من تدفقها،أي كبديل كمي بدلا من دفع التعريفة الجمركية على الواردات. أو فرض ضرائب عالية على الاستثمارات الأجنبية أو تقديم بعض الإغراءات و الحوافز لها عن طريق إعفائها من تلك الضرائب بصفة كلية أو جزئية لفترة معينة من الوقت تختلف طولا أو قصرا بحسب الاحتياجات التي تحددها الدولة لنفسها من وراء اجتذاب رؤوس الأموالو الخبرات الأجنبية لها.و مثال الك ما فعلته الولايات المتحدة إزاء وارداتها من السكر من كوبا قبل فرض الحظر الكامل عليها.[2]

[1] الكيالي،**مرجع سابق**،ص.290.
[2] الاقداحي،**العلاقات الإستراتيجية الدولية**،**مرجع سابق**،ص345.

خلاصة:

تعتبر الدبلوماسية الاقتصادية فرعا من الدبلوماسية السياسية باستعمال الدولة لقدراتها الاقتصادية من اجل تحقيق المصالح القومية بالتأثير على الدول الأخرى ،تهدف إلى تنويع وتطوير الاقتصاد الوطني ،توجيه السلوك السياسي للدول بما يخدم مصالحها،و من جهة أخرى فان الدبلوماسية الاقتصادية تعتبر إحدى آليات تحقيق الأمن و الاستقرار من خلال مجموع النشاطات الدبلوماسية المرتبطة بالنشاطات الاقتصادية في ما وراء الحدود الوطنية التي تباشرها الدولة و الفواعل غير دولاتية في العالم الواقعي .تزايدت أهمية المفهوم بعد الحرب العالمية الثانية بظهور قوى اقتصادية و تكنولوجية تسعى إلى التأثير في الاتجاهات السياسية للدول الأخرى.

حظيت الدبلوماسية الاقتصادية بمجموعة من المقاربات من أبرزها نموذج "**روبرت بوتنام**" **المباريات ذات المستويين** ، الذي يساعد على فهم مختلف العمليات وكيفية التداخل في الشؤون الدولية والمحلية والعوامل المؤثرة في المفاوضات الدولية ومعرفة الأوزان النسبية للتحالفات الداخلية و الخارجية. حيث تجمع هذه المقاربة بين المقاربتين السابقتين.

من اجل تطبيق هذا النوع من الدبلوماسية تلجا الدول إلى استخدام نوعين من الأدوات ،تر غيبية مثل المساعدات الاقتصادية الفنية ،المنح و القروض... و ترهيبية مثل فرض العقوبات الاقتصادية ،المقاطعة الاقتصادية و غيرها.

الفصل الثاني:الساحل الإفريقي في الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

المبحث الأول:الاهمية الجيو اقتصادية للساحل الافريقي

المبحث الثاني:مستويات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

المبحث الثالث:فواعل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

تمهيد:

يشكل الساحل الإفريقي أحد المجالات الجيوسياسية التي تثير اهتمام الفواعل الدولية ومراكز الدراسات والبحوث عبر العالم، سبب هذا الاهتمام حول المنطقة يعود للتحديات الجديدة التي أفرزتها العولمة والى التحولات السياسية التي وقعت في المنطقة كذلك لحسابات أساسية مرتبطة بالأهمية الاقتصادية للمنطقة وبتطلعات خاصة بالفواعل العالمية وبعض دول الجوار الجيوسياسي .تظهر منطقة الساحل الإفريقي من بين أكثر المناطق في العالم التي تشهد حالة من الانهيار والانفلات الأمني أو حالة اللاأمن وما يخلفه من آثار سلبية على سكان المنطقةونظرا لارتباطه بالجزائر من خلال مجموعة من المعطيات فان هذه الأخيرة تسعى للعب دور اقليني،ثنائي و متعدد الأطراف من خلال الدبلوماسية الاقتصادية.

المبحث الأول: الأهمية الجيواقتصادية للساحل الإفريقي

أصبحت منطقة الساحل الإفريقي المصدر الأساسي لكثير من المشاكل التي ترتبط في الغالب بعدم توفر أدنى مستويات الحياة للأفراد بالإضافة إلى غياب مفهوم الدولة وحالة الهشاشة والانكشاف الأمني والاقتصادي، وخصوصا الاجتماعي الذي غالبا ما ينتج عنه أزمة هوية التي ينتج عنها تفكك المجتمع وبالتالي الدولة مما يؤدي إلى ظهور الدولة الفاشلة أمنيا ومجتمعيا.

المطلب الأول:المجال الجغرافي لمنطقة الساحل

تختلف الدراسات في تحديد الدول المشكلة *للساحل الإفريقي لتعدد المقاربات المعيارية المعتمدة للتصنيف

التعريف التاريخي:عرف الساحل في الأدبيات التاريخية العربية بوصفه حزام التماس بين شمال إفريقيا و إفريقيا جنوب الصحراء ،كما كانت تعرف هذه المنطقة ببلاد السودان ،غير ان هذه التسمية يتم التمييز فيها بين السودان الغربي و السودان الشرقي ،فالأول هو كل المحال الذي يمتد من غرب دارفور إلى المحيط الأطلسي بين موريتانيا ،السينيغال ،غامبيا،بينما يشمل السودان الشرقي دارفور و ما وراءه شرقا ،أي السودان الحالي و ايريتيريا و جيبوتي.[1]

التعريف الجغرافي:الساحل شريط جغرافي يمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا ،و تقدر مساحته بثلاثة ملايين كلم [2] ،و تحدد بعض الأبحاث الجغرافية الملحقة بمنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية بتلك المنطقة بين خطي عرض 12و 22 و يتراوح مناخه بين الجاف جنوبا و شمالا،كما ان الساحل يشمل جزاءا من 12 بلدا و

*الساحل:تعني لغويا الجانب من اليابسة المتصل بالبحر ،اما تسمية الساحل الافريقي جاءت كنتيجة لتشبيه الصحراء الافريقية بالمحيط نظرا لشساعة المساحة التي تشغلها .و قد استعمل المدونون العرب في العصور الوسطى لفظ الساحل للدلالة على الشاطئ الجنوبي لذلك المحيط الكبير الذي يدعى الصحراء.

[1]كريم مصلوح،**الامن في منطقة الساحل و الصحراء في افريقيا**،(ابوظبي:مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية2014) ،ص.9.

هي جنوب موريتانيا ووسطها،وشمال السينيغال ،غامبيا،جنوب مالي،و النيجر و تشاد و أقصى شمال بوركينافاسو و نيجيريا ووسط السودان و جنوبه و اريتيريا و أقصى شمال إثيوبيا و جيبوتي ،فبعض الدراسات تدمج دولا كثيرة ضمن هذا المفهوم مثل الجزائر أو إقليم مثل شمال مالي و النيجر.[1]

(انظر الخريطة رقم 1)

خريطة رقم 1:تبين التعريف الجغرافي لمنطقة الساحل

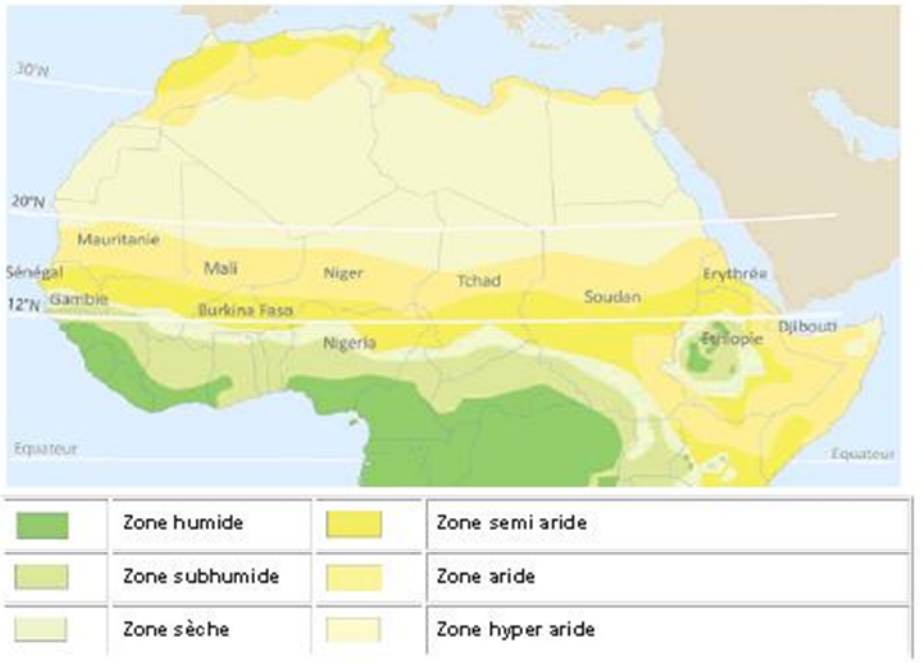

المصدر: (Mehdi Taje,Vulnérabilités et facteurs d'insécurité au Sahel ouest africains, n° 1, août 2010

التعريف الشامل:يشكل الساحل الإفريقي المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا و إفريقيا جنوب الصحراء فهو تيمتد من أقصى الساحل الشرقي للقارة الإفريقية المطل على البحر الأحمر إلى أقصى الساحل الغربي المطل على المحيط الأطلسي و هو عبارة عن شريط طويل يظم بداخله عدة دول منها السودان،تشاد،جنوب ليبيا،أقصى جنوب

[1] المكان نفسه.

الجزائر ،النيجر ،مالي،موريتانيا،السنغال ما يتم لحسابات جيو اقتصادية توسيعها لتشمل بوركينافاسو ،نيجيريا و حتى الرأس الأخضر و إثيوبيا و اريتيريا[1].

من خلال التعاريف السابقة للساحل الإفريقي يتبين ان العامل الجغرافي يعتبر العامل الأساسي في تنوع المنطقة حيث تعتبر محطة التقاء لمجموعة من الحضارات،تنوع ثقافي ،سياسي،اقتصادي، تاريخي،ديني،بشري.بين جيرارد فرانسوا ديمونت gerard francois demant بان جيوغرافية منطقة الساحل الإفريقي لا تتحدد من خلال حدود الدول ،لكن من خلال المعطيات الديمغرافية حيث تتكون من دول شاسعة المساحة 7323 مليار كلم^{2}و هذا ما يتناقض مع المكونات البشرية التي تحتويها ،كون عدد الإجمال في كل دول الساحل الإفريقي تقارب 80 مليون نسمة في حزام موريتانيا،مالي،النيجر،تشاد و السودان[2].و بناءا عليه فان منطقة الساحل الإفريقي هو ذلك القوس الممتد من السودان إلى موريتانيا و ترتكز فيه ثلاث دول محورية هي التشاد ،النيجر،و دولة مالي،و فيم يلي تقسيم هذه الدول إلى 3 مستويات :

المستوى الأول:دول المركز و عمق الساحل الإفريقي (مالي،النيجر و تشاد).

المستوى الثاني:حواف دول الساحل الإفريقي (السودان و موريتانيا).

المستوى الثالث:هي الدول الثانوية التي تمس جغرافية منطقة الساحل الإفريقي(الجزائر ،بوركينافاسو ،نيجيريا،ايريتيريا،السينيغال،جزر الرأس الأخضر.[3]

رغم الاختلاف في تسمية هذه الدول وعددها فقد اعتمدنا في دراستنا التقسيم الذي تعتمده وزارة الخارجية الجزائرية في تقسيم المديريات ،حيث يتشكل الساحل الإفريقي من الدول المحاذية للجزائر لارتباطها جغرافيا و استراتيجيا بالأمن الوطني الجزائري و هي

[1] خالد بشكيط ،**دور المقاربة الامنية الانسانية في تحقيق الامن في الساحل الافريقي**،رسالة ماجستير،(جامعة الجزائر:كلية العلوم السياسية و الاعلام ،2010 2011)،ص.4.

[2]Gerard francois DUMENTt ,"la geopolitique des populations du sahel" **,l'ecole militaire**, (centre d'etudes et de recherches),07/04/2010.p33

[3] سمير قلاع الضروس ،**المقاربة الجزائرية لبناء الامن في منطقة الساحل الإفريقي**،رسالة ماجستير(جامعة الجزائر:كلية العلوم السياسية الإعلام،2012 2013)،ص.25.

مالي و النيجر هناك الدول الأخرى و هي التشاد،السينيغال و بوركينافاسو و اعتبار موريتانيا و السودان من البلدان العربية.

المطلب الثاني:العلاقات الاقتصادية بين الساحل الإفريقي و الجزائر

⊢ الأهمية الجيواستراتيجية

تبرز الأهمية الإستراتيجية للساحل الإفريقي من كونه المجال الجغرافي القريب لمجموعة من الأقاليم الحيوية ،فشريط أو خط الساحل يشكل محورا استراتيجيا مهم في القارة الإفريقية،و من هنا يمكن الاعتماد على المدخل الجيوبوليتيكي كمنطلق اهتمام بالساحل الإفريقي،حيث تظهر أهمية المنطقة من خلال ما يتمتع به من موقع استراتيجي محاذي لأهم المناطق التي أصبحت تغرف تنافسا دوليا عليها في الآونة الأخيرة. كمايسيطر على الطرق التجارية في القارة، هذا بجانب ما تتمتع به من ثروات طبيعية و معدنية عالية الجودة كالذهب،النحاس،اليورانيوم،الخامات،النفط،البترول و الغاز.[1]

جدول رقم01 :مناطق التماس المباشر و غير المباشر للساحل الإفريقي.

المماس المباشر للساحل الإفريقي	التماس الغير مباشر للساحل الإفريقي
منطقتي المغرب العربي و شمال إفريقيا	الخليج العربي و منطقة الشرق الأوسط
منطقة البحر الأحمر و منطقة القرن الإفريقي	البحر الأبيض المتوسط من بوابة الجزائر
دول غرب قارة إفريقيا	المحيط الهندي من بوابة القرن الإفريقي
المحيط الأطلسي من بوابة موريتانيا	

المصدر : سمير قلاع الضروس ،المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في منطقة الساحل الإفريقي،رسالة ماجستير(جامعة الجزائر:كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية،2012 2013)،ص.30.

⊢ طبيعة الساحل الإفريقي:

[1] سمير،**مرجع سابق**،ص.30

تتميز منطقة الساحل بمجموعة من الخصائص جعلتها تحتل مكانة جيوسياسية هامة في مشهد السياسة الدولية ،حيث أصبحت المنطقة ساحة للتنافس الدولي خلال الفترة الأخيرة بين القوى الكبرى.اختصار طبيعة المشاكل الاجتماعية ، السياسية ،البيئية،و الاقتصادية التي تعاني منها المنطقة في الأسباب التالية:

1 عوامل تقليدية تتغذى من التنوع ألاثني و الديني و اللغوي ،و ما أنتجه من صراعات تاريخية متواصلة سعيا لبسط السيطرة و النفوذ بين مختلف القبائل المستوطنة للمنطقة.

2 عوامل بيئية تقوم على المحيط الطبيعي للمنطقة الذي يفتقر إلى مقومات الحياة و موارد العيش،ما ادخل المنطقة في صراعات لا متناهية للوصول و احتكار منابع المياه لما يتيحه ذلك من فرص اضمن للحياة و البقاء.

3 عوامل سياسية ترتبط بظاهرة الدولة الوطنية و تتميز إجمالا بالا عدالة في توزيع الثروات لاستنادها على الانتماء القبلي ،و ما صاحبه من انتشار الفساد و ضعف آليات الحد منه.[1]

4 عوامل اقتصادية تتمثل في ضعف الأداء الاقتصادي والأزمات البيئية التي أنتجت أكثر من مليوني ضحية لأزمات المجاعة في الثلاثين سنة الماضية، و هذا بالإضافة إلى انتشار الفقر المدقع إذ أن أكثر من 80 بالمائة من سكان التشاد يعيشون تحت مستوى واحد دولار أمريكي في اليوم؛ وأكثر من 60 بالمائة من سكان مالي والنيجر في نفس الحالة المعيشية. وهذا ما ينتج حركيات الهجرة السرية والإحباط الاجتماعي الذي يخلق حركيات التوجه نحو الإجرام والعنف.[2]

ج أهمية الساحل الإفريقي للجزائر:

[1] منصور لخضاري،"الساحل الافريقي و بناء الامن الوطني في الجزائ"ر،**محاضرات للثقافة العام**ة(الجزائر:المؤسسة الوطنية للاتصال و الاعلام و التوجيه،2012)،ص.2.

[2] محند برقوق،**منطق الأمننة في ساحل الأزمات**، محاضر في العلوم السياسية (جامعة الجزائر)،ص03

يمثل الساحل الإفريقي العمق الاستراتيجي للأمن الوطني في الجزائر،ولا يمكن بأي حال إهمال أهميته و إغفال مكانته من خارطة الامتدادات الجيوسياسية للجزائر التي تقتسم حدودها الجنوبية أكثر من 2837 كلم ما يمثل نسبة 44،7% من مجموع حدودها البرية مع دول الساحل الإفريقي (الصحراء الغربية،موريتانيا،إلي،النيجر) [1].كما أنها أصبحت مجال استقطاب للعديد من القوى الخارجية و مجالا لعمل قوى إقليمية نظرا للأهمية الموارد التي تحتويها ومن هذا المنظور بات لزاما على الجزائر ان تولي اهتمامها البالغ للمنطقة من اجل العمل على استقرار المنطقة و توسيع نشاطها الاقتصادي.

تعتبر مدينة عين قزام الواقعة أقصى الجنوب الجزائري على بعد 1932 كلم عن العاصمة الجزائر تبقى اقرب مسافة إلى إحدى عشر عاصمة افريقية منها إلى عاصمتها:نيامي عاصمة النيجر ب779 كلم ،واغادوغو عاصمة بوركينافاسو ب 1119 كلم،ابوجا عاصمة نيجيريا ب1185 كلم،انجمينا عاصمة التشاد1292 كلم ،باماكو عاصمة مالي 1661 كلم.كما تبقى مدينة تمنراست اقرب مسافة إلى خمسة عواصم افريقية :نيامي عاصمة النيجر ب 1040 كلم ،طرابلس عاصمة ليبيا ب 1353 كلم،واغادوغو عاصمة بوركينافاسو ب 1380 كلم،انجمينا عاصمة تشاد ب 1557 كلم منها إلى الجزائر العاصمة التي تبعد عنها ب1575 كلم [2].

ان أساس العلاقة بين الجزائر و دول الساحل الإفريقي هي الجغرافيا ، الروابط الأسرية و التاريخ المشترك. من حيث الجغرافية فان الجنوب الجزائري يتميز بنفس الخصائص الطبيعية لدول الساحل الإفريقي من حيث الغطاء النباتي،التضاريس و المناخ،أما الروابط الأسرية فان الطوارق ينتشرون تاريخيا و جغرافيا في أربع دول من الساحل (الجزائر،بوركينافاسو،النيجر،مالي)و ليبيا أيضا .لذلك فان الحدود تعتبر معيقة

[1] لخضاري،**مرجع سابق**،ص.6.
[2] **المرجع نفسه**،ص. 14

لهم لان روابط القرابة أكثر قداسة عندهم من الارتباطات الإدارية و الانتماء الوطني،إلى جانب ان الجزائر تعتبر أغنى دول المنطقة ما يجعله الوجهة الأولى في حال وقوع أزمات أو طلب للمساعدات .و التاريخ المشترك فيعبر عنه بالاستعمار الفرنسي.[1]

- **العلاقات التجارية بين الجزائر و دول الساحل الإفريقي:**

تعود التبادلات عبر الصحراء إلى العصور القديمة. فلقد بدأ الذهب بدوره يمثل اهتماما استراتيجيا و كان نقله يتم بواسطة القوافل في افريقا الداخلية. لقد أسس لويس بلين تيارا متواصلا من التبادلات عبر الصحراء في القرن الثامن ترجع إلى سلالة طاهرت الرستمية (921 776) , كان التجار يسلكون الطريق المركزي سدراتا – تاداماكا –جاو. و يعد كل من الذهب , العاج , الملح, التمر , و الأقمشة و الحناء من المواد الأساسية لهده التجارة. جلب الأطلس الإفريقي الكبير مع نهاية القرن الحادي عشر إمبراطورية غانا التي بلغت ذروتها و أسست ثروتها باستغلال مصادر الذهب بأعالي السنغال و النيجر و العلاقات التجارية الكثيفة عبر الصحراء عن طريق المسارات الغربية مع أواخر القرن الرابع عشر. يكون لوصول البرتغاليين إلى جنوب و غرب الصحراء نتائج كبيرة على حياة و اقتصاد الصحراء بأكملها. أدى عبور التجار بواسطة السفن عبر خليج غينيا للاقتراب من المناطق المحتوية على الذهب إلى اللامبالاة لطريق الصحراء و بدلك تفقد الصحراء رخاءها.

في الوقت القريب، سنة 1860 ،ظهرت في فرنسا فكرة وجود صلة السكك الحديدية العابرة للصحراء. انه من الطبيعي أن نفكر في خط سكة حديدية أنداك بدلا من الطريق, فقد كانت صناعة السيارات اقل ازدهارا, وكانت أول سلسلة إنتاجية للسيارات ذاتية الحركة عام 1908 بالولايات المتحدة الأمريكية.إن الهدف المعلن عليه حينئذ – من طرف مشروع عابر الصحراء –له ميزة إستراتيجية، و المقصود أنه بفضل عابر

[1] مقابلة مع السيد جابر حمزة،المدير الفرعي لمكتب جنوب شرق اسيا،المديرية العامة لاسيا و اوقيانوسيا،يوم 2016/03/06 على الساعة :10:00.

الصحراء تمتد الإمبراطورية الاستعمارية للجزائر نحو إفريقيا العميقة، حوالي عشرين تخطيطا تم فحصهم من 1875 إلى 1904. في سنة 1919 أصبح للمشروع هدفا اقتصاديا، كان الطموح بلوغ دلتا النيجر انطلاقا من البجر الأبيض المتوسط،كما تم اقتراح تحويل جذريا هده المنطقة الواسعة المنتجة للقطن بفضل مياه نهر النيجر.

المبحث الثاني:مستويات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

تشير التعريفات الاقتصادية للعولمة إلى مستوى النشاط الاقتصادي الذي يتجاوز حدود الدولة القومية،فالادارة الاقتصادية، صنع القرار الاقتصادي ، قرارات الإنتاج و التوزيع و التسويق يتم تنظيمها على مستوى عالمي ،الأمر الذي يحد من قدرة الدولة القومية على التحكم في تنظيم الأنشطة الاقتصادية[1]. اتجه العالم بشكل عام نحو ما يسمى العولمة عبر فتح الأسواق و تلاحق الأفكار ،وهو ما فتح قنوات جديدة في الدبلوماسية التي تشمل نواحي جديدة أي عبر المؤتمرات أو بين دولتين أو عدة دول و منظمات حكومية أو غير حكومية.

المطلب الأول:المستوى الثنائي للدبلوماسية الاقتصادية

الثنائية هو مصطلح يقصد به العلاقات السياسية و الثقافية و الاقتصادية التي تنشأ بين بلدين ،وتتبع معظم العلاقات الدبلوماسية الدولية مبدأ الثنائية.كما يقصد به الشكل البسيط و التقليدي الذي يمارس بين دولتين و الذي يعتبر احد الركائز الأساسية في التعامل الدولي و الذييتضمن معالجة واسعة من القضايا و الاتفاقيات الاستثمارية بين الدول .يمكن إيراد مزايا و عيوب الاتفاقيات الثنائية الاقتصادية على الوجه التالي:

[1]بول هيرست و جراهام تومبسون،**مساءلة العولمةالاقتصاد الدولي و امكانيات التحكم**،تر:ابراهيم فتحي،(ب.ب.ن:المجلس الاعلى للثقافة،1999)،ص.11

تساعد الاتفاقيات الثنائية في تنمية التبادل التجاري بين الدولتين طرفي الاتفاق و بالتالي المساعدة في ضمان تصريف بضائع البلدان المتعاقدة في هذا الاتفاق عن طريق المعارض و المشاريع المشتركة.... .تأتي أهمية هذه الاتفاقات من حيث تضمنها نصوصا خاصة بالمعاملات البنكية ووسائل النقل و جميع الأمور المتعلقة بعملية التصدير مما يسهلها و يسرع بها،كما تساعد في استقرار حصيلة الصادرات من خلال ثبوت الأسعار المنصوص عليها في الاتفاقات.كما تساعد الدول و خصوصا الدول النامية في فتح أسواق جديدة لها و هذا يؤدي إلى تنشيط قطاع التصدير و حفزه على زيادة انتاجه و بالتالي تحقيق العمالة أو التوظيفالكامل في المجتمع و ز يادة الدخل القومي للبلد،وكذلك التغلب على الأسعار الدولية.المساعدة في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية المقدمة من العالم الخارجي بموجب الاتفاقات الثنائية.[1]

تكيف الجزائر مع المتغيرات الدولية جاء مباشرة بعد نهاية الحرب الباردة التي عرفت من الناحية السياسية انتشار مواضيع الديمقراطية ،حقوق الإنسان وفق المنظور الأمريكي الذي ظل يسيطر على مجمل العلاقات الدولية و هذه السيطرة المستمرة جعلت تكيف الجزائر مع التطورات الدولية التي يشهدها العالم باستمرار ،خاصة بعد ظهور الثورة التكنولوجية و المعلوماتية ،و التي جعلت من العالم قرية صغيرة و عملت على تقليص المسافات بين الشعوب [2]. حيث جاء في خطاب السيد مراد مدلسي الوزير الأسبق للشؤون الخارجية الجزائرية حول التنويع الاقتصادي للجزائر و ضروريته مايلي:

لايخفى على احد أننا نعيش في كون يزداد عولمة أكثر فأكثر ،حيث استحوذ الاقتصاد على موقع مركزي في نشاط الأمم .و أمام مثل هذا الإطار المتغير الذي لم تتضح بعد كل معالمه .....ان التنوع الاقتصادي هو في صميم هذا الاهتمام الذي أصبح مركزيا بالنسبة لدول المعمورة قاطبة. لما نتحدث عن التنويع الاقتصادي فإننا نود

[1] جاسم محمد،**مرجع سابق**،ص،ص.47،46.
[2] دالع وهيبة،**دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية1999 2006**،رسالة ماجستير(جامعة الجزائر:كلية العلوم السياسية و الاعلام،2007 2008)،ص.55

الحديث عن تلك الإستراتيجية للتنمية التي تكمن في التموقع في أسواق جديدة و الذي يهدف أساسا إلى الحد من خطورة تقلبات النتائج الاقتصادية لبلد ما.[1]

سعت الجزائر إلى تحسين علاقاتها مع دول العالم على كافة الأصعدة السياسية ،الأمنية،و الاقتصادية و فيما يخص تعاملاتها التجارية الثنائية فهي تتنوع حسب الشركاء و المنطقة.حددت المبادلات الخارجية للجزائر في 2013 مجموعة العلاقات التجارية الثنائية حسب المنطقة و الشركاء في من طرف المديرية العامة للعلاقات الاقتصادية و التعاون الدوليين مديرية ترقية و دعم المبادلات الاقتصادية وفقا لقاعدة البيانات المستقاة من مصالح المركز الوطني للإعلام و الإحصاء التابع للمديرية العامة للجمارك تمثلت فيم يلي:

– ما يشار إليه من خلال التقارير التجارية ان أوروبا تبقى دائما الوجهة الأساسية للصادرات و أهم مصدر للواردات الجزائرية كما ان القارة الأوروبية تنتج الرصيد الايجابي الأكثر ارتفاعا.الشركاء الأوائل للجزائر في 2013 هم على التوالي :اسبانيا الشريك الأول عالميا للجزائر،ايطاليا،فرنسا، المملكة المتحدة

– المملكة المتحدة هي البلد الذي تحقق الجزائر معه الرصيد الايجابي الأكثر أهمية بينما ألمانيا هي البلد الأوروبي الذي تحقق معه الجزائر الرصيد السلبي الأكثر أهمية و عمليا هناك غياب شبه تام للمواد المصدرة لهذا البلد– .بالنسبة لأسيا التي صعدت خلال الأعوام الأخيرة كشريك ثاني إقليمي للجزائر واردات هذه القارة تعلو الصادرات إليها هذا يؤدي إلى ميزان تجاري سلبي و هذا للعام السابع على التوالي ما يمكن فهمه بارتفاع الواردات خاصة القادمة من الصين 12 الذي أصبح الممول الأول عالميا و البلد الذي تحقق معه الجزائر اكبر الرصيد السلبي كذلك ما يأتي من اليابان و جمهورية كوريا. بينما المبادلات مع أمريكا يستمر انخفاضها للعام الثاني على التوالي و

[1] مراد مدلسي،"التنويع الاقتصادي"**مجلة الدرسة العليا الحربية**،ع.4(اكتوبر 2011)،ص09.

انخفاض في الترتيب بنسبة ،43،35 % وبذلك صبحت هذه المنطقة في الصف الثالث في ترتيب الشركات الإقليمية لبلدنا هذا الهبوط يعزى خاصة إلى انخفاض الصادرات في قطاع المحروقات إلى أمريكا بنسبة،5،50 %رغم ذلك تبقى الولايات المتحدة الأمريكية الشريك الأول الأمريكي للجزائر يتبعها البرازيل ،كندا و الأرجنتين.

المبادلات مع العالم العربي و إفريقيا تتميز دائما بنفس الضعف الملاحظ في السنوات الماضية بينما نشير إلى المبادلات مع هاتين المنطقتين عرفت هذا العام تقدم ملحوظ على الترتيب التالي العالم العربي 30.89 % و إفريقيا 15.36 %هذا يفسر خاصة بانخفاض حجم التبادلات مع إفريقيا الشمالية تونس ،المغرب،مصر إضافة إلى بلدان الخليج المتمثلة في الإمارات العربية المتحدة التي أصبحت الممول الأول عربيا لبلدنا .

بالنسبة لاوقيانوسيا لها تحتل دوما مرتبة هامشية في مبادلاتنا الخارجية تبقى إذن المنطقة التي تتعامل معها الجزائر تجاريا بحجم اقل في علاقاتها التجارية. [1]

سمحت الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية للجزائر بإنشاء منطقة تبادل حر أو جزئي أو كامل بين البلدين،هذه الاتفاقيات تقوم بتشجيع العلاقات التجارية بين البلدان الموقعة ،تامين علاقات العمل،تخفيض تكاليف المبادلات التجارية و تعزيز الاستثمارات باعتبارها الأهداف الجوهرية للدبلوماسية الاقتصادية بصفة عامة و الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية بصفة خاصة

...نلاحظ و بارتياح أن العولمة ضاعفت من انسياب المبادلات الدولية و الجهوية للسلع و الخدمات وفرضت ضبط مسار توسّعها من خلال تأسيس المنظمة

[1]المبادلات الخارجية للجزائر بالمنطقة و الشركاء2014 ،تقريرمقدم من وزارة الشؤون الخارجية، المديرية العامة للعلاقات الاقتصادية و التعاون الدوليين، مديرية ترقية و دعم المبادلات الاقتصادية وفقا لقاعدة البيانات المستقاة من مصالح المركز الوطني للإعلام و الإحصاء التابع للمديرية العامة للجمارك. *بتصرف*.

العالمية للتجارة وإبرام العديد من الاتفاقات التجارية الثنائية أو الجهوية، مما أعطى شكلا جديدا للعلاقات التجارية الدولية.[1]

المطلب الثاني:المستوى الإقليمي

في ظل المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدول ،أصبح العالم يعيش عصر التكتلات و التجمعات الاقتصادية بهدف التنمية و تدعيم القطاعات المختلفة في إطار تكتلات لمجموعة الدول المتجاورة جغرافيا و التي تنتهج فلسفات و نظم اقتصادية متشابهة أو على الأقل متقاربة ،وهو ما دعي الكثير من الدول المتقدمة أو النامية منها إلى تشكيل قوى اقتصادية من اجل الحفاظ على قوة أوضاعها الاقتصادية و زيادة فعاليتها. تهدف الاتفاقيات الإقليمية إلى دعم و تعزيز التعاون المشترك لحل المشاكل الإقليمية ،فهذه الأخيرة تتضمن نمو الارتباطات و العمليات المشتقة من النشاط الاقتصادي و تهدف إلى التعاون الإقليمي بين الدول حيث الحكومات ترعى الاتفاقيات و تقوم بالتنسيق فيما بينها ،بغية إدارة المشاكل المشتركة و حماية و تعزيز دور الدولة و سلطة الحكومة[2].المستوى الإقليمي للدبلوماسية الاقتصادية يتضح من خلال اتفاقيات التكامل الاقتصادي التي تهدف إلى تحرير التجارة ،تشجيع الاستثمارات ،تقسيم العمل،تحرير التعاريف الجمركية أو توحيدها.و فيم يلي أهمية التكامل الإقليمي:

- يمكن للدول المندرجة ضمن إطار العملية التكاملية الاستفادة من الحجم الكبير للسوق وتجاوز صعوبات ضيق السوق المحلية حيث يشجع السوق على توجيه الاستثمارات توجيها اقتصاديا سليما و إعادة تكوين الحركة الحرة للسلع و راس المال و العمل من دولة لأخرى ،إزالة كل العوائق في هذا المجال حيث يشجع اتساع نطاق السوق على إقامة

[1] مداخلة السيد رمطان لعمامرة وزير الشؤون الخارجية أمام ،الندوة الوطنية حول التجارة الخارجية،في:
http://www.mae.gov.dz/news_article/2970.aspx ،01/04/2015

[2] عبد الوهاب رمدي،التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي بين الدول النامية،اطروحة دكتوراه(جامعة الجزائر:كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،2006 2007)ص.21.

صناعات ذات حجم اقتصادي ،تنخفض فيه تكاليف الإنتاج لدرجة تمكن المشروعات من التسويق خارج أسواق الدول الأعضاء

- خلق فرص ممتازة لتوفير مستلزمات التنمية البشرية الغذائية ،السكنية،الصحية،و التعليمية و هذا لإشباع الحاجات الأساسية لشعوب الدول الأعضاء في العملية التكاملية.

- زيادة معدلات التبادل التجاري للدول الأعضاء ،كما يؤدي إلى زيادة القوة التفاوضية لأنه كلما زاد عدد الأعضاء كلما كانت هناك قوة تفاوضية أفضل مع الدول الأخرى،و من تم فان حجم تجارتها مع العالم الخارجي سيكون في وضع أفضل أي ان التكامل الاقتصادي يحسن معدل التبادل التجاري.[1]

- زيادة معدلات النمو الاقتصادي للدول الأعضاء و ذلك كنتيجة طبيعية لزيادة حجم الاستثمارات و اختيار أفضل المواقع لها بعدما أصبح في الإمكان إنشاء مشروعات وفق معايير اقتصادية و ليس بالضرورة عشوائية ،علاوة على تشجيع الاستثمارات الأجنبية.[2]

ان موقع الجزائر الهام جعلها تتمتع بعلاقات قارية و دولية هامة ،و بما ان الدبلوماسية تعد لغة الحوار و أداة التواصل المباشر مع الآخر للتعريف بالذات و الدفاع عن القضايا و خلق حالة و ثقافة سلم تتحقق في ظلها مصالح الجميع فان السياسة الخارجية الجزائرية تقوم على مجموعة من المبادئ تبنتها من مواثيق الأمم المتحدة و منظمة الوحدة الإفريقية و الجامعة العربية وحركة عدم الانحياز، و هي كالتالي:

ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار

- مبدأ التعاون بين الدول المجاورة.

- دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها .

- مبدأ حل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة

[1] **محمد عبد** العزيز عجيمة،**الاقتصاد الدولي**،(الاسكندرية:دار الجامعية المصرية،1999)،ص.168.
[2] عجيمة،**مرجع سابق**،ص.169.

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة .

تعمل الجزائر في علاقتها الخارجية على تمتين الروابط بالهيئات الإقليمية من اجل تحقيق أغراض معينة،نظرا للروابط الخاصة بالجوار الجغرافي و التماثل الكبير في الظروف الاقتصادية و الانتماء الحضاري المشترك.و ترتبط الجزائر بالمنظمات الإقليمية التالية:

الاتحاد الإفريقي:هو تنظيم قاري ظهر في 25 ماي 2001 كوريث لمنظمة الوحدة الإفريقية بمؤسسات و أجهزة جديدة ،يهدف إلى تحقيق الوحدة و التضامن الإفريقي على أسس جديدة ،الالتزام بالمواثيق الدولية و تعزيز التعاون في كافة المجالات ،انضمت إليها الجزائر سنة 1963 و سارعت في تحرير دولها ومكافحة التمييز العنصري بواسطة تعميق التعاون الإفريقي .كما تأسست منظمة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا NEPAD وكانت الجزائر ،جمهورية جنوب إفريقيا،نيجيريا من بين مؤسسيها[1].

أعيد انتخاب الجزائر التي كانت عضوا بمجلس السلم و الأمن من 2013 إلى 2016 لعهدة جديدة تكرس "دورها الريادي و مساهمتها الإستراتيجية في تعزيز السلم و الاستقرار في القارة و كذا مساهمتها الهامة في تعزيز قدرات و نجاعة الاتحاد الإفريقي في التكفل بالمشاكل التي تؤثر على الأمن في القارة"[2].

اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي:الاتفاقية الاورومتوسطية التي تقيم شراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي و دوله الأعضاء تشكل إطارا ملائما لازدهار الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي .هذه الاتفاقية تخلق مناخا ملائما للنهوض بعلاقاتهم الاقتصادية ،التجارية،و في مجال الاستثمار،فهذا عنصر ضروري لدعم إعادة التنظيم الاقتصادي و التطور التكنولوجي. دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 و ستتوج

[1] الاتحاد الافريقي ، http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/431cf4a9-d347-4a5c-a77b-cedb5a3a6a98 (2016/05/03)

[2] الموقع الرسمي لوزارة الخارجية،"الاتحاد الافريقي"،في http://www.mae.gov.dz/news_article/3735.aspx (2016/05/08).

بإقامة منطقة تبادل حر و ذلك بأفاق 2017. تشدد الجزائر على ضرورة أن تحمل السياسة الأوروبية الجديدة للجوار قيمة مضافة لاتفاق الشراكة من أجل رفع التحديات المشتركة بين الدول والمتمثلة أساسا في الأمن والتنمية في المنطقة.فقد أكد مدير الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والمؤسسات الأوروبية بوزارة الشؤون الخارجية, علي مقراتي، خلال ندوة مشتركة مع بعثة الاتحاد الأوروبي بالجزائر اليوم الاثنين بالجزائر على أن "الجزائر ترى بأن سياسة الجوار الأوروبية الجديدة لابد ألا تشكل غاية في حد ذاتها وإنما أداة تأتي بقيمة مضافة لاتفاق الشراكة من أجل رفع التحديات المشتركة المتمثلة في الأمن والتنمية في المنطقة وكذا تجسيد الأولويات الوطنية المتعلقة بالتنويع الاقتصادي وترقية الصادرات خارج المحروقات, الأمن الغذائي وتعزيز القدرات وكذا خلق مناصب الشغل وكذا الاعتراف بدور الجزائر كفاعل رئيسي في المنطقة". وترى الجزائر– حسب السيد مقراتي أن علاقات حسن الجوار تقام عن طريق الرغبة المشتركة في تطوير علاقات صداقة وتضامن وشراكة وتقارب بين شعوب الضفتين (الشمال والجنوب)، معتبرا أن "مسألة الأمن والتنمية تمثلان رهانا مشتركا للمنطقتين وأن مشاكل الإرهاب وارتباطها بالجريمة المنظمة والوضع في ليبيا وكذا غياب آفاق اقتصادية تؤثر أساسا على المنطقتين.واعتبر أن التنمية في السياسة الجزائرية للجوار تتجسد من خلال إنشاء المرافق الأساسية ذات طابع جهوي ،وكذا تقديم منح دراسية للرعايا الأفارقة والمساعدات الإنسانية .[1]

الانضمام إلى المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر:إلى جانب الجزائر هناك 18 دولة عربية (الأردن،مصر ،الامارات العربية المتحدة،البحرين،تونس،المملكة العربية السعودية ،السودان، سوريا،العراق ،عمان فلسطين،قطر ،الكويت،لبنان،ليبيا،المغرب،موريتاني،اليمن) هي عضو في المنظمة العربية الكبرى للتبادل الحر .تسمح هذه الاتفاقية بتسهيل و تطوير المبادلات التجارية بين الدول

[1] "الجزائر الاتحاد الاوروبي"،في:http://www.mae.gov.dz/news_article/3610.aspx (2016/05/8).

العربية الموقعة ،تمت المصادقة عليها من طرف الجزائر بالمرسوم الرئاسي رقم 04-223 المؤرخ في 3اوت 2004، و دخلت حيز التنفيذ في أول جانفي 2009.[1]

الاتفاقية التجارية و الاستثمار مع دول الوحدة الاقتصادية و النقدية الغرب افريقية:هذه الاتفاقية تتحدث عن الإعفاء الضريبي و الجمركي للمنتجات الجزائرية مع هذه الجالية الجهوية .تضم الوحدة الاقتصادية و النقدية الغرب افريقية الدول التالية: (النيجر،بوركينافاسو،كوت ديفوار،السنيغال،مالي،البنين،الطوغو،و غينيا بيساو.[2]

اتفاقية دول اتحاد المغرب العربي:مشروع معاهدة يتضمن إنشاء تدريجي لمنطقة للتبادل الحر محل تفاوض بين دول اتحاد المغرب العربي ،و هو يهدف إلى القضاء التدريجي على كل الحواجز التعريفية و غير التعريفية بين هذه الدول .هذا المشروع يلغي و يحل محل الاتفاقية التجارية و التعريفة المغاربية ل10 مارس 1991 و الاتفاقية المغاربية المتعلقة بتبادل المنتجاتالزر اعية ل 23 جويلية 1990.(لم تطبق هاتان الاتفاقيتان)ّ .[3]

وأوضح السيد مساهل في تصريح عشية انطلاق أشغال الدورة 34 لمجلس وزراء خارجية اتحاد المغرب العربي أن الجزائر اقترحت منذ 2012 إعادة النظر في هياكل ومنظومة اتحاد المغرب العربي لكي تتماشى مع التغيرات الإقليمية والدولية والرهانات التي تواجه المنطقة سيما الإرهاب والهجرة غير الشرعية والمتاجرة بالمخدرات.واعتبر الوزير بهذا الخصوص أن القوانين والهياكل التي تنظم الاتحاد منذ 27 سنة "لا تتماشى والتغيرات الدولية الحالية" مشيرا إلى أن "الجزائر وبهذا المنطلق ما فتئت تطالب بإعادة إصلاح هياكل الاتحاد ومراجعة نصوصه التأسيسية التي تجاوزها الزمن".وأضاف أن تفعيل اتحاد المغرب العربي مرهون كذلك بإعادة بعث الاقتصاد بالمنطقة وجعله أكثر "اندماجا بتوسيعها

[1] الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ،**دليل اجراءات التجارة الخارجية الجزائرية** (الجزائر:الكلمة،2011)ص،ص39،42.
[2] **المكان نفسه.**
[3] **المرجع نفسه**،ص.40.

إلى مجالات أوسع على غرار قطاع الشباب والعمل". وقال في نفس الإطار أن أشغال الدورة هي عبارة عن عرض وتقييم لحصيلة ماتم انجازه منذ تأسيس اتحاد المغرب العربي (1989) و دوره سيما في فضائه الجواري[1].

ويجب أن نعلم أن 97 % من التجارة العالمية تتم في أيامنا، بين الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة. وتندرج مبادلات أخرى في إطار الاندماجات الجهوية و تساهم في ترقية تحرير و توسع المبادلات و التنمية. إن هذه المنظومة التجارية المتعددة الأطراف و الجهوية و التي تثمّن مزايا الانفتاح، من بين ما تولّد عنها انسجام قواعد التجارة الدولية و توفير الظروف الملائمة لدخول الأسواق. وقد سهّلت هذه الديناميكية خلال العشريات الأخيرة اندماج عدة دول نامية في السوق العالمية، بفضل نمو صادراتها وتنوع اقتصادياتها، مما ساهم في زيادة حجم الاستثمار و الابتكار والتقليص من مستوى الفقر.[2]

المطلب الثالث:المستوى متعددة الأطراف

وهو وصف لدبلوماسية المؤتمرات والمنظمات الدولية، وتتسم بجماعية المناقشات وعلانيتها ومشاركة وفود العديد من الدول .فهي دبلوماسية تتميز بالجماعية والعلانية وتحقيق الاتصال المباشر بين الدول والشعوب في كافة مجالات الحياة . عرفها جون روجي john rougie عام 1992 بأنها تشير إلى تنسيق العلاقات بين ثلاثة دول أو أكثر وفقا لمبادئ معينة .و تتميز تعددية الأطراف كشكل مؤسساتي ينسق العلاقات بين الدول عن غيرها من الأشكال السابقة بثلاثة خصائص:

عدم القابلية للتجزئة undervisibility:يقصد به ان يطلب من الدولة ان تفي بالتزاماتها تجاه الدول الأخرى من خلال اتفاقية معينة.

[1] الموقع الرسمي لوزارة الخارجية"،العلاقات متعددة الاطراف،الاتحاد المغاربي"،في: http://www.mae.gov.dz/news_article/4026.aspx (2016/05/08).

[2] رحلان لعمامرة،مرجع سابق.

مبدأ عدم التمييز non discrimination:أي ان تنفذ الدول التزاماتها الواردة في المعاهدات دون احتجاجات أو استثناءات ترتكز على التحالفات أو على خصوصية الظروف المتوافرة .

و تعددية الأطراف عبارة عن وسيلة معينة ترمي إلى لم شمل جهات دولية تدعم التعاون ،و تدمج مبادئ عدم التمييز و كسر مبدأ المعاملة بالمثل ،و تعميم بنى تأسيسية مهمة .أما الدبلوماسية الاقتصادية المتعددة الأطراف تنص على مشاركة جميع البلدان عبر إنشاء منظمات كصندوق النقد الدولي و البنك الدولي ،و الأعمال الاقتصادية للأمم المتحدة و كذلك منظماتها المتخصصة.تقوم بقواعد تنظيمية بين مختلف الأطراف و منذ 1990 زاد الاتجاه نحو إقامة اتفاقيات متعددة الأطراف خاصة التجارة و البيئة و لعل أهم حدث هو إقامة المنظمة العالمية للتجارة 1995 تم وضع أسس النظام التجاري العالمي الجديد موضع التنفيذ،أين نصت اتفاقية الجات على تحويل الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة و إلى منظمة التجارة العالمية. [1]

سعت الجزائر كغيرها من الدول إلى مواكبة التطورات الاقتصادية ،و التركيز على خدمة التجارة و التنويع الاقتصادي،حيث جاء في مداخلة السيد رمطان لعمامرة وزير الخارجية أمام الندوة الوطنية حول التجارة الخارجية ما يلي:

إننا في غنى عن التذكير بأن للجزائر، على غرار البلدان التي ذكرت سالفا، مؤهلات للاندماج في السوق العالمية و المشاركة في تدعيم منظومة تجارية دولية عادلة و متوازنة وشفافة. من هنا فقد نالت الجزائر يوم 18 ديسمبر 1962 صفة ملاحظ في الاتفاق العام للتعريفة و التجارة (GAAT)، بمجرد الإعلان، غداة الاستقلال، عن اهتمامها بالمشاركة في هذه المنظمة و بفضل هذه الصفة، شاركت بلادنا في

[1] هشري،مرجع سابق،ص.100

مختلف جولات هذه المنظمة (GAAT)، بما فيها جولة الاورغواي التي تمخّض عنها تأسيس المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995 .[1]

الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة:أبدت الجزائر نيتها في الانضمام إلى الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة ألغات منذ 1987 و بعدها تم قبول طلب الجزائر الانضمام من طرف مجلس ممثلي أعضاء ألغات في 17 جوان 1987 وتنصيب فوج عمل خاص بالجزائر و في الفاتح جوان 1995 تم تحويل جميع أفواج العمل إلى أفواج مكلفة بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.حيث اتبعت الجزائر الإجراءات المعمول بها للانضمام و المتمثلة في :تقديم مذكرة حول نظام التجارة الخار جية .ان دوافع و أهداف انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة تتمثل في:

- إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال ارتفاع و زيادة قيمة المبادلات التجارية
- تحفيز و تشجيع الاستثمارات و هذا مرتبط بنجاح الإصلاحات التي قامت بها الجزائر على الاقتصاد التي انطلقت في أواخر الثمانينات .
- مسايرة التجارة الدولية و ذلك بسبب ان لجوء الجزائر إلى الأسواق العالمية و الجهوية للحصول على احتياجاتها المختلفة خارج إطار المنظمة العالمية للتجارة لايسمح بها بالاستفادة من الفرص التي تقدمها هذه المنظمة.
- الاستفادة من المزايا التي تمنح للدول النامية الأعضاء بالمنظمة كحماية المنتج الوطني من المنافسة خاصة في المدى القصير.[2]

الجزائر و البنك الدولي:يعتبر البنك الدولي اكبر مصدر تمويل في العالم يهدف إلى تقديم المساعدات المالية و الفنية لبلدان العالم الثالث في جميع أنحاء العالم و تشير عبارة مجموعة البنك الدولي خمس مؤسسات وهي:البنك الدولي للإنشاء و

[1] **لعمامرة،مرجع سابق.**
[2] **عبد الغفار غطاس،اثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر في الفترة الممتدة بين 1990 2006** ،رسالة ماجستير ،(ورقلة:2009 2010)،ص.157

التعمير،المؤسسة الدولية للتنمية،مؤسسة التمويل الدولية ،المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار،هيئة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف.من خلا قراءة التقارير للبنك الدولي يظهر التطور الكبير في علاقة الجزائر بالبنك الدولي فبعد 1962 كان حضور البنك الدولي قويا في مساعدة الدول التي في طور البناء،امتد هذا النوع من التدخل حتى بداية 1990 عندما دخلت الجزائر في أزمة اقتصادية[1] .

الجزائر منظمة الأوبك:تعد منظمة الدول المصدرة للبترول "الأوبك" من ابرز المنظمات الدولية عبر حكومية التي استطاعت في ظرف زماني قصير اكتساب مكانة و شهرة عالميين،خصوصا في العالم الغربي كونها احد الأطر الجامعة لأغلب الدول النامية ،تعتبر منظمة الأوبك منظمة حكومية وفقا للنظام الدولي ،و بموجب المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة ،كما أنها ليست منظمة تجارية ولا تدخل في عمليات تجارية و مادية،تمتلك الدول الأعضاء في المنظمة مجتمعة ما يعادل 40% من الإنتاج العالمي و 70% من الاحتياطي العالمي.كانت أهم الدوافع التي شجعت على إنشاء منظمة الأوبك،وهو رغبة الدول المنتجة و المصدرة للبترول في إحداث تغيير عادل في القوى الاحتكارية لإنتاج البترول و التي عملت على تجاهل مصالحها،وهذا بإيجاد جهاز يقوم نيابة عنها بالتفاوض مع القوى الاحتكارية و المتمثلة أساسا في الشركات البترولية العالمية.و بالنسبة للجزائر فان القطاع البترولي ركنا هاما في اقتصادها منذ الوهلة الأولى من الاستقلال ،إذ يعتبر إلى حد ما المصدر الأساسي لتوفير العملة الصعبة من جانب،ومن جانب أخر يعتبر المصدر الأساسي و العصب الحيوي الذي تعتمد عليه التنمية في شتى المجالات ،بالنسبة لبلد خرج بعد صراع مرير و تضحيات جسيمة دامت أكثر من 130عام،منهكا في جميع القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.[2]

---

[1] **الجزائر و الهيئات الدولية و الاقليمية،في** http://www.rihab-dz.com (2016/05/08).

[2] حكيم حيون ،**دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في اطار منظمة الدول المصدرة للبترول،رسالة** ماستر(المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية:2014- 2015)،ص،ص.144،55.

المبحث الثالث: فواعل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

يقصد بالفاعل كل سلطة أو جهاز أو جماعة أو حتى شخص قادر على ان يلعب دور في المسرح الدولي ، وقد يتطلب لعب هذا الدور اتخاذ قرار ما أو الإتيان بفعل ما أو حتى مجرد ممارسة التأثير على صانعي القرارات.ان الفاعلين الذين تدور بينهم العلاقات الدولية هم متنوعون بقدر ما هم متعددون. ومنه فان تحليل دور الفواعل وليس تحديد وضعهم القانوني هو الذي يمكننا في الواقع من تحديد موقعهم ومدى فعاليتهم في المسرح الدولي، فإضفاء صفة الفاعل في العلاقات الدولية مرتبطة بمدى تأثير ومساهمة هذا الفاعل في التدفقات الدولية وليس مرتبط إطلاقا بوضعه القانوني.كانت الدولة في السابق تحتكر العمل الدبلوماسي والتمثيل الخارجي في إطار أجهزة رسمية تابعة لها، لكن النمط الدولي شهد تحولات أساسية في نمط أطرافها وعلاقاتها فزيادة العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية جعل من الدبلوماسية الاقتصادية من الأولويات لتحقيق المصالح والسمة البارزة للدبلوماسية الحديثة هو زيادة تأثير الفواعل غير الدولاتية في التفاعلات الدولية عموما وفي العلاقات الاقتصادية خصوصا.فالنظام الدولي الجديد جعل من الدبلوماسية الاقتصادية آلية للمنافسة بين هذه الأطراف لتحقيق مصالحها حسب إمكانياتها وقدراتها ودرجة تأثيرها اقتصاديا[1].

المطلب الأول :الفواعل المؤسساتية الداخلية

الدول أو الحكومات تمثل الفواعل الرئيسية في الدبلوماسية الاقتصادية ،لكن هذا لا يقود للحديث عنها كفاعل وحدوي إذ ان لكل بلد مرجعية قانونية يرتكز عليها تمثيله الوطني في محال السياسة الخارجية،كما ان الدستور يحدد صلاحيات كل سلطة في مجال اقتراح السياسة الخارجية و تنفيذها.

[1] مصطفى بخوش،مرجع سابق،ص.86

الجهاز الدبلوماسي :يقوم الجهاز الدبلوماسي الذي يبدأ من رئيس الدولة الذي يشكل قمة هذا الجهاز و يمتد إلى أدنى مراتب المبعوثين الدبلوماسيين و معاونيهم بالعمل على رسم السياسة الخارجية للبلاد و الإشراف عليها و أدارتها،حيث انه يمتلك سلطة كبيرة في تقرير الشؤون السياسية الخارجية ،و لهذا فان مسؤوليته كبيرة تجاه البلاد ،و في حالات كثيرة يرتبط امن و سلامة الدول و مصير الشعوب بالسياسة التي يمارسها الجهاز الدبلوماسي .و الدبلوماسيون الذين يصنعون السياسة الخارجية للبلاد و يتولون أدارتها يوجدون في عاصمة بلادهم و في خارجها بعواصم بلدان العالم الأخرى ، لذا فهم ينقسمون إلى قسمين :جهاز الدبلوماسية في العاصمة،و جهاز الدبلوماسية خارج البلاد.[1]

الجهاز الدبلوماسي الداخلي:جهاز الدبلوماسية في العاصمة،ان هذا الجهاز مختص بشكل أساسي بصناعة السياسة الخارجية و الإشراف عليها و توجيهها و أدارتها ،فهو صاحب السلطة في التقدير و يشمل هذا الجهاز رئيس الدولة ووزير الخارجية.[2]

رئيس الدولة: هو الدبلوماسي الأول لدولته فهو ممثلها الأعلى ،و المعبر عن مصلحتها و الأمين على سلامتها و رقيها والمتبع في كل دولة قانونها الذي يجيز لرئيس الدولة ممارسة أدواره ،و خاصة في مجال العلاقات الدولية و ما يتطلب الرجوع إلى سلطات الدولة بشان بعض التصرفات الأخرى ،و من الأمور المتعارف عليها هي ان رئيس الدولة عند قيامه بمهمات العلاقات الخارجية مع دول العالم ،فانه يقوم بذلك عن طريق وزير الخارجية و السلك الدبلوماسي الذي يمثل الدولة في الخارج.

حدد الدستور الجزائري خصوصية السياسة الخارجية إذ تعتبر من صلاحيات رئيس الجمهورية بصفة قطعية ،فرئيس الجمهورية يتمتع بصلاحيات واسعة في مجال السياسة الخارجية فهو يقرر السياسة الخارجية للأمة و يوجهها و يبرم المعاهدات و

[1] مجد الهاشمي ،**العولمة الدبلوماسية و النظام العالمي الجديد**،(الاردن:دار اسامة،2003)،ص.110.
[2] **المرجع نفسه**،ص..11

يصادق عليها كما يجسد الدولة داخل البلاد و خارجها [1].إلا ان عملية صياغة السياسة الخارجية نظرا لطبيعتها المعقدة و الحساسة يشترك في صياغتها العديد من مؤسسات الدولة منها ما يحدده الدستور و منها ما يقرره صانع السياسة الخارجية.

1 **الجهاز التنفيذي**:ينظر المجلس الدستوري في دستورية أو عدم دستورية معاهدة أو اتفاق أو اتفاقية ،أما براي قبل ان تصبح واجبة التنفيذ أو بقرار في حالة دخولها حيز النفاذ.

الجهاز التشريعي:ان دور البرلمان يختلف من دولة لأخرى، من إقليم لأخر و من نظام سياسي لأخر فالبرلمانات الوطنية عموما تلعب دورا هاما في الدبلوماسية الاقتصادية حيث تشارك و بشكل خاص في التصديق على الاتفاقيات .البرلمان يمتلك عادة قوة التصديق الأمر الذي يجعل المفاوض على علم عن المدى الذي يمكن ان يصل إليه أو النقطة التي يتوقف عندها التفاوض حول أي اتفاقية اقتصادية أو تجارية[2].حسب الدستور الجزائري يمكن للبرلمان فتح مناقشة حول السياسة الخارجية و إصدار لائحة يبلغها إلى رئيس الجمهورية ،أي ان البرلماني يمارس نشاطا دبلوماسيا من خلال الرقابة البعدية لأي معاهدة و من خلال مطالبتهم بتوضيحات من الجهاز التنفيذي ،أي من وزارة الخارجية.

أ_ **وزارة الخارجية**: وزارة الخارجية هي الجهاز الرسمي والرئيسي للدولة المخولة ببناء، تطوير وتعزيز علاقات الدول بالدول الأخرى والمنظمات والهيئات الإقليمية والدولية. تتمتع وزارة الخارجية بالشخصية المعنوية وتتكفل تحت السلطة العليا لرئيس الجمهورية. وطبقا لأحكام الدستور بتنفيذ السياسة الخارجية الأمن وكذا بإرادة العمل الدبلوماسي والعلاقات الدولية بما يساهم في انجاز برنامج الحكومة ويستند وزير الخارجية في ممارسة المهام المخولة لوزارة الخارجية إلى هياكل الإدارة المركزية وأجهزتها والى المصالح

[1] **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،دستور 1996،المادة 77.**
[2] **هشري،مرجع سابق،ص.80**

الخارجية إلى هياكل الإدارة المركزية وأجهزتها والى المصالح الخارجية في وزارة الشؤون الخارجية.[1]

وإيمانا بأهمية الدبلوماسية الاقتصادية على صعيد العلاقات الدولية والتعاون الاقتصادي الدولي ودورها في تفعيل السياسة الخارجية للدولة سعت الجزائر إلى توسيع مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية في ظل تغيرات البيئة الاقتصادية الدولية. وفي ظل هذه التغيرات بحثت الجزائر عن طرق جديدة لتطوير مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية باعتبارها وسيلة هامة لتعزيز وتوسيع نطاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهنا تشير إلى الإجراء الذي قامت به الجزائر من خلال إنشاءها لمديرية عامة مخصصة لتشجيع العلاقات الاقتصادية والتعاون الدوليين على مستوى وزارة الشؤون الخارجية وذلك من خلال المرسوم الرئاسي رقم:(08 θ 162) المؤرخ في 02 جوان 2008 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية.وجاء في خطاب وزير الخارجية رمطان لعمامرة حول دور وزارة الخارجية :

....إلى ذلك، أود أن أبرز مركزية دور وزارة الشؤون الخارجية و مسؤوليتها في المجال الحيوي لتمثيل و ترقية المصالح الاقتصادية لبلادنا في الخارج. و يتكفل هذا القطاع، مؤسساتيا، و تحت قيادة السيد رئيس الجمهورية، بالتنفيذ و الحفاظ على الانسجام المطلوب في السياسة الخارجية للجزائر، بما فيها البعد الاقتصادي و التجاري الذي يشكّل جزءا لا يتجزأ من هذه السياسة.و بصفة ملموسة، فإن دائرتنا الوزارية، التي أتشرف بتسييرها، وضعت في إطار مهامها التنظيمية، خطة تحرك تشمل عدة جوانب ترمي إلى مرافقة الجهود للانتهاء من دمج اقتصادنا الوطني في الاقتصاد العالمي...[2]

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية ،**المرسوم الرئاسي رقم 08 162 ،يتضمن تنظيم الادارة المركزية في وزارة الشؤون الخارجية** ،2جوان2008، العدد29،المادة01.

[2] **رمطان لعمامرة،مرجع سابق.**

ووفقا للمرسوم رقم (08 162) المادة 09 منه فإن مهام المديرية العامة للعلاقات الاقتصادية والتعاون الدوليين تتمحور حول المسائل الاقتصادية والمالية والتجارية المتعددة الأطراف التي تناقشها منظمة الأمم المتحدة وهيئاتها المتخصصة وكذا التجمعات الجهوية وما بين الجهوية. بالإضافة إلى تنشيط مشاركة الجزائر في المؤتمرات الدولية وتنسيقها ومتابعتها.[1]

1- المديرية العامة للعلاقات الاقتصادية و التعاون الدوليين: تتمحور مهام المديرية العامة للعلاقات الاقتصادية و التعاون الدوليين في المسائل الاقتصادية و المالية و التجارية المتعددة الأطراف التي تناقشها منظمة الأمم المتحدة و هيئاتها المتخصصة و كذا التجمعات الجهوية و مابين الجهوية و تنشيط مشاركة الجزائر في المؤتمرات الدولية و تنسيقها و متابعتها .تضم أربعة مديريات:

1 **مديرية الشؤون الاقتصادية و المالية الدولية** :تتلخص مهامها في تحضير مشاركة الجزائر في المفاوضات الدولية المتعددة الأطراف في المجالات الاقتصادية و المالية و النقدية و متابعتها تتفرع إلى:

أ **المديرية الفرعية للمؤسسات المالية الدولية و المنظمات مابين الجهوية ذات الطابع الاقتصادي:** تتكفل بتحضير مشاركة الجزائر في المؤتمرات و المفاوضات الدولية ذات الطابع الاقتصادي و الطاقوي و النقدي و المالي ومتابعة نشاطات المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي ،البنك الإسلامي للتنمية،البنك الإفريقي للتنمية،كذلك مراجعة و تحليل تقارير الهيئات الدولية حول الوضع الاقتصادي للدول و كذا تلك المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية في الجزائر إلى جانب التنسيق مع الهيئات الوزارية في إطار التحضير للمشاورات مع المؤسسات المالية الدولية و المنظمات ما بين الجهوية ذات الطابع الاقتصادي.

[1] الجريدة الرسمية ،المرسوم الرئلسي رقم 08 162 ، مرجع سابق ،المادة09.

ب مديريـة الشـؤون التجاريـة متعـددة الأطـراف: تـتلخص مهامهـا فـي تحضـير المفاوضـات التجاريـة المتعددة الأطراف و تنشيطها و الإشراف عليها ،إلى جانب تحضير المفاوضـات حـول اتفاقيـات إنشـاء منـاطق التبـادل الحـر و تنشـيطها و الإشـراف عليهـا و متابعتها و تنفيذها.و تنقسم إلى:

1المديريـة الفرعيـة للتعـاون مـع الهيئـات و المنظمـات التجاريـة المتعـددة الأطـراف:التـي تتكفـل بالاتصـال مـع الهيئـات الوطنيـة المختصـة بتحضـير المفاوضـات التجارية المتعددة الأطراف و الإشراف عليها و كذا متابعة تنفيذها.

2المديريـة الفرعيـة لمنـاطق التبـادل الحـر:و تتكفل بتحضـير مفاوضـات إنشـاء مناطق التبادل الحر و الإشراف عليها و متابعتها

ج مديريـة ترقيـة و دعـم المبـادلات الاقتصـادية:تتكفـل بـالأمور المتعلقـة بترقيـة المبـادلات التجاريـة الدوليـة للجزائـرو المسـاهمة فـي تنفيذ سياسـة دعـم و ترقيـة الصـادرات خـارج إطـار المحروقـات كـذلك التزويـد بالمعلومـات و التحليـل الاقتصـادي الـلازم لـدخول الأسواق الخارجية و دعم مجموعات المؤسسات الجزائرية في هذا المجال إلى جانب إعداد مـذكرات ظرفيـة فـي مجـال التجـارة الدوليـة موجهـة للشـركات و المؤسسـات و الهيئـات و الوزارات المعنية.و تتفرع إلى:

1 المديريـة الفرعيـة لتحليـل و تسـيير المعلومـة التجاريـة:تتلخص وظائفها فـي وضـع شـبكة معلومـات تجاريـة و بنـوك و معطيات،أيضـا إنشـاء مـدخل يخـص التجـارة الخارجية ووضعه تحت تصرف المتدخلين الوطنيين و الممثليات الدبلوماسية الجزائرية وكل طرف معني بذلك،كذلك استقاء معطيات و معلومات إحصائية تتعلق بالتجارة الخارجية و تحليلها و إرسالها إلى الشركاء المعنيين،ووضع مسائل بث المعنيين .

2 المديريـة الفرعيـة لمتابعـة البـرامج و دعـم المؤسسـات :و تعمـل أساسـا علـى تنشـيط برنـامج تثمـين و ترقيـة المبـادلات التجاريـة الخارجيـة الموجهـة أساسـا إلـى تطـوير

الصادرات من غير المحروقات ووضع آليات و أدوات ووسائل الترقية التجارية الناجعة لدعم المؤسسات الجزائرية المصدرة بالتنسيق مع المصالح التجارية و الاقتصادية للسفارات الجزائرية .

ج مديرية البيئة و التنمية المستدامة:تتكفل أساسا بالمسائل المتعلقة بالسياسة الوطنية في مجال البيئة و التنمية المستدامة و تنظيم أنشطة التعاون مع الهيئات المتعددة الأطراف التي تتكفل بالمسالة و تنشيطها.تنقسم إلى: 1 **المديرية الفرعية للتعاون في المجال البيئي :**تتلخص مهامها في متابعة الاتفاقيات و المعاهدات في البيئة و تنفيذها ،إلى جانب متابعة التعاون في مجال حماية البيئة.

2المديرية الفرعية للتعاون في مجال التنمية المستدامة:تتكفل بمتابعة السياسات و البرامج الدولية المتعلقة بالتوازنات الايكولوجية.[1]

الشكل رقم3: يوضح الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للعلاقات الاقتصادية و التعاون الدوليين في وزارة الخارجية للجزائر.

[1] المرجع نفسه،المادة.09.

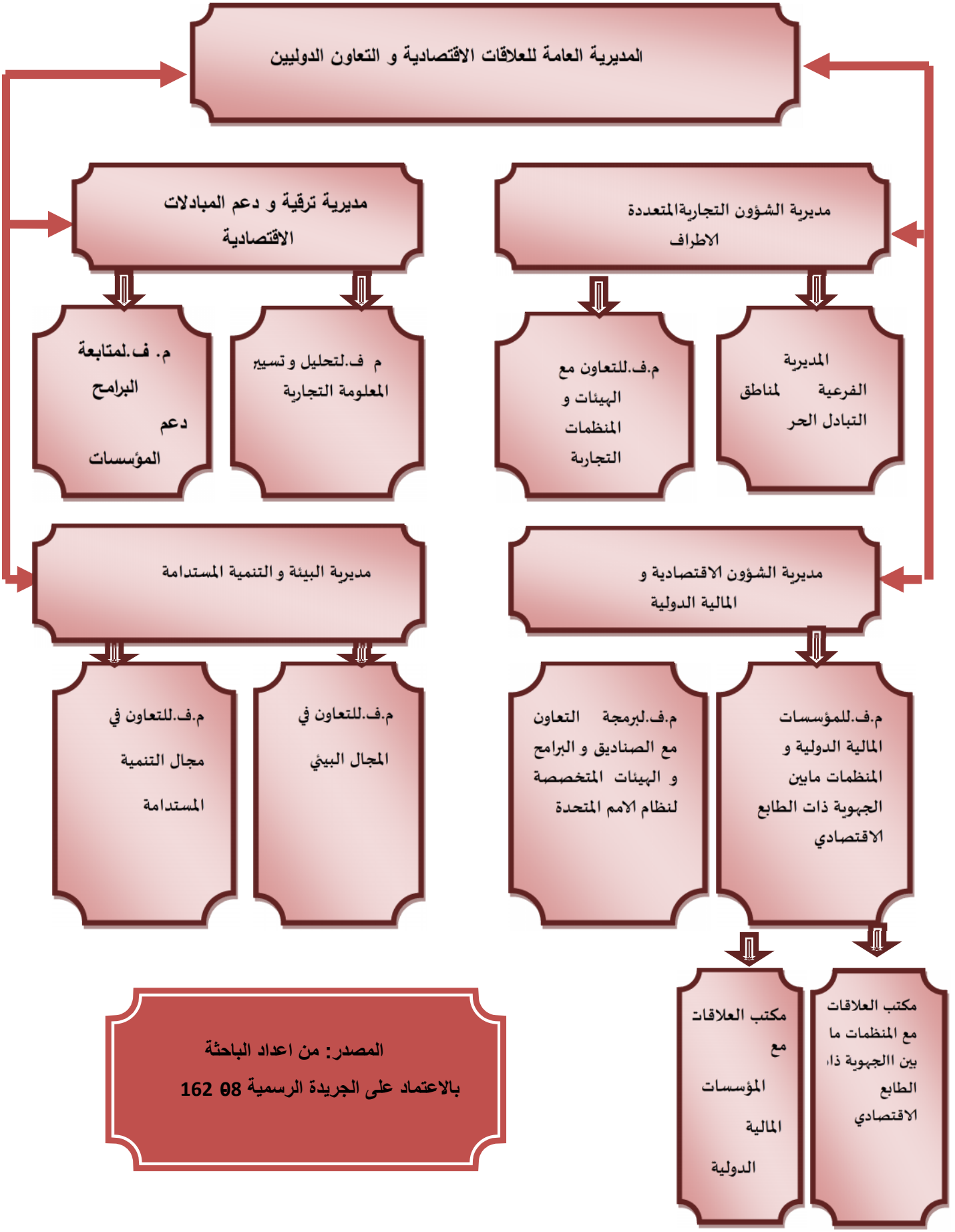

المصدر: من اعداد الباحثة

بالاعتماد على الجريدة الرسمية 08 162

ب الوزارات الأخرى:

ان وزارة الخارجية ليست المحتكر الوحيد للدبلوماسية الاقتصادية ،فلقد أدى توسع نطاق المجالات التي تعالجها الدبلوماسية إلى التوسع في عدد المتدخلين و الأطراف ليس هذا على مستوى الأفراد فحسب بل أيضا على مستوى دوائر وزارية أخرى،صنف guy c.de la carrière أنواع التفاعل الوزاري المتعلق بالتوجه العام للسياسة الاقتصادية الخارجية بتيبولوجيا تشمل ثلاث مجموعات، تعكس كل مجموعة حجم انخراط وزارة الخارجية بجانب الوزارات الأخرى في قضايا الدبلوماسية الاقتصادية و هي كالتالي:

المجموعة 1: يكون لموقع الوزارات الاقتصادية من القوة ما يجعله الأبرز ،فغالبا ما تقوم هذه الوزارات باتخاذ القرارات لوحدها مع مراعاة ان تمر القرارات المهمة على هيئة بين وزارية تحت سيادة رئيس الحكومة مما يضمن إعلام الجميع و تضم المجموعة الأولى فرنسا و اسبانيا.

المجموعة 2: يكون هناك حضور قوي و بارز لوزارة الشؤون الخارجية ،بدون إقصاء للوزارات الاقتصادية الأخرى و تدخل ضمن هذه المجموعة كل من ايطاليا و هولندا و كندا.

المجموعة الثالثة:أين تكون الوزارات المعنية على قدر متساوي الأهمية و يتمخض القرار في هذه المجموعة عن طريق جولات بطيئة من التشاور و ليس من الممكن تحديد الأفضلية لترجيح رأي وزارة عن أخرى ،و تندرج ضمن هذه الفئة ثلاث دول هي أفضل ما يستشهد به و هي المملكة المتحدة،ألمانيا،الولايات المتحدة الأمريكية. [1]

ب وزارة التجارة: تعمل الجزائر على تطوير اقتصادها من خلال تحسين منتجاتها و الرفع من مستوى الصادرات ،التحكم في مستوى الواردات،و تطوير علاقاتها الاقتصادية

[1] Carron,**op.cit** ,p183.

الخارجية و الداخلية ،و تعتبر وزارة التجارة الهيئة الحكومية المكلفة بكافة المعاملات الاقتصادية و الإجراءات الخاصة بالتجارة داخليا أو على المستوى الخارجي ،و تختلف مهامها حسب هيئاتها الإدارية. تكونت وزارة التجارة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 94/207 المؤرخ في 16 يوليو 1994 بعدما كانت تحت وصاية وزارة الاقتصاد قبل ان يتم التعديل رقم 90/189 المؤرخ في 13 يونيو 1990 و به كانت وزارة التجارة تعمل على تسيير شؤونها و مصالحها.[1] المرسوم التنفيذي رقم 02 459 مؤرخ في 2002/10/21 يحدد صلاحيات وزير التجارة،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

ج المؤسسات الخاصة بتطوير الاستثمار: تم وضع مجموعة من الآليات في الجزائر الهدف منها تسهيل الاستثمار و تنظيمه و تسهيل إنشاء المؤسسات منها

1 المجلس الوطني للاستثمار :أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم **01 – 281** المؤرخ في **24 سبتمبر 2001 هي** هيئة أنشأت من طرف الوزير المسئول عن ترقية الاستثمار و وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة الذي يتولى رئاسته. و يقوم بوظيفة الاقتراح و الدراسة و يمنح له سلطة فعلية في اتخاذ القرار ،عموما المجلس يعالج كل القضايا التي تتعلق بالاستثمار. [2]

2 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هي مؤسسة حكومية مكلفة بتسهيل ،ترقية،و مرافقة الاستثمار،وعليه فهي تقوم باستقبال ،إعلام،توجيه،مرافقة المستثمرين ،وتضفي الطابع الرسمي لقرارات منح الامتيازات.أسست الوكالة سنة 2001 خلفا لوكالة ترقية ،دعم و متابعة الاستثمار التي أسست في 1993.يتم تمثيلها عبر كامل التراب الوطني من طرف شبابيكها الموحدة اللامركزية[3].

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،وزارة التجارة،**نشرية وزارة التجارةحصيلة انشطة احصائيات**،ع2،(الجزائر:خلية **الاتصل بوزارة التجارة**،2011)،ص.2.

[2] الصفحة الرسمية للمجلس الوطني للاستثمار،في: http://www.dipmepi-biskra.com/page.aspx?page_id=52 ،(2016/01/16).

[3] دليل اجراءات التجارة الخارجية الجزائرية ،**مرجع سابق**،ص.22.للمزيد من المعلومات حول **الوكالة الاطلاع على الموقع التالي**: http://www.andi.dz/index.php/ar/faq/88-faqs/162-le-foncier-lie-a-l-investissement

3 **الشباك الموحد:**يعمل تحت سلطة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ،و هي ممثل الوكالة ،الضرائب،الجمارك،الأملاك،المركز الوطني للسجل التجاري ...هذه الشبابيك اللامركزية انشات لضمان سيولة مثالية لعمليات الاستثمار،تسهيل الإجراءات المتعلقة بتأسيس الشركات و انجاز الاستثمار [1].

- **المؤسسات الخاصة بتطوير الصادرات خارج المحروقات :**

الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية مؤسسة عمومية ذات طابع إداري. تأسست سنة 2004 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04 θ 174 المؤرخ في 12 جوان 2004م. كجهاز مساند للتجارة الخارجية الجزائرية، يهدف إلى تقديم تقارير دورية عن التجارة الخارجية، وتقييم أثر اتفاقات التجارة على الاقتصاد الجزائري، ملاحظة السلع المستوردة من قبل الجزائر، فضلا عن تحليل السوق ، تحليل المنتج، وآراء القطاع. تعتمد الوكالة سياسة توسيع المبادلات التجارية والاندماج الدولي، كما تعمل تلعب دور الوسيط بين مؤسسات الدولة و المصدرين الجزائريين. وتعد الوكالة ألجكس أداة عمومية مفضلة لترقية وتنمية الصادرات خارج المحروقات من أجل دعم المجهودان المبذولة من طرف الشركات وذلك بوضع السياسات والإستراتيجيات العمومية من أجل ترقية وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات[2] .

- **الصندوق الخاص بترقية الصادرات:** أسس الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 1996، ويقوم بمساعدة المؤسسات الراغبة في المشاركة في المعارض الدولية وترقية منتجاتها والتعريف بها والترويج لها على مستوى الأسواق الخارجية.كما تمنح إعانات الدولة عن طريق الصندوق الخاص لترقية الصادرات لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو

[1] دليل اجراءات التجارة الخارجية ،**المرجع نفسه**،ص.22.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،**مرسوم رئاسي رقم04 θ 174 مؤرخ في 2004/06/12،يتضمن انشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية**، ع16،2004/06/39.للمزيد من المعلومات حول الوكالة،الاطلاع على الموقع التالي:
http://algex.dz/index.php/fr/decouvrir-algerie-export/a-propos-d-algex

تقدم خدمات و لكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري و ينشط في مجال التصدير. يتم تحديد مبلغ إعانة الدولةالمتاحة بإشراف وزارة التجارة و حسب نسب تحدد مسبقا وفقا للموارد المتوفرة[1] .

2 **الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين** :أنشئ بموجب القانون رقم 31/90 المؤرخ 24 ديسمبر 1990.يهدف إلى جمع وتوسيع نطاق الائتلافات للمصدرين الجزائريين ومصالحهم المادية والمعنوية,المشاركة في وضع إستراتيجية لتعزيز الصادرات توعية القطاعات الاقتصادية وتعزيز البحث عن الشراكة من خلال شبكات المعلومات التي توفرها برامج التدريب على تقنيات الصادرات وتنظيم المشاركة فيالمعارض الخاصة و المناسبات الاقتصادية في الجزائر وفى الخارج،المشاركة في تحديث أداة الإنتاج من اجل تطوير القدرة على التصدير من بينها والبحث عن أفضل الحلول السوقية،تعزيز تبادل الخبرات فيما بين أعضائها.

3 **الشركة الوطنية للمعارض و التصدير**:مؤسسة اقتصادية عمومية شركة ذات أسهم منبثقة من تغيير النشاط الاجتماعي نشأت في سنة1971 تنشط في تنظيم المعارض العامة و الخاصة على المستوى الدولي،الوطني، الجهوي والمحلي،تنظيم المعارض الخاصة خارج البلادوإعانة المتعاملين الاقتصاديين في ميادين ترقية التجارة الخارجية [2]

4 **الغرفة الوطنية للتجارة و الصناعة**:تمثل الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة على الصعيد الوطني و غرف التجارة و الصناعة في إطار دوائرها الإقليمية المصالح العامة لقطاعات التجارة و الصناعة و الخدمات لدى السلطات العمومية وهي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي و تجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي توضع تحت وصاية الوزير المكلف بالتجارة[3].

---

[1] دليل اجراءات التجارة الخارجية الجزئرية،**مرجع سابق**،ص.95.

[2] **الصفحة الرسمية للشركة الوطنية للمعارض التصديرفي**:http://www.safex.dz/ar/quisommenous.htmlhgzt ، (2016/01/16)

[3] **الموقع الرسمي للغرفة الوطنية للتجارة و الصناعةفي**: http://www.caci.dz/ar/quisommenous.html ،(2016/01/16).

في ظل تزايد و تنوع القضايا التي تهتم بها الدبلوماسية الاقتصادية ،فان القرارات و المفاوضات تاخد شكلا متداخلا بين مختلف الوزارات فإذا كانت المفاوضات حول تخفيض التعريفة الجمركية مثلا تنخرط وزارة المالية في المفاوضات لان تخفيض التعاريف الجمركية يؤدي إلى انخفاض في الدخل الحكومي .أما إذا تعلق الأمر بالخدمات أو المساعدات التقنية كالتعليمو الصحة فان وزارة الصحة،وزارة التعليم،وزارة النقل،وزارة الاتصال وغيرها تجد مكانا لها في إطار الدبلوماسية الاقتصادية.

المطلب الثاني:الفواعل المؤسساتية الخارجية و الفواعل الخاصة:

+ **السفارات:** يتكون هذا الجهاز من الممثلين الدبلوماسيين الذين يمثلون الدولة عادة في العلاقات الدولية و يطلق عليه السلك الدبلوماسي و هو عبارة عن هيئة رسمية مكلفة بتمثيل الدولة الموفدة لدى الدولة المستقبلة ،و حماية مصالحها و مصالح رعاياها وإجراء الاتصالات و المباحثات و المفاوضات باسمها مع كبار المسئولين في الدول المستقبلة ،و السهر غلى حسن تنفيذ الاتفاقات المعقودة بين الطرفين ،و متابعة الأحداث التي تجري في الدولة ،و تقديم تقرير دوري عنها إلى الدولة الموفدة ،و توثيق أواصر الصداقة و تنمية العلاقات السياسية و الاقتصادية و الثقافية بين البلدين . يترأس هذه الهيئة التي يطلق عليها بعثة دبلوماسية سفير أو وزير مفوض أو قائم بالأعمال أصالة أو نيابة ،و تضم عددا من المستشارين و السكريتيريين و الملحقين الدبلوماسيين كالملحق العسكري و التجاري و الثقافي و الصحفي فضلا عن الموظفين الإداريين. وجود السفير في بلد أجنبي هو طريقة لإعطاء صبغة خاصة للعلاقات بين الدول و الحكومات ،هؤلاء السفراء يعاملون بطرق مختلفة لأنهم في الأصل يمثلون حكامه و هذا يجعل منهم أشخاصا مماثلين في أهميتهم للحكام .ميدان عمل السفير يتصل بنواح متشعبة و يأتي في مقدمتها تنمية العلاقات الودية بين بلده و الدولة المعتمد لديها فضلا عن حماية مصالح دولته

السياسية و الاقتصادية و الثقافية و الإعلامية و الدفاعية و مصالح مواطنيه في كافة أراضي الدولة التي يعمل بها[1].

ان اشتداد حدة العولمة الاقتصادية رفع من مستوى التحدي الذي تجابهه العملية الاتصالية للسفارات حيث تحولت السفارات إلى مكاتب لاستقطاب الاستثمارات و الترويج التجاري والاختراق الاقتصادي و أصبحت بذلك المعلومة الاقتصادية و المالية لا تختلف في أهميتها و خطورتها عن المعلومة المرتبطة بالقضايا السياسية في عالم أصبح فيه الاقتصاد و السياسة وجها واحدا بحيث يعزز كل منهما الآخر و يمنحه القدرة و الكفاءة في تحقيق أهدافه و يوسع هامش تحركه و فرصه في النجاح. وتحدد مهام السفير في:

- إعلام الحكومة عبر قناة الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية بالوضع السائد في البلد أو بنشاطات المنظمة الدولية المعتمدة لديها.

- تزويد وز ير الشؤون الخارجية بالعناصر التي تسمح بمساعدته في إدارة الشؤون الدولية .

- التعريف بسياسة الحكومة في الخارجو المساهمة في إعدادسياسة الجزائر الدولية و الحفاظ على تأثيرها في الساحة الدولية.

- تعزيز علاقات الصداقة و التعاون مع البلد أو المنظمة الدولية المعتمد لديها.وحماية مصالح الجزائر و ترقيتها في البلد الموجود فيه.

- مساعدة المتدخلين الوطنيين من مؤسسات ووسائل إعلام و منظمات غير حكومية في علاقاتهم مع الشركاء الأجانب.

[1] الشامي،مرجع سابق،ص.285.

- السهر على تقديم الواقع الوطني و مواقف الجزائر لسلطات الاعتماد و الرأي العام الأجنبي ،و العمل على تطوير نشاطات الاتصال و العلاقات العامة بكل الوسائل و الدعائم الملائمة.

- إعلام وزارة الشؤون الخارجية بظروف إقامة الرعايا الجزائريين و تطوير التشريع المتعلق بالأجانب.[1]

ب **القنصليات:**تسهر القنصليات على تطوير العلاقات الاقتصادية،التجارية ،الثقافية،العلمية بين الجزائر و الجماعات الإقليمية و المؤسسات الموجودة في دائرة الاختصاص على كل تظاهرة أو معرض وطني أو دولي تنظمه الجزائر،و المساهمة في إشعاع الثقافة الجزائرية من خلال تنظيم تظاهرات تعكس مواضيعها جوانب الثقافة الجزائرية[2].

ب **المراكز الثقافية الجزائرية في الخارج**مراكز الثقافة الجزائرية في الخارج و التي تتواجد تحت وصاية وزارة الشؤون الخارجية فإنها تتولى مهمة إعداد و تنفيذ برامج النشاطات الثقافية الهادفة إلى نشر الثقافة الوطنية في الخارج ،في اطر تطبيق السياسة الوطنية في المجال الثقافي ،فهي تشكل محالا للتعبير الثقافي و لنشر العناصر المكونة للثرات الثقافي الوطني.تعتبر هذه المراكز مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي وهو مؤهل لإبرام كل عقد ضروري لإقامته و سيره في البلد المضيف ،مع إمكانية استحداث ملحقات لبعض المراكز الجزائرية في الخارج تتولى مهمة إعداد و تنفيذ برامج النشاطات الثقافية الهادفة إلى نشر الثقافة الوطنية في إطار تطبيق السياسة الوطنية في المجال الثقافي و قيم الهوية و تشجيع الإبداع و نشر العمال الفكرية [3].

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية ،**مرسوم رئاسي رقم 02 407 مؤرخ في 2002/11/26 يحدد صلاحيات السفراء و المراكز القنصلية للجمهورية الجزائرية** ،ع.1،2002/12/79.

[2] **المكان نفسه.**

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رئاسة الجمهورية،**مرسوم رئاسي رقم 309/09 مؤرخ في 2009/09/13،يتضمن القانون الاساسي للمراطز الثقافية الجزائرية بالخارج** ،الجريدة الرسمية،العدد 54،**المواد** 3،6،7.

تمتلك الجزائر 71 سفارة موزعة حول العالم،27 في إفريقيا،21 في أوروبا،11 في أمريكا و 22 في أسيا.و في خطاب وزير الشؤون الخارجية أكد على أهمية تدعيم الممثليات بموظفين مؤهلين للعمل التجاري.

ج الفواعل المؤسساتية الخاصة:الفواعل المؤسساتية الخاصة هي الفواعل التي تنشط ضمن إطار مفتوح مرتبط بالدولة و تؤثر على الدبلوماسية الاقتصادية كما تعمل على تفعيلها حسب قوتها الدبلوماسية و الاقتصادية.:

1 منتدى رؤساء المؤسسات:هو منتدى ذو طابع اقتصادي انشأ من قبل مجموعة من رؤساء المؤسسات سنة 2000 من اجل المساهمة في ترسيخ الفكر المؤسساتي في الاقتصاد الوطني و الترويج للمؤسسات الجزائرية ،منذ فيفري 2015 يرأس علي حداد هذا المنتدى،و يضم هذا الأخير 800 مؤسسة. تتمثل مهمته في تنظيم علاقات شراكة دائمة مع الهيئات الأجنبية ذات الطابع الاقتصادي ،إضافة إلى مرافقة ودعم رجال الأعمال لتقوية الاقتصاد الوطني،العلاقات الاقتصادية ،و تشجيع التبادل و التنوع الاقتصادي.

2 الشركات الخاصة: تنشط بعض الشركات الخاصة الجزائرية في مجال الدبلوماسية الاقتصادية من خلال الاستثمار في مناطق مختلفة من العالم،بهدف التنويع الاقتصادي،التصدير خارج المحروقات و التعريف بالمنتج الجزائري ،وبما ان الجزائر لا تملك إستراتيجية واضحة لإقامة استثمارات،فان القطاع الخاص هو من ياخد المبادرة وهناك بعض المحاولات لشركة الجزائر للطيران مثلا تقديم رحلات لهذه الدول لفك العزلة عنها حيث تساهم الرحلات في تنقل السلع،الخدمات ،الأفراد والجزائر هي مركز العبور[1].

[1] مقابلة مع السّيد "نبيل قلقول" المدير الفرعي لبلدان الساحل المديرية العامة لافريقيا،يوم10 2 2016 على الساعة 09:30

خلاصة

تعد منطقة الساحل الإفريقي من أهم المناطق التي أصبحت تشهد في السنوات الأخيرة حراكاً سياسياً دولياً متصاعداً، وذلك بسبب انتشار مجموعة من التهديدات الأمنية العابرة للحدود إلى جانب كونه مصدرا الاحيتاطيات البترولية والغازية والمعدنية ما جعله مركز اهتمام بين القوى الدولية و الإقليمية .

أسست مبادئ السياسة الخارجية للجزائر علاقات سياسية وطيدة مع مختلف دول العالم مهدت لعلاقات اقتصادية ، مبادلات تجارية ،اتفاقات ثنائية و متعددة الأطراف حيث حددت مستويات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ثنائية،إقليمية و متعددة الأطراف.

تهدف الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية إلى ترقية التعاون الاقتصادي، المالي، الثقافي، الاجتماعي، العلمي مع الحكومات وتعمل على البحث عن المتعاملين الأجانب و الاستثمارات الأجنبية على كافة المستويات الثنائية الإقليمية و المتعددة الأطراف من خلال مجموعة من الفواعل على الصعيد الداخلي و الخارجي،فداخليا تعمل هذه الفواعل على صناعة القرارات ابتداء من رئيس الدولة باعتباره صانع القرار السياسي و صولا إلى المؤسسات الفرعية التي تعمل تحت وصاية الوزارات الاقتصادية أو الحكومة الجزائرية.أما على الصعيد الخارجي فان المثليات الدبلوماسية و القنصلية للجزائر بالخارج تسهر على حماية مصالح الدولة و البحث عن فرص الاستثمار و اطر تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية.

تعتبر وزارة الخارجية الجزائرية نقطة وصل بين مختلف الوزارات الاقتصادية و بين مختلف التمثيليات بالخارج،و بين التمثيليات و الوزارات الاقتصادية .إذ تعتبر الجهاز الأول المسئول عن الدبلوماسية الاقتصادية و المكلف بتنفيذها على كافة المستويات الثنائية و المتعددة الأطراف.

ترتبط الجزائر بالساحل الإفريقي من خلال القرب الجغرافي،التاريخ المشترك،و الانتماء البشري ،إضافة إلى الأهمية الكبرى التي يختص بها الساحل الإفريقي ،فان الجزائر تسعى لاكتساب مكانة في هذه المنطقة في ظل التنافس الدولي عليها.

الفصل الثالث:تقييم اداء الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية فى الساحل الإفريقى

المبحث ول:انجازات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في الساحل فوقي

المبحث الثاني: معوقات أداء الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في الساحل فوقي

تمهيد

تدرك الجزائر ان مكافحة التهديدات الصادرة من الساحل الإفريقي تندرج ضمن مقاربة شاملة،تشمل كافة الجوانب،مكافحة الفقر،الجهل،التنمية ... لذا دعت إلى تبني مقاربة اقتصادية في علاقاتها مع دول الساحل الإفريقي،و التي تتبع دوما من مبادئ السياسة الخارجية القائمة على حسن الجوار الايجابي.و خدمة لهذا الهدف تبنت الجزائر الدبلوماسية الاقتصادية لتنفيذ سياستها الخارجية في الساحل الإفريقي .

المبحث الأول:انجازات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في الساحل

عملت الجزائر على إقامة تعاون اقتصادي مع دول الساحل الإفريقي يخدم كلا الطرفين،بالنسبة للجزائر فهو يعتبر بعدا جديدا في العلاقات ما بين الدولتين، تنمية للاقتصاد الوطني و تأكيدا على الدور المحوري لها،أما لدول الساحل فهو يعتبر فرصة لتبادل الخبرات و مواجهة التحديات التي أدت إلى وضع امني معقد في المنطقة.

ان التعاون الاقتصادي الجزائري مع دول الساحل يتم من خلال اللجان المشتركة ويتم من خلاله التقييم في المجال الاقتصادي ،تندرج هذه الدورات ضمن القطاعات الجديدة للتعاون الدولي و تتم متابعة تنفيذ هذه الاتفاقيات من طرف وزارة الخارجية و تنظيم لقاءات رجال الأعمال للبلدين و تقريب المتعاملين في إطار مشترك.[1]

المطلب الأول:الإطار الثنائي

اللجان المشتركة هي اللجان التي يناط بها مهمة أو مهام تدخل في اختصاص وزارة واحدة أو جهاز حكومي ويشترك في عضويتها ممثلون عن هذه الوزارات أو الأجهزة.تسعى هذه اللجان إلىتفعيل مساعي التعاون و التنسيق بين الدول الأطراف في ما يخص القضايا ذات الاهتمام المشترك. سعت الجزائر في هذا الإطار إلى التنسيق مع دول الساحل من خلال اللجان المشتركة للنظر في القضايا ذات الاهتمام المشترك في إطار ثنائي.

1 اللجنة المشتركة الجزائرية النيجيرية:

تأسست هذه اللجنة بموجب بروتوكول اتفاق امضي بين البلدين بالجزائر في 30 أكتوبر 1997،وتهدف إلى تعزيز التعاون على مستوى الحدود من التعاون الإداري الحدودي وتنقل

[1] مقابلةمع السيد ب.ب.ملحق دبلوماسي من المديرية العامة للعلاقات الاقتصادية و التجارية المديرية العامة للعلاقات الاقتصادية و التعاون الدولي بوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية،يوم 16 فيفري 2016 الساعة 15:17.

الأشـــخاص و الســـلع علـــى مســـتوى حـــدود البلـــدين ،إلـــى التعـــاون فـــي مجـــال الاقتصاد،الصحة،الثقافة،الزراعة،و الرياضة إلى جانب القضايا الخاصة بالبيئة.[1]

اللجنة المشتركة الجزائرية النيجيرية للتعاون:

تهدف هذه اللجنة إلى تعزيز الحوار السياسي و زيادة التعاون بين البلدين في الميادين الاقتصادية و الثقافية و التكوين.كما تعكس هذه اللجنة الإرادة المشتركة للبلدين الذين يقيمان علاقات صداقة و تضامن و حسن جوار منذ القدم و في سعيهما إلى تعزيز تعاونهما و تنويعه.[2]

المجموعة البرلمانية للصداقة الجزائر- مالي:

تأسست في فيفري 2008،تتلخص أهدافها أساسا في تعزيز قنوات الحوار و التشاور بين المجلس الشعبي الوطني و المجلس الوطني المالي من خلال تبادل زيارات الوفود و الخبرات في المحال التشريعي،و كذا السعي إلى التنسيق بين موقف المؤسستين التشريعيتين في المحافل البرلمانية القارية و الدولية،بخصوص كبريات القضايا المطروحة في الساحة الدولية ،و في مقدمتها تلك التي تهم المنطقة الجغرافية التي تشكل قاسما مشتركا بين البلدين.

اللجنة الثنائية الحدودية الجزائرية المالية:

تقرر إنشاء هذه اللجنة الثنائية الحدودية سنة 1988،قبل مراجعتها بولاية إدرار يوم 16 افريل 1995،خلال اجتماع وزراء الداخلية لمالي و الجزائر،ليتم تعزيز هذا المسعى خلال الدورة ال10 للجنة المختلطة المالية التي انعقدت بالجزائر العاصمة أيام 16 إلى 20 نوفمبر 2007.تهدف هذه اللجنة إلى تعزيز الحوار و التشاور القائمة بين البلدين ،و

[1] طاهر قوبريد ،**دور الدبلوماسية الجزائرية في ظل التحولات الامنية الراهنةفي منطقة الساحل الافريقي**،مذكرة ماستر(الجزائر:المدرسة الوطنية العليا للعلوم الياسية،2015/2014) ،ص.107.

[2] طاهر،**مرجع سابق**،ص.108

تنشيط التعاون بينهما من اجل تمتين روابط الأخوة و علاقات حسن الجوار العريقة القائمة بينهما ،و تتدرج في إطار الاستجابة لإمكانيات البلدين من اجل تحقيق أهدافهما التنموية التي تضم البعد الخاص بالحوار وواجب التضامن بين البلدين الجارين.**(انظر الملحق 2)**

اللجنة العليا المختلطة الجزائرية المالية:تأسست بالجزائر العاصمة يومي 16 و 20 نوفمبر 2007 هدفها القيام بتقييم موسع للتعاون الثنائي و دراسة السبل و الوسائل الكفيلة بتعزيزها و تنويعها و تكييفها مع واقع و أولويات البلدين.[1]

اللجنة الجزائرية التشادية للتعاون:

تأسست في 13 أكتوبر 1981 برز التعاون الثنائي بين البلدين في تناول المسائل الإقليمية و العالمية ،أين ركز البلدين على الحل السلمي لجميع الأزمات الأمنية التي تعاني منها المنطقة ،و تم عقد العديد من الاتفاقيات في مختلف المجالات،الأمن،القضاء،التجارة،الصناعة،الزراعة،الصحة و الصناعات الصيدلانية ،النقل ،التكوين المهني و المساعدات الإنسانية.[2]

2 التعاون الاقتصادي:

تعبر تنمية العلاقات الاقتصادية آلية عمل الدبلوماسية الاقتصادية من خلال رفع حجم التبادل التجاري و تنويعه و تشجيع الاستثمار.وبالنسبة للجزائر تعتبر هذه الآلية الأساسية لتحقيق الأمن من خلال المقاربة الشاملة التي تعتمدها في مكافحة الإرهاب و مختلف التهديدات لذلك سعت إلى توقيع العديد من الاتفاقيات في المجال الاقتصادي مع دول

[1] **المكان نفسه**

[2] طاهر،مرجع سابق،ص.109

الساحل من اجل تشجيع المبادلات التجارية و الاستثمار،ترقية حجم التجارة الخارجية من خلال المعارض و التسويق للمنتجات.

الجدول رقم2: يمثل الاتفاقيات الموقعة بين الجزائر و دول الجوار في المجال الاقتصادي

الدولة الموقعة	نوع الاتفاقية	مكان التوقيع	تاريخ التوقيع
مالي	اتفاق في محال البريد و تكنولوجيا المعلومات	الجزائر	2011/09/11
	اتفاق في المجال السياحي	**الجزائر**	2011/09/11
	اتفاق في المجال الحرفي و الصناعات التقليدية الجزائر	**الجزائر**	2011/09/11
	اتفاق في مجال الطاقة و المناجم	**الجزائر**	2011/09/11
	اتفاق في مجال التضامن	**الجزائر**	2011/09/11
النيجر	**مذكرة تفاهم للتعاون في**	**الجزائر**	2010/06/14

	مجـال الأشـغال العمومية		
	اتفاق تعاون في محـال الصـناعة التقليدية	الجزائر	2011/11/20
	مذكرة تفـاهم فـي مجـــــــال و تكنولوجيـــــــا الإعـــــــلام و الاتصال	الجزائر	2011/11/20
	اتفاق تعاون في مجال السياحة	الجزائر	2011/11/20
	اتفاق تعاون في مجـال البريـد و المواصلات	الجزائر	2011/11/20
	اتفـــاق مـــالي جزائـري نيجيـري يتضـمن إلغـاء الـــــــــديون	الجزائر	2011/08/22

	النيجيرية اتجاه الجزائر		
	توقيع مذكرة تفاهم في مجال الموارد المائية	**الجزائر**	**2014/03/18**
	توقيع اتفاق حول النقل البري الدولي	**الجزائر**	**2014/03/18**
التشاد	**توقيع مذكرة تفاهم بين الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية و الوكالة الوطنية أللاستثمار و التصدير التشادية**	**الجزائر**	**2014/03/18**

	توقيـــع مـــذكرة تفلهـــم فـــي الميدان الفلاحية التنمية والريفية	**الجزائر**	**2014/03/18**

المصدر: طاهر قويريد ،**دور الدبلوماسية الجزائرية في ظل التحولات الأمنية الراهنة في منطقة الساحل الإفريقي**،مذكرة ماستر(الجزائر:المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية،2015/2014) ،ص.113.

التجارة:عملت الجزائر على تطوير التبادل التجاري مع دول الساحل الإفريقي من خلال تشجيع التبادلات التجارية و خلق معرض تجارية تروج للمنتج الجزائري في هذه الدول. الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في الساحل تقوم على تدعيم التواجد الجزائري في الأسواق الإفريقية من خلال العلاقات السياسية الدبلوماسية،حيث تعمل السفارات الجزائرية بدول الساحل الإفريقي على التعريف بالمنتجات الجزائرية ،تنظيم ملتقيات لرجال الأعمال الجزائريين أو من دول الساحل إلى جانب العمل على تنظيم معارض لتشجيع إنشاء مؤسسات مشتركة ،و تنظيم اتفاقيات جمركية تشجيع تجارة المقايضة .إلى جانب دراسة الفرص المتاحة في مجال الاستثمار المشترك في المجالات الحيوية الاستفادة من وضع آليات على مستوى السفارات لإحصاء و البقاء على اتصال مع الطلبة المكونين في الجزائر القيام[1] .

السياحة :تعمل الجزائر مع دول الساحل على تقوية التعاون في مجال السياحة عن طريق:

تبادل المعلومات و الإحصائيات الخاصة بمجال السياحة.

تنظيم برامج سياحية مشتركة.

[1]مقابلة مع السيد عبد الكريم مجيد، ملحق دبلوماسي رئيس مكتب العلاقات مع فرنسا،المديرية العامة لاوروبا،وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية.يوم21 فيفري 2016 الساعة 14:45.

تبادل الخبرات في ميدان تهيئة القطاع السياحي ،و تفعيل آليات و استراتيجيات تطويره.

تكفل الجزائر بتكوين إطارات سياحية لدول الساحل.

الاتفاق على تبادل زيارات العمل بين الوكلاء السياحيين لدول السحل مع الجزائر لتفعيل السياسات و الاستراتيجيات المتفق عليها في إطار الاتفاقيات الموقعة.[1]

الطاقة و المناجم: وقع وزير الطاقة و المناجم الجزائري السابق شكيب خليل مع نظيره النيجيري محمد عبد الله اتفاقا،يقضي بمنح الامتياز لشركة سونا طراك النفطية من اجل التنقيب عن البترول في (كفرا،تمسنا،الجادو).ينص الاتفاق على مشاركة النيجر في إنشاء أنبوب الغاز العابر للصحراء ،الذي يربط حقول إنتاج الغاز في نيجيريا بموانئ الجزائر عبر النيجر و مالي.كما ان الطرق التي تمر عبرها أنابيب نقل الغاز و البترول تفرض عليها رسوم و اتوات توجه إلى تنمية تلك المناطق الحدودية. إضافة إلى مباشرة الجزائر تمويل عمليات حفر آبار المياه ،و كذا مراكز التكوين الاحترافي و المراكز الصحية خصوصا في شمال مالي والنيجر وتشاد.[2]

3 تقنين النشاط التجاري التقليدي للطوارق (تجارة المقايضة):

نظمت الجزائر النشاط التقليدي للطوارق المتمثل في تجارة المقايضة بمقتضى المرسوم الوزاري المشترك المؤرخ في 1994/12/14.و تعتبر المقايضة نظام تجاري بدائي يرتكز على مبدأ تبادل البضائع و السلع بين الجماعات و الأفراد دون تدخل النقود كوسيلة للتعامل.حيث يتم الاستبدال العيني للبضائع أي بيع سلعة بسلعة.تهدف إلى تموين السكان المقيمين في ولايات الجنوب:إدرار،تمنراست،و تتم تجارة المقايضة مع دولتي مالي و النيجر.و يعتبر المعرض التجاري اسيهار تظاهرة تجارية مهمة على مستوى ولاية تمنراست

[1] طاهر،**مرجع سابق**،ص109.

[2] مساعيد،"التعاون العابرللحدود العوامل المثلى لرفع التحديات "،**مجلة الجيش**،ع561،ا(فريل 2010)،ص42.

،و حدث إقليمي كبير يجمع بين المتعاملين الاقتصاديين و معاملي الدول الإفريقية الصحراوية السفلى.تلتقي فيه البضائع و تتمازج فيه الثقافات و العادات لترتسم معالم الترابط التجاري و الثقافي.و ينعقد هذا المعرض التجاري الدولي مرة واحدة سنويا لمدة لا يجب ان تتجاوز 21يوما.[1]

4 المساعدات و المنح:

سعت الجزائر دوما إلى تقديم المساعدات لدول الساحل.حيث قدمت خلال 2010 حولي عشرة ملايين دولار في صيغة موارد غذائية لكل من مالي ،النيجر والتشاد.وتعتبر الجزائر الوجهة الأولى للاجئين لكونها أكثر الدول استقرارا في المنطقة،حيث لا تزال تبذل جهودا معتبرة من اجل التكفل باللاجئين بالتنسيق مع الهيئات الدولية من اجل التكفل بهم.وقعت الجزائر على برنامج المساعدة للعودة و الإدماج الاقتصادي لعائلات ضحايا التصحر المتواجدين في الجزائر،كما استجابت للنداء الطوارق وبنت بنفقاتها الخاصة مراكز عبور في مدن جانت ،عين قزام،تين زواتين ،تيميمون ووفرت لهم الشروط الضرورية للحياة (غطاء،تغطية صحية،مدارس للأطفال).أنشئت هذه المراكز من اجل تجنب اختلاط السكان اللاجئين و المهاجرين غير الشرعيين. و هنا تبرز إحدى أوجه دبلوماسية الجزائر الاقتصادية في علاقاتها مع دول الساحل.[2]فطبقا لتعليمات رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة القاضية بإرسال مساعدات إنسانية لفائدة اللاجئين النيجيريين النازحين إلى جمهورية النيجر انطلقت يوم 31 جانفي 2015 طائرتين محملتين ب 60 طنا من المواد الغذائية لفائدة اللاجئين النيجيريين.تعد هذه الدفعة الثالثة من نوعها من مجموع ست

[1] بوبيبة نبيل ،**الامن في منطقة الصحراء الكبربين المقاربة الجزائرية قو المشاريع الاجنبية**،رسالة ماجستير،(القاهرة:جامعة الدول العربية،2009)ص.105.

[2] **المكان نفسه**

دفعات،بعد الدفعتين اللتين تم إرسالهما يومي 17 و 24 جانفي 2015، حيث قدرت الأولى ب62 طن من المواد الغذائية و الثانية ب60.[1]

المطلب الأول:الإطار متعدد الأطراف

1 الاتحاد الإفريقي :

تعود بداية إستراتيجية الاتحاد الإفريقي إلى تدهور الأوضاع الأمنية و الاقتصادية في منطقة الساحل الإفريقي،حيث بدا الاتحاد الإفريقي يضاعف جهوده بقيادة مجلس الأمن و السلم الإفريقي و بناءا على المهمة الدولية المتعددة المهام للأمم المتحدة لاستقرار مالي قرر الاتحاد الإفريقي ابتداء من 16 أوت 2013 إنشاء مهمة الاتحادالإفر يقي لمالي و الساحل مقرها باماكو.و كانت بذلك أهم خطوة نحو طرح مشروع شامل لبناء السلم و القضاء على عدم الاستقرار في منطقة الساحل .و هذه الإستراتيجية تعتمد على تطوير ثلاث مجالات أساسية :

الحكم الراشد:يهدف إلى إدماج الأفراد في إدارة الحياة السياسية و الاقتصادية لدولهم.و من ثم فان دور الاتحاد الإفريقي يتمحور حول:

-تدعيم دولة القانون و تقوية المؤسسات الديمقراطية.

-اللامركزية الإدارية و تقاسم التجارب الناجحة في ميدان الحكم الراشد

-محاربة الفساد و تشجيع المعايير الدولية لإدارة الأموال العامة

-تشجيع الحقوق و العمل الإنساني

-دعم مسار المصالحة و العدالة الانتقالية و العمليات الانتخابية.

الأمن: وهو عملية تتحقق من خلال:

[1] النيباد تسهم في التحول و التكامل الاقليمي في افريقيا،**الشرق الاوسط**21(جانفي 2015)

تعزيز التعاون الإقليمي في مجال الأمن في جميع أنحاء منطقة الساحل،عبر عملية نواكشط التي انطلقت في العاصمة الموريتانية في 2013،دعم مسارات الثقة بين دول المنطقة و مكافحة الإرهاب وجميع مصادر التهديد

ضمان تقاسم المعلومات و تنفيذ التوصيات من قبل دول المنطقة.من خلال الاجتماعات المشتركة.

التنمية:يقوم مشروع الاتحاد الإفريقي لبناء السلم في منطقة الساحل الإفريقي على استثمار المبادرات التنموية المطروحة :

-دعم التعاون بين المنطقة في مشاريع البنية التحتية و التنمية

-دعم التنمية الفلاحية و الرعوية من خلال المساهمة في تبني مشاريع قادرة على تسريع النمو الاقتصادي. من خلال تنمية القطاع لفلاحي من اجل تحسين الأمن الغذائي .

-المساهمة في تنفيذ المخطط الاستراتيجي للاتحاد الإفريقي SAFGRAD للفترة 2014 2017 الخاص بدعم وسائل العيش الريفي في المناطق الشبه الجافة في إفريقيا.[1]

2 مبادرة النيباد:

قامت الجزائر بإعداد خطط تنموية في إفريقيا تتماشى مع المعطيات الجديدة،حيث جاءت مبادرة الرئيس جنوب إفريقي تامو مبيكي بمساعدة الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة و الرئيس النيجيري اوبا سانجو لإعداد خطة تنموية في القارة عرفت باسم الألفية الجديدة لإنعاش إفريقيا MAPحيث ركزت على مبدأ الشراكة من خلال تحديد القطاعات التي يجب ان تعمل فيها الحكومات،بالتركيز على أولوية جذب الاستثمارات الأجنبية وتوجيه القطاع الخاص إليها.وهي قطاع التكنولوجيا الجديدة والمعلومات، الاتصالات

[1] شمسة بوشنافة،**الامن الاضطراري و الثورة الحديثة في العمل الاقليمي اولا:استراتيجية الاتحاد الافريقي من اجل الساحل الفرص و القيود،** حوارات الاقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء، ص،ص.447،440.

وتعزيز الأمن.[1]أما المبادرة الأخرى فكانت من طرف الرئيس السنغالي عبد الله واد و أطلق عليها اسم مخطط اوميغا OMEGA PLAN ركزت هذه المبادرة على أهم الميادين التي يجب توفرها من اجل إحداث تنمية شاملة و مستدامة من شانها تسهيل عملية الاندماج في كل الأنشطة العالمية و خاصة التجارية منها.

قرر القادة الأفارقة دمج المبادرتين السابقتين في مبادرة واحدة تعرف بمبادرة الشراكة الجديدة من اجل تنمية إفريقيا NEPAD،حيث كان للجزائر الدور الريادي في تأسيس الشراكة 2002.خاصة ما تعلق بالسعي لمسح ديون الدول الإفريقية،تبني برنامج الألفية الجديدة لإنعاش إفريقيا.من خلال تبني مسؤولية التنمية الاقتصادية المستدامة في إفريقيا،تشجيع التجارة و التخفيف من حدة الفقر و البطالة.[2]

قدم الرئيس التنفيذي لتجمع النيباد الدكتور ابراهيم مایاكي تقريرا بشان النتائج الملموسة التي تحققت حتى جانفي 2015 و قال:

لقد حققنا 313 هدفا لها ابلغ الأثر ،فضلا عن 20 هدفا على المستوى القاري و نحو 30 على المستوى الإقليمي و نحو 264 على الصعيد الوطني ،مشددا على الأهداف المحققة التي تثبت جدارة اتجاه القارة نحو التصنيع.[3]

تتميز مبادرة النيباد بكونها أول مشروع إفريقي متكامل من حيث الأهداف يبرز وعي القادة الأفارقة بضرورة التنمية من اجل الأمن.كما يبرز تكامل الفواعل الدول ،المجتمع المدني،الدعم الخارجي وإدراكها لوظيفتها من اجل تحقيق هذه المبادرة.

[1] علاء جمعة"،قمة النيباد:مبادرة بعد ثلاث سنوات"،**مجلة السياسة الدولية**،ع159(2005)ص:220.

[2] **المرجع نفسه**،ص.222.

[3] "النيباد تسهم في التحول و التكامل الاقليمي في افريقيا"،**الشرق الاوس**ط21(جانفي 2015)'.

3 الطريق العابر للصحراء:

يعتبر الطريق العابر للصحراء أول مشروع إفريقي من نوعه،يدخل في سياق البرنامج الإفريقي للهياكل الأساسية للطرقات على مستوى القارة و الذي يغطي 9طرق رئيسية من شانها ربط جميع عواصم الدول الإفريقية بغية ترقية التنمية و التكامل الاقتصادي و الاجتماعي للقارة عبر التبادلات التجارية.يشكل هذا المشروع مساحة تأثير مباشر داخل الدول الست المعنية،من خلال أثاره على تنمية التجارة بين بلدان المنطقة.[1]

أهداف المشروع :

- كسر العزلة اقتصاديا على الدول و المناطق التي يعبر منها المشروع تحسين الظروف المعيشية للسكان المحرومين بسبب قسوة المناخ و بعد الموانئ و مراكز العيش الكبرى,

تهيئة بنية تحتية قادرة على إحداث الاستثمارات و تنمية التبادلات الاقتصادية في المنطقة بفضل تقويم الإمكانيات الاقتصادية الخاصة بكل دولة.

- تطوير التبادلات التقنية لدول أعضاء اللجنة.
- وضع معالم العمل الأولى للتكامل الاقتصادي.[2]

خريطة رقم2 : تمثل الطريق العابر للصحراء و الطرق الإفريقية الكبرى

[1] لجنة الربط للطريق العابر للصحراء الامانة العامة،**دراسة لتحديد امكانيات التبادل التجاري بين البلدان الاعضاء بلجنة الربط للطريق العابر للصحراء**،ديسمبر 2009.ص:3:

[2] محمد عيادي ،"الطريق العابر للصحراء مشروع في خدمة نمو المناطق الحدودية،في:اشغال الملتقى الوطني منطقة الساحل و الصحراء الواقع و الافاق"،**النادي الوطني للجيش**،(15 اكتوبر2012).ص.87

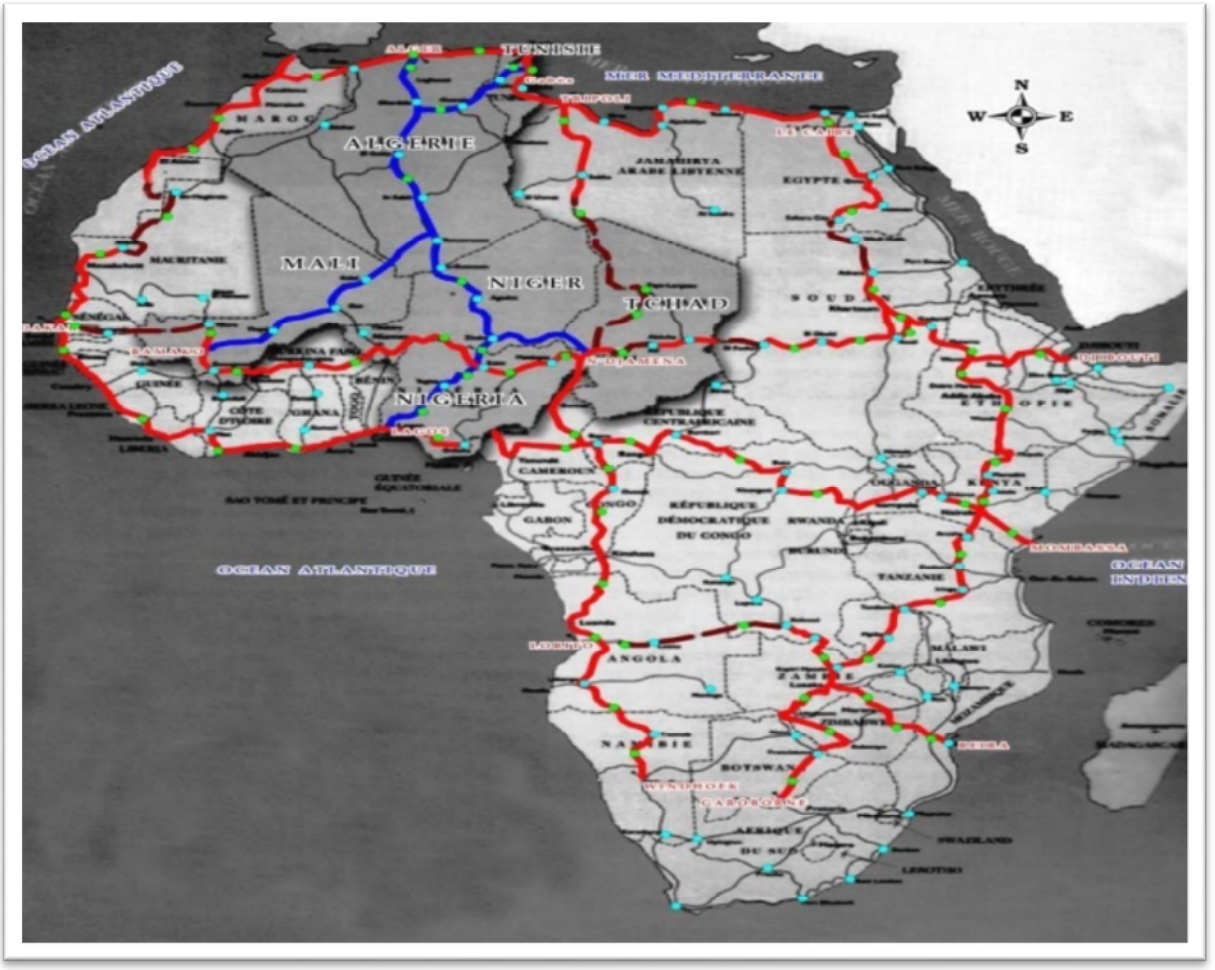

المصدر : لجنة الربط للطريق العابر للصحراء الأمانة العامة،دراسة لتحديد إمكانيات التبادل التجاري بين البلدان الأعضاء بلجنة الربط للطريق العابر للصحراء،ديسمبر 2009

- خلق فرص عمل ،من خلال استغلال الموارد الطبيعية على الطريق الذي يضمن تسويق منتجاتها،و الإمداد بالمدخلات و تنقل اليد العاملة.

- إنشاء هياكل تكميلية في جميع المجالات،(الطاقة،المياه،الاتصالات السلكية و اللاسلكية،الإدارة،السكن،التعليم والصحة).

- تنمية التبادلات الاقتصادية و الاجتماعية بين المناطق ،و المساهمة في فك العزلة عن مجموعات سكانية بأكملها و التكامل الاقتصادي الإقليمي و الوطني،ترقية الوحدة الوطنية و تحقيق امن الممتلكات و الأشخاص.

- يعتبر الطريق البديل الوحيد للركاب و البضائع،عوض الوسائل المختلفة الأخرى التي تبدي عجزا كبيرا (غياب السكك الحديدية،قدم النقل عبر الأنهار و نقص تجهيزاته،أما النقل الجوي فهو باهض الثمن.

- طريق حيوي للنيجر،مالي و التشاد،حيث تستوجب تجارتها الخارجية المرور عبر الطريق الذي يضم الممرات التي تربطها بالموانئ الرئيسية في خليج غينيا.

- يساهم هذا الطريق في تنمية التنافس بين السياسات الاقتصادية لهذه الدول،و تحقيق نمو اقتصادي[1].

الجدول3: يمثل ممرات الطريق العابر للصحراء

الممرات	البلدان المعمورة	الطول (كلم)
1 القاهرة- داكار	مصر ،ليبيا ،تونس،الجزائر ،المغرب،الصحراء الغربية،موريتانيا ،السينيغال	8636
2 الجزائر- لاقوس	ليبيا ،تشاد،الكامرون،إفريقيا الوسطى،الكونغو ،جمهورية الكونغو	4492
3 طرابلس- وندهوك	مصر ،السودان،إثيوبيا،كينيا ،تنزانيا ،زامبيا ،زمبابوي،بوتسوانا	10445
4 القاهرة غاروبون	السنغال ،مالي ،بوركينافاسو ،النيجر ،نيجيريا ،تشاد،الكاميرون	8984

[1] عيادي،**مرجع سابق**،ص.88.

5 داكـــار- نجامينا	تشاد،سودان،إثيوبيا،جيبوتي	4580
6 نجامينـا- جيبوتي	نيجيريا،بنين،توغو ،غانا،ســـــــــــــــــــــاحل العاج،ليبيريا،سيراليون،غينيا،غينيا بيساو ،السنغال،غامبيا	4291
7 لاغــوس داكار	نيجيريا،بنين،توغو ،غانا،ســـــــــــــــــــــاحل العاج،ليبيريا،سيراليون،غينيا،غينيا بيساو ،السنغال،غامبيا	3900
8 لاغوس- مومباسا	نيجيريا،الكمرون،إفريقيا الوسطى،جمهورية الكونغو ،أوغندا ،كينيا	6259
9 بـــــايرة لوبيتو	الموزمبيق،زامبيا،زمبابوي،جمهورية الكونغو ،كينيا	3563

المصدر: لجنة الربط للطريق العابر للصحراء الأمانة العامة،دراسة لتحديد إمكانيات التبادل التجاري بين البلدان الأعضاء بلجنة الربط للطريق العابر للصحراء،ديسمبر 2009

استجاب برنامج الطريق العابر للصحراء لمتطلبات القارة ،من خلال تكثيف المبادلات التجارية بين البلدان الإفريقية و مع بقية العالم.كما أحدث تغييرا عميقا في واقع النقل و التبادلات في القارة.

المبحث الثاني:تحديات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في الساحل

في إطار سعي الجزائر إلى توطيد علاقاتها مع دول الساحل الإفريقي من خلال الدبلوماسية الاقتصادية ،واجهت مجموعة من المعوقات على المستوى الداخلي و الخارجي. فالتحدي الداخلي يرتبط الدولة الجزائرية أما الخارجي فيرتبط بمنطقة و دول الساحل الإفريقي.

المطلب الأول:التحديات الداخلية

تعتبر البنية الاقتصادية القوية،تنوع الاقتصاد، توفر الموارد و الانفتاح على السوق العالمية أساس قوة و فعالية الدبلوماسية الاقتصادية.وبالرغم من ان الجزائر تمتلك أقوى اقتصاد من بين دول الساحل لازال يعاني من بعض الإشكالات التي تستوجب الاهتمام.

1 العائق الاقتصادي:

تسارعت العولمة في الاقتصاد العالمي منذ منتصف الثمانينات بدرجة كبيرة وتناولت التجارة العالمية بسرعة تقارب ضعف سرعة زيادة الناتج المحلي الإجمالي العالمي ، وتحررت أسواق التمويل في كثير من الدول بصورة سريعة ، وتزايدت التدفقات الرأسمالية إلى كثير من الدول النامية.

يعد موضوع السياسة و السوق من بين أهم المواضيع التي تحدد طبيعة العلاقة بين الثروة و السلطة في الجزائر ،إذ يرى اغلب المراقبين للشلن الجزائري بان فترة الإصلاحات الاقتصادية التي امتدت من نهاية ثمانينيات القرن الماضي إلى غاية بداية الألفية الجديدة مثلت مرحلة جد أساسية في تحديد طبيعة هذه العلاقة حيث امتازت هذه المرحلة بتخلي الجزائر عن نهج الاقتصاد الموجه و التحول إلى نظام السوق ،حيث تستوجب هذه المرحلة ضرورة تبني الدولة لخيار تحرير الأسواق الوطنية ،الخصخصة و كذا تراجع سيطرة الدولة على الاقتصاد. لقد تعددت المسببات الكامنة وراء مواصلة الاقتصاد الجزائري في تبني سياسات اقتصادية حمائية ،إلا انه لا تختلف اغلب الدراسات حول هذا الموضوع في ان الدوافع السياسية للنخبة الحاكمة في الجزائر هي من تدفع نحو هذا الاختيار إلى جانب الأسباب التالية[1]:

[1]طارق تاحي ،"علاقة السياسة بالسوق في الجزائر :دراسة في اثر السياسات الحكومية على مسار تحرير الاسواق الوطنية"،**المجلة الجزائرية للدراسات السياسية** ،ع 3 (جوان 2015)،ص.9.

- ✓ **غياب إرادة سياسية واضحة تجاه خصخصة القطاع العمومي في الجزائر**:وهذا بالرغم من قناعة النظام السياسي من خلال الخطاب السياسي بضرورة دفع الاقتصاد الوطني نحو الخصخصة ،إذ ان الجزائر تفتقد لإستراتيجية اقتصادية واضحة لها.
- ✓ **الاعتماد المفرط على الريع النفطي**:ان ثمة تباين كبير بين مسار خصخصة القطاع النفطي و القطاعات الاقتصادية غير النفطية،إذ يعد و منذ بداية تسعينات القرن الماضي خصخصة القطاع النفطي منن المسائل الحساسة و هذا لما يمثله هذا القطاع من أهمية اقتصادية وسياسية للبلد و للنظام السياسي بصفة خاصة،حيث يمثل النفط 98،5% من إجمالي صادراتها و 48 %من العائدات.
- ✓ **المتغير الإيديولوجي**: محدودية الخصخصة مرتبطة بالإيديولوجية الوطنية التي تتبناها النخب السياسية الجزائرية مع نهاية الحقبة الاستعمارية و التي نتج عنها بناء توجه وطني معادي للقطاع الخاص و للاستثمارات الأجنبية .و قد مثلث هذه الإيديولوجية ركيزة أساسيةللترويج للخطاب السياسي الجزائري في فترة الاشتراكية و الذي تميز بمعاداته لليبرالية و التحرير التجاري و الاقتصادي.
- ✓ **مناخ الأعمال**:يشير تقرير التنافسية الدولي 2014 2015 ان معظم عقبات أنشطة الأعمال بالجزائر هي بالدرجة الأولى معوقات سياسية مرتبطة بغياب الإرادة السياسية للنخبة الحاكمة في الجزائر في مجال فتح و تسهيل مناخ أنشطة الأعمال.
- ✓ **صعوبة تمويل المشاريع**:يعود السبب إلى سيطرة البنوك الحكومية و العمومية على السياسة النقدية و المالية ،إذ تسيطر 6بنوك حكومية فقط على 90% إجمالي الأصول البنكية مع العلم ان ثمة 25 بنك في الجزائر من بينهم 6بنوك أجنبية ،مايدل على محدودية تحرير الأسواق المالية في الجزائر

- ✓ **الفساد** :يمثل احد أهم أسباب إعاقة نشاط الأعمال بالجزائر ،حيث سجل مؤشر الفساد للجزائر بقيمة 36/100 محتلة المرتبة 100 عالميا من بين 175 دولة و المرتبة 12 عربيا .و يعبر تفشي الفساد في الجزائر عن مواصلة غياب الشفافية في تسيير و توزيع موارد الريع النفطي و الذي عادة ما تكون من صلاحيات النظام السياسي
- ✓ **اللامركزية في اتخاذ القرار**:يعكس ضعف الأداء الاقتصادي غياب إرادة سياسية واضحة في تبني خيار اللامركزية في اتخاذ القرار ،حيث ان تمركز اتخاذ القرار في يد الوزارات أو المؤسسات أو الهيئات الحكومية المتواجدة في العاصمة يؤدي إلى غياب المرونة في الممارسة البيروقراطية ،و سيحول دون ضمان استقطاب الاستثمارات.[1]

2 عائق حفظ الأمن و الاستقرار:

يمكن إجمالها في التكاليف الضخمة التي تتطلبها عملية بناء السلام،لا سيما و ان تتم ضمن بيئة دمرتها آلة الحرب .تستمد المقاربة الجزائرية لبناء السلم في منطقة الساحل أصوله من مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية التي تمت الإشارة إليها سابقا،و على الرغم من أهمية عملية السلم و وجود توافق حول تحقيقها ان الجهود الجزائرية لبناء السلم بشطريه لم تقتصر على المفاوضات و الاتفاقيات ،إذ تبين المساعدات الجزائرية لدول الساحل ذلك بجلاء ،بحيث بلغت قيمة المساعدات الممنوحة لمالي سنة 2012 من اجل مباشرة مخطط امني و تنموي شامل ماقيمته 10 مليون دولار ،إضافة إلى إلغاء الديون المقدرة ب 1،4 مليون دولار و مساعدات غذائية قدرت ب 3100 طن،و أخرى إنسانية و طبية بلغت 51 طنا ،و تساهم الجزائر ب 10 مليون دولار في برنامج تخفيف تجارة الأسلحة مقابل تعويض مالي ،إضافة إلى تكوين قوات مشتركة قوامها 75000

[1] تاحي،مرجع سابق،ص.10.

جندي. أما المساعدات المقدمة للنيجر قد بلغت في نفس السنة 40 طنا من المساعدات الطبية و 3100 طن من الأرز ،كما عرفت إلغاء ديونها المقدرة ب 23748 مليون دولار .كما تلقت بوركينافاسو مساعدات إنسانية و غذائية بعد فيضانات 2009 ،و أخرى سنة2012 لاحتواء أثار اللاجئين الماليين بلغت 40 طنا من الغذاء.[1]

المطلب الثاني:التحديات الخارجية

تحرك الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في الساحل دوافع قائمة على صيانة المصالح و الأهداف الحيوية للبلاد من جهة ،و تحقيق جوار امن و مستقر من جهة أخرى.بالرغم من الجهود المبذولة في هذا الإطار فان المعيقات التي توجهه هي:

1. التحديات الأمنية:

تشكل مجموعة دول المنطقة الداخلية للساحل منطقة خطيرة أين تحدث نزاعات و تتوالد الأنشطة المتعلقة بالإرهاب الداخلي ،الجريمة المنظمة،التجارة غير الشرعية ،المخدرات و غيرها من التهديدات التي تعرقل عمل و مساعي الدبلوماسية الجزائرية بشقيها السياسي و الاقتصادي.و تعود أسباب أزمات منطقة الساحل إلى:

الحدود العشوائية:حيث لم يراعي فيها خارطة توزيع الأقليات.

الانظمة و البنيالسياسية و الدستورية حيث نجد ان معظم المؤسسات السياسية و الدستورية التي تتطلبها عملية بناء الدولة التي لم تؤدي الدور المنوط بها في دول الساحل الإفريقي بل أصبحت عقبة في طريق بنائها ،كما ان دساتير منطقة الساحل الإفريقي مستوردة و لا تتوافق مع بيئتها الداخلية.

[1] مسيح الدين تسعديت،"المقاربة الجزائرية لبناء السلم في الساحل الافريقي:الرهانات و التحديات"،**المجلة الجزائرية للدراسات**، ع4 (ديسمبر 2015)،ص.12.

العسكرة المتزايدة:حيث عرفت دول الساحل نسقا امنيا مهتزا ككثرة الحروب الداخلية و الانقلابات العسكرية ،ما يفسر زيادة نفقات التسلح الكبيرة على حساب برامج التنمية ،و هو ما استغلته الدول الكبرى لجعل المنطقة ثاني اكبر سوق عالمي للتجارة غير الشرعية للسلاح.

محدودية الإمكانيات العسكرية و الاجتماعية:رغم إمكانيات دول الساحل الإفريقي المعتبرة إلا أنها تصنف كدول فقيرة جدا في تقارير التنمية البشرية،و تستخدم مداخليها لشراء السلم الاجتماعي[1].

ساهمت العوامل السابقة في تميز الساحل الإفريقي بطبيعة التهديدات الصادرة منه و تنوعها،من بين هذه التهديدات الأمنية ما يلي:

أ) **الإرهاب العابر للحدود:** عرفت دول الساحل الإفريقي في السنوات الأخيرة تنامي الظاهرة الإرهابية ،إذ يمكن إرجاع ظهور هذه الظاهرة إلى طبيعة مجتمعات المنطقة المفككة اثنيا، قبليا و عرقيا ،مما جعل من عملية الاندماج الاجتماعي عملية جد صعبة مع غياب ثقافة سياسة وطنية موحدة ،وهو ما أنتج أزمات داخلية ذات تركيبة معقدة يصعب التحكم فيها و مراقبتها.[2]

ب)**الهجرة غير الشرعية** : حسب تفسيرات جيمس رونو ، عند تنامي الجريمة والإرهاب في المنطقة الساحلية، حيث أصبحت المنطقة مصدرة للأمواج البشرية القادمة من جنوب الصحراء هربا من المجاعة والفقر والإبادات الجماعية و التغير المناخي ، الشيء الذي ساهم بنسبة كبيرة في تفاقم ظواهر الإخلال بالنظام الاجتماعي في المنطقة ، و جعل بلدان شمال إفريقيا تتحول إلى دول عبور ومستقر في الكثير من

[1] شحماط مراد،**"تاثير الدور الخارجي على استقرار الدولة في منطقة الساحل الافرقي "**،حوارات الاقليمية و العالمية في منطقة الساحل و الصحراء،تحرير.بهلول نسيم(القاهرة:دار الحامد،2016)،ص.72.

[2] ادريس عطية،**"الارهاب كمصدر جديد لتهديد الامن في الساحل الافريقي:اولوية بناء الامن بدل استيراده"،المجلة الجزائرية للدراسات السياسية(**جوان،2014)،ص. 85.

الأحيان. وتقدر بعض الإحصائيات ان 65000حتى 120000إفريقي يهاجرون نحو دول المغرب العربي سنويا ، يعتقد ان 75% بالمائة منهم يتوجهون نحو ليبيا و 25% نحو الجزائر ثم المغرب وأن 24000منهم يعبرون سنويا إلى أوروبا (إحصائيات صادرة عن جامعة أكسفورد في تقرير بحثي أكتوبر 2007). وحسب مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة ، فعصابات تهريب المهاجرين تستعمل نفس آليات السلب والنهب للمجرمين وحتى الجماعات الإرهابية ، كما ان الهجرة السرية من هذا المنظور أصبحت تثير مشاكل أمنية لدول العبور والإقامة لارتباطها في كثير من الأحيان مع جماعات الجريمة ، وحتى إمكانية تسلل إرهابيين ضمن قوافل الهجرة غير المنتظمة

ج) **الاتجار بالبشر** : مميز بالمنطقة من خلال الأطفال والنساء ن اجل استغلالهم في الجنس والعمل الرخيص، حيث يوظف الأطفال في الحروب و التهريب في مالي ، النيجر ، التشاد و بوركينا فاسو . و تشير الكثير من الدراسات ان تهريب الأطفال البدو يكون في الغالب نحو دول الخليج العربي ويمرون في هذه الرحلة بالجزائر عبر موريتانيا أو عبر محور المغرب/ اسبانيا كما يسلك المهربون طريق مالي/ الجزائر ثم تونس لتكون الوجهة في النهاية ايطاليا.[1]

د) **التجارة غير الشرعية بالسلاح:** تشكل عاملا يوفر الضمانة لانتشار التهديدات الجديدة و تصاعدها بشكل رهيب. وفي هدا الصدد تبرز تجارة الأسلحة في المنطقة كأعلى نسبة في العالم ، حيث تشير تقديرات برنامج الأمم المتحدة لتنمية لسنة 2008ان هناك حوالي 100مليون قطعة سلاح خفيفة منتشرة في القارة الإفريقية ، خصوصا في مناطق الحدود ، منها حوالي8 ملايين قطعة في إفريقيا الغربية بما فيها 100000 بندقية

[1] مبروك بشاينية ،"معظلة الامن الوطني الجزائري في ظل استراتيجية النفوذ للقوى العظمى"،**المدرسة العليا الحربية**،ع4(جوان 2011)، ص.6.

كلاشنكوف في الساحل الإفريقي . وتلعب النزاعات الجهوية دورا كبيرا في تنقل وانتشار الأسلحة التي مصدرها ، حسب الأمم المتحدة من أوروبا الوسطى والشرقية روسيا والصين وبعض المناطق في إفريقيا كالتشاد ، وكثير منها دخلت بصفة شرعية ثم أعيد بيعها.[1]

هـ) **إشكالية الدولة الهشة** :لهذه الدول العديد من السمات التي تشترك فيها و لعل أبرزها ما يلي:

لا تملك هذه الدول القدرة على تعبئة الموارد الداخلية و الحصول على عائدات ضخمة من الضرائب

انخفاض معدلات التنمية البشرية

انخفاض الكثافة السكانية بالنسبة لمساحتها الإجمالية

ضعف البنية التحتية المادية و غير المادية منها

تراكم الديون الخارجية.[2]

2 المنافسة الإقليمية:

طغى على الساحل الإفريقي منطق الرهانات التنافسية على مناطق النفوذ الاقتصادي؛ إذ لا يمكن حصر اهتمام القوى الكبرى و الإقليمية بتطورات الأوضاع في منطقة الساحل الإفريقي بفعل الدواعي الأمنية فحسب، بل الأمر يتعدى ذلك إلى دواع جيو اقتصادية لها صلة مباشرة بالتنافس فيما بين القوى الكبرى من أجل الظفر بعدد من الاحتياطيات البترولية والغازية والمعدنية.و من هذا المنطلق سعت هذه الدول إلى اكتساب مكانة من خلال اطر سلمية و تعاونية.

[1] **المرجع نفسه**،ص.6

[2] حفيان عبد الوهاب،**"عوامل و منطق الامن في الساحل بين الواقع و المستقبل"، حوارات الاقليمية و العالمية في منطقة الساحل و الصحراء"**،تحرير.بهلول نسيم(القاهرة:دار الحامد،2016)،ص 53.

1 فرنسا:

تعد فرنسا إحدى الدول الاستعمارية الرئيسية في إفريقيا،وتركزت مستعمراتها في غرب ،وسط و شمال و شرق إفريقيا.و ظلت تنظر إلى تلك المستعمرات باعتبارها المجال الحيوي لها،ومن ثم حرصت على الإبقاء على مناطق نفوذها و سيطرتها في القارة الإفريقية سواءا مع مستعمراتها السابقة أو مع الدول أخرى.

تشكل القارة الإفريقية إحدى أهم دوائر السياسة الخارجية الفرنسية،حيث يبلغ حجم الصادرات الفرنسية 13،5 مليار دولار سنويا ،فضلا عن المشاريع الاقتصادية الهائلة في الدول الإفريقية ،مثل شراء شركات المياه و الكهرباء و الهواتف في السنغال.تتمثل الصالح الاقتصادية الفرنسية في القارة الإفريقية في البحث عن أسواق لتصريف السلع الفرنسية المصنعة ،و عن موارد أولية لتنمية الصناعات الثقيلة الفرنسية و السيطرة على المواقع الإستراتيجية في بعض الدول الإفريقية،من خلال تنمية التجارة البينية مع غالبية دول وسط و غرب إفريقيا[1] .

2 الولايات المتحدة الأمريكية:

أنّ الاهتمام الأمريكي بالمنطقة مرده أساساً إلى ما يمثّله الساحل الإفريقي من رهانات اقتصادية، وآفاق جيواستراتيجية واعدة، خصوصاً في ظلّ التنافس الدولي على مصادر الطاقة، كما وجب الإشارة إلى أنّ حجّة (مكافحة الإرهاب) لا تمثّل سوى غطاء لبسط نفوذها على مختلف مصادر البترول وممراته في المنطقة، وهو ما يعني أمننتها، خصوصاً بعد الاستكشافات المهمة المحققة بمنطقة (غرب إفريقيا) والمتاخمة لجنوب الساحل الإفر يقي، وبالتحديد في (خليج غينيا)غناها بالبترول، ولما تمثّله من مصادر بديلة في ظلّ نقص إمدادات الطاقة العالمية، وتزايد الطلب عليها، خصوصاً في ظلّ الاضطرابات في

[1] اجلال رافت،"السياسة الفرنسية في افريقيا جنوب الصحراء"،**مجلة السياسة الدولية**،ع145(جانفي،2001)ص.6.

الشرق الأوسط، وارتفاع فاتورة استيراده من هذه المناطق البعيدة جغرافياً عن الولايات المتحدة الأمريكية. تعود أهمية النفط الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية إلى عدد من العوامل، من أهمها: حرية الدول الإفريقية المنتجة للنفط بخصوص سياسات الإنتاج والتصدير والأسعار، حيث إنّ معظم هذه الدول لا تنتمي لمنظمة (أوبك)، بالإضافة إلى تراجع إنتاج النفط في عدة مناطق في مقابل دخول دول إفريقية جديدة إلى ميدان إنتاج النفط وتصديره، مثل موريتانيا وتشاد والصحراء الغربية، والاستكشافات المهمة في كلٍّ من مالي والنيجر، فضلاً عن جودة النفط الإفريقي، وانخفاض تكاليف استخراجه ونقله وتأمينه، بسبب قرب منابع النفط من السواحل الشرقية الأمريكية[1]

3 الصين:

إلى جانب التواجد الفرنسي و الأمريكي في الساحل الإفريقي،تنطلق الدبلوماسية الاقتصادية الصينية من قاعدة رابح رابح،حيث ان التواجد الصيني بالمنطقة تميز بالتعاون و التبادل التجاري و المساعدات،ما أدى إلى اشتداد التنافس بين القوى الأخرى[2].

المغرب:تشهد علاقات التعاون المغربية مع دول الساحل تكثيفا واضحا منذ 1996،فعلت المغرب دبلوماسيتها الاقتصادية في الساحل من اجل تعزيز التموقع المغربي داخل الأسواق الساحلية،من خلال إبراز الفرص المتاحة سواءا على المستوى الثنائي أو الإقليمي في هذه الدول أمام القطاع الخاص،و حثه على اختراق النسيج الاقتصادي للدول الساحلية.[3]

---

[1] عربي بومدين،"الساحل الافريقي ضمن الهندسة الامنية الامريكية"،**قراءات افريقية**،(11 افريل2016).متاح على الموقع التالي: http://www.qiraatafrican.com/home/new

[2] منصور لخضاري،**السياسات الامنية الجزائرية،المحددات الميادين،التحديات**،(قطر:المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات،2015)،ص.98.

[3] اسماعيل بوالروايح،"استراتيجيات **التاثير و السيطرة للقوى المغاربية على منطقة الساحل :دراسة في الاثار المترتبة على مشاريع بناء السلام في المنطقة**"، حوارات الاقليمية و العالمية في منطقة الساحل و الصحراء،تحرير.بهلول نسيم(القاهرة:دار الحامد،2016)،ص473.

3 نقص فرص الاستثمار: من الخطأ الاعتقاد بان الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية اتجاه الساحل هي دبلوماسية خاصة بالمنطقة و إنما هي دبلوماسية اقتصادية كغيرها من الدبلوماسيات الأخرى في هذه المنطقة ،الاختلاف هو ان الجزائر تصدر و تشجع الاستثمار و لا توجد إمكانية للاستيراد من هذه الدول، يبقى الهدف الأساسي للدبلوماسية الاقتصادية في دول الساحل هو تحقيق الأمن و القضاء على الإرهاب ،الهجرة غير الشرعية ،ان ان هذه الآلية بإمكانها حل العديد من المشاكل.[1]

[1] السيدة مقراني المدير الفرعي لتحليل المعلومات التجارية المديرية العامة للعلاقات الاقتصادية و التعاون الدولي المديرية العامة لدعم و ترقية المبادلات التجارية يوم 10 /2016/03 10:00

خلاصة:

ان الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في الساحل لا تمتلك إستراتيجية واضحة،مقارنة بالدبلوماسيات الاقتصادية الأخرى ،الصين،فرنسا،الولايات المتحدة الأمريكية،حيث تمتلك هذه الدول خبرة كبيرة في مجال الدبلوماسية الاقتصادية.و هذا بدوره يشكل تحدي للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية.

تدرك الدول الكبرى ان السوق المستقبلية هي إفريقيا لذلك تشتد المنافسة و أصبح الإفريقي يقارن بين الخدمة،التكلفة،جودة المنتج و النوعية أي ان تفضيله للمنتج الجزائري دون غيره من المنتجات لن يكون بالمحاباة لذلك فان المستقبل الاقتصادي في الساحل لن يكون سهلا بل يتطلب تغييرا داخلي و خارجي .

خاتمـــــة

ر كزت هذه الدراسة على دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية بكل أبعادها و آليااا في العلاقات مع دول الساحل الإفريقي، ففي ظل التغير في بيئة النظام العالمي بعد الحرب الباردة، وتوحيد العولمة للهيكل الدولي، من خلال انفتاح الأسواق الوطنية على الأسواق الحرة الدولية،فالاهتمام بالعامل الاقتصادي زاد من حدة الصراع والتنافس بين الدول وكذا تشابك و تعقد العلاقات الاقتصادية الدولية.

زادت الحاجة إلىاعتماد الدبلوماسية الاقتصادية كإطار تنظيمي لهذه العلاقات،و أصبحت أداة هامة في تنفيذ السياسة الخارجية للدول من اجل البحث عن المكانة الاقتصادية في العالم و البحث في مسائل التعاون و التنمية في ظل حاجة الدول إلى بعضها البعض.

تعبر الدبلوماسية الاقتصادية عن استخدام الدولة لثقلها السياسي للتأثير على الدول الأخرى باستعمال الأدوات الاقتصادية بدف تحقيق المصالح ، استقطاب الاستثمارات الأجنبية و رؤوس الأموال،توجيه السلوك السياسي للدول بما يخدم مصالحها،و من جهة أخرى فان الدبلوماسية الاقتصادية تعتبر إحدى آليات تحقيق الأمن و الاستقرار من خلال مجموع النشاطات الدبلوماسية المرتبطة بالنشاطات الاقتصادية في ما وراء الحدود الوطنية التي تباشرها الدولة و الفواعل غير دولاتية في العالم الواقعي .

حظيت الدبلوماسية الاقتصادية بمجموعة من المقاربات من أبرزها مقاربة الاعتماد المتبادللمركب لكل من "روبرت كيوهان"و "جوزيف ناي" التي تساعد على فهم الاستمرارية و التغيير في السياسة العالمية ، وفهمالطبيعة المعقدة والمتعددة والمترابطة للعلاقات الدولية و كذا التفاعل المستمر بين الاقتصاد والسياسة وتاثيراتها المتبادلة.

تتعدد أدوات الدبلوماسية الاقتصادية التي تستخدمها الدول ،و يمكن ان تتمثل في تطبيق سياسات وتدابير اقتصادية تهدف إلى تشجيع أو تنمية روابط التبادل التجاري في قطاعات استيراد و تصدير السلع، تقديم إعانات للمصدرين،التسعير غير الاقتصادي لإنتاج القطاع العام في الدولة،إلزام المنتجين بضرورة التقييد بمواصفات فنية خاصة في الإنتاج على النحو الذي تقرره الدولة،التعديل في الشروط التي تنظم انتقالات راس المال و حركة التجارة إلى الخارج سواءا بالتقييد أو الإطلاق ،الأمر الذي يقود إلى تعديل هيكل العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة ،وقد تكون التعديلات شاملة بحيث تضم كل القطاعات التي يمتد إليها التعامل

الاقتصادي مع الخارج و عليه يتم فتح المال إمام الاقتصاد المحلي للبحث عن أسواق خارجية. فهذه الأدوات تستعمل بناءا على طبيعة الهدف المراد تحقيقه.

بناءا على أهمية الدبلوماسية الاقتصادية على صعيد العلاقات الدولية والتعاون الاقتصادي الدولي، سعت الدولة الجزائرية إلى مواكبة هذه التطورات و تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية. إدراكا منها بضرورة التنويع الاقتصادي و استخدام إمكانياتها من جغرافيا و موارد في سياستها الخارجية خدمة للتجارة و الاقتصاد. وتمثل وزارة الشؤون الخارجية الفاعل الأساسي في الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، حيث تقوم بعمل مزدوج يتمثل الأول في:

- جمع المعلومات والبيانات من الدوائر الوزارية الأخرى ومن البعثات ومن متخلف الجهات والمصادر.
- تقديم المعلومات التي تخدم سياسة صنع القرار ، واقتراح البدائل والخيارات المتاحة لصانع القرار لاختيار أفضل القرارات التي تحقق وتضمن المصالح الوطنية والدفاع عنها. وتوفير الخبرة الاقتصادية لوزارة الخارجية.
- القيام بمهام الترويج للبلاد الترويج الثقافي، الترويج لفرص الاستثمار،....
- التغذية العكسية ، ومشاركة المعلومة مع الجهات الرسمية و القطاع الخاص.
- متابعة تقديم الخدمات القنصلية والتسهيلية والمعلوماتية لمواطني البلاد في الخارج ورعايا الدول الأخرى الراغبين في التعامل مع البلاد او زيارتها.
- التعاون مع المنظمات الاقتصادية الدولية، والإسهام في تقييم مجمل هذه الأنشطة في مجال العلاقات الاقتصادية الخارجية.

قامت الجزائر بتطوير الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية، باستحداث مديرية عامة للعلاقات الاقتصادية والتعاون الدولي، تتمحور مهامها حول المسائل الاقتصادية والمالية والتجارية المتعددة الأطراف التي تناقشها منظمة الأمم المتحدة وهيئاتها المتخصصة وكذا التجمعات الجهوية وما بين الجهوية. بالإضافة إلى تنشيط مشاركة الجزائر في المؤتمرات الدولية وتنسيقها ومتابعتها. حيث يعبر هذا التغيير عن اهتمام السياسة الخارجية بتطوير العلاقات الاقتصادية الثنائية و المتعددة الأطراف.

إلى جانب وزارة الشؤون الخارجية، تنشط فواعل أخرى تحت رعاية المؤسسات الاقتصادية. بالرغم من تعددها إلا أنها تشهد تشابكا و تداخلا في الوظائف مما يعقد مهامها، و يحد من نشاطها.

تعد منطقة الساحل الإفريقي من أهم المناطق التي أصبحت تشهد في السنوات الأخيرة **حراكاً سياسياً دولياً متصاعداً**،بسبب انتشار مجموعة من التهديدات الأمنية العابرة للحدود إلى **جانب كونه مصدرا الاحتياطيات** البترولية والغازية والمعدنية **ما جعله مركز اهتمام بين القوى الدولية والإقليمية.تتمثل علاقات الجزائر بالساحل الإفريقي** بالعلاقات التاريخية والتي يعبر عنها بالاستعمار المشترك،العلاقات الجغرافية،أي الحدود المشتركة،وأخيرا **العلاقات البشرية من خلال توزع الأقلية** الترقية بين دول الساحل.

ان الجزائر تسعى لاكتساب مكانة في هذه المنطقة في ظل التنافس الدولي عليها.كما ان هذه المنطقة تعتبر **المصدر الأول** للتهديدات بالنسبة للجزائر،و بالتالي فان هذه الأخيرة **سعت** إلى اتخاذ مجموعة **آليات من اجل** حماية مصالحها في المنطقة،من بين هذه **الآليات الدبلوماسية الاقتصادية.و يظهر دور الدبلوماسية الاقتصادية** الجزائرية في العلاقات مع دول الساحل فيم يلي:

- محاولة **فك الارتباط مع الدول الأوروبية** والتوجه نحو الساحة **الإفريقية بشكل عام والساحل الإفريقي بشكل خاص.**
- **الخروج من إطار التعاون** الأمني **مع دول الساحل** إلى **التعاون الاقتصادي**
- **الاعتماد على العامل الاقتصادي لتحقيق الأمن** والاستقرار في الساحل **الإفريقي**
- **تؤكد الجزائر من خلال هذا النوع من الدبلوماسية على دورها الإقليمي** في حل مشاكل المنطقة.
- **الحد من النفوذ** الأجنبي في المنطقة و تعزيز التعاون **الإفريقي إفريقي** خاصة في **إطار الاتحاد الإفريقي.**
- محاولة **إيقاف المساعي المغاربية** والتأثير **على الدول من اجل كسب تأييدها كالقضية الصحراوية مثلا.**
- تقوم الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في الساحل **الإفريقي على المساعدات الفنية** و التقنية بشكل كبير، ومرجع ذلك ان الجزائر تعتبر من **أكثر** الدول في المنطقة التي تشهد استقرارا ووضع اقتصادي جيد مقارنة **بدول الساحل الإفريقي،لذلك فان التبادل الاقتصادي يشهد نقصا** كبيرا عكس تجارة المقايضة التي تشهد **تناميا بناءا على الوضع** الأمني **لدول الجوار وزيادة حاجاتها للموارد الغذائية.و تعمل الجزائر** إلى تغيير هذا **الوضع من خلال سعيها** إلى **ترسيخ معادلة الحوار،التنمية،الأمن** في الإستراتيجية **الجديدة من اجل الساحل وكذا الشراكة الجديدة من اجل إفريقيا.**
- يعتبر مشروع الطريق العابر للصحراء احد **أكثر** المشاريع التي **ستفك العزلة عن المناطق الحدودية وزيادة من التبادل التجاري بين** دول المنطقة،لذلك فان الجزائر تراقب بحرص تطبيق المشروع.

أما التحديات التي تواجه الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في الساحل فتتلخص في:

- **اعتماد الجزائر بشكل شبه تام على مدا خيل** البترول في تمويل المشاريع التنموية.
- وجود دبلوماسيات اقتصادية قوية في المنطقة تسعى إلى **بسط النفوذ و الاستفادة من موارد الساحل الإفريقي،على غرار الدبلوماسية الاقتصادية الفرنسة،الدبلوماسية الاقتصادية الأمريكية،الدبلوماسية** الاقتصادية الصينية.ما يجعل الجزائر تعمل على مواجه تهديد مصالحها من جهة،ومجـ **اة التهديدات الأخرى كالإرهاب** و الجريمة المنظمة وغيرها.
- **غياب** إستراتيجية للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في الساحل،**فالولايات المتحدة الأمريكية مثلا تستخدم** إستراتيجية **مكافحة الإرهاب** و تعمل على التغلغل في المنطقة من خلال القواعد العسكرية،**أما فرنسا** فلها تاريخ في المنطقة باعتبارها مستعمرات سابقة و تستند إلى الدبلوماسية الثقافية في تدعيم دبلوماسيتها الاقتصادية في المنطقة،**أما الصين فتسعى** إلى **الاستفادة من السوق الإفريقية** في تسويق منتجاتها.
- سيطرة الهاجس الأمني على العلاقات مع دول الساحل.فالجزائر في جميع مبادراتها تسعى إلى **تحقيق الأمن على حساب العلاقات الأخرى كالتعاون الاقتصادي.**

في نهاية هذه الدراسة ،يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات من اجل تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية بشكل اكبر في العلاقات مع دول الساحل **الإفريقي:**

- **على الدولة الجزائرية** التركيز على تنويع الاقتصاد وتحسين مناخ الاستثمار و كذا العمل على محاربة **الفساد.**
- التركيز على التعاون الاقتصادي من اجل تحقيق **الأمن** في المنطقة.فالتنمية الاقتصادية **بإمكانا التخفيف من مشاكل المنطقة.**
- **التقليل من التبعية** إلى **الغرب و** محاولة الاستفادة من الدور و المكانة و المؤهلات الجغرافية،البشرية،و **الطبيعية للجزائر** في العلاقات مع **إفريقيا،و الساحل الإفريقي خاصة حيث ان الخصائص** المشتركة،الانتماء الجغرافي،و التكامل البشري إلى **جانب تقارب و تشابه الاقتصاديات بإمكانه ان يعطي بعدا جديدا للعلاقات الجزائرية مع دول الساحل بعيدا عن التعاون** الأمني **فقط.**

الملاحق

الملحق رقم :الاتفاقيات الموقعة بين الجزائر و مالي في إطار اللجان المشتركة(بتصرف).

LISTE DES INTRUMENTS JURIDIQUES REGISSANT LA COOPERATION BILATERALE AVEC LA REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

DÉSIGNATION	Date de signature	Lieu de signature
Accord relatif au Transport Aérien entre le Gouvernement de la République du Mali et le Gouvernement de la République Algérienne Démocratique et Populaire	22/07/1963	Alger
Accord Culturel entre le Gouvernement de la République du Mali et le Gouvernement de la République Algérienne Démocratique et Populaire	22/07/1963	Alger
Convention de Coopération Technique, Scientifique et Administrative entre le Gouvernement de la République du Mali et le Gouvernement de la République Algérienne Démocratique et Populaire	22/07/1963	Alger
Accord de Paiement entre le Gouvernement de la République du Mali et le Gouvernement de la République Algérienne Démocratique et Populaire	22/07/1963	Alger
Convention d'Application des Accords algéro - maliens dans le Domaine des Transports Terrestres entre les deux Etats	20/12/1963	Alger
Accord Commercial entre le Gouvernement de la République du Mali et le Gouvernement de la République Algérienne Démocratique et Populaire	22/07/1963	Alger
Conversations - Economiques et Culturelles	21/08/1964	Alger
Convention dans le domaine de l'éducation	21/08/1963	Alger
Protocole n° 1 relatif aux Echanges Commerciaux entre le Gouvernement de la République du Mali et le Gouvernement de la République Algérienne Démocratique et Populaire	20/12/1963	Alger
Déclarations commune Algero - malienne /s visite à Alger	18/11/1964	Alger
Accord relatif a l'octroi d'un crédit fournisseur à moyen terme entre le Gouvernement de la République du Mali et le Gouvernement de la République Algérienne Démocratique et Populaire	13/05/1965	Bamako
Protocole n° 2 relatif aux Echanges Commerciaux entre le Gouvernement de la République du Mali et	13/05/1965	Bamako

1

AMBASSADE DE LA REPUBLIQUE DU MALI ★ ALGER ★

le Gouvernement de la République Algérienne Démocratique et Populaire		
Procès Verbal des Conversations Algero - maliennes	03/11/1967	Alger
Procès Verbal des Conversations Algero - maliennes	20/01/1970	Alger
Accord relatif a l'Etablissement d'un Comite Mixte Intergouvernemental pour la Coopération Economique, Culturelle, Scientifique et Technique	16/10/1973	Alger
Accord de Coopération en matière de Postes et Télécommunications	28/03/1975	Bamako
Convention portant Création de la Société Africaine de Transports Routiers (S.A.T)	30/06/1975	Bamako
Convention relative aux transports routiers de marchandises a titre onéreux	30/06/75	Bamako
Protocole de Coopération dans le Domaine de la Jeunesse, des Sports ,des Arts et de la Culture	13/04/76	Alger
Protocole dans le Domaine de l'Informatique	06/07/1976	Bamako
Accord de cooperation culturelle	18/02/1978	Bamako
Procès - Verbal de la 3e Session du Comite Mixte Algero- malien de Coopération Economique , Culturelle, Scientifique, et Technique	30/03/1980	Alger
Communiqué Conjoint signé, le 29/03/81 à l'issue de la visite du Président Chadli Bendjedid à Bamako	29/03/1981	Bamako
Convention entre la Société Nationale des Matériaux de Construction (SNMC) et la Banque Algérienne de développement (BAD) représentant la partie Algérienne.	29/06/1981	El Djazair
Convention Commerciale et tarifaire entre la République du Mali et la République Algérienne Démocratique et Populaire	04/12/1981	Bamako
Convention Douanière sur le Transport International de marchandises par la route entre le Mali et l'Algérie	04/12/1981	Bamako
Convention d'assistance / mutuelle en matière douanière entre les Gouvernement du Mali et de l'Algérie	04/12/1981	Bamako
Convention Financière de 10 millions de dollar US entre le Mali et la République Algérienne Démocratique (en annexe P, V des entretiens entre les délégations sur les relations financières	03/07/1982	Alger
Protocole Additionnel à la Convention Zoo - Sanitaire du 22 février 1983 entre la République Algérienne Démocratique et Populaire et la	22/02/1983	Alger

2

AMBASSADE DE LA REPUBLIQUE DU MALI ALGER

République du Mali.		
Convention Financière entre la République du Mali et la République Algérienne Démocratique et Populaire	22/03/1983	Alger
Convention relative à la coopération judiciaire entre la République du Mali et la République Algérienne démocratique et populaire.	28/01/1983	Bamako
Convention relative au bornage de la frontiered Etat (français - Arabe)	08/05/1983	Alger
Protocole d'accord relatif aux Etudes de Faisabilité de 04 dépôts d'hydrocarbures au Mali	16/06/1983	Bamako
Original du Procès Verbal de la 5e Session du Comite Mixte maliano - algérien de coopération Economique, Culturelle, Scientifique et Technique	25/07/1984	Alger
Projet de Protocole paraphe additif a la convention zoo - sanitaire et documents annexes	25/07/1984	Alger
Procès Verbal de la 6eme Session du comite mixte Algero - Malien pour la Coopération Economique, Culturelle, Scientifique et Technique	02/12/1986	Bamako
Procès verbal des entretiens entre la délégation Algérienne et la délégation malienne (visite officielle effectuée en Algérie par Mr Mohamed Alhousseini Toure 28/02 au 06/03/1989	06/03/1989	Alger
Protocole de Coopération en matière d'assistance technique entre la République du Mali et la République Algérienne Démocratique et Populaire	18/10/1990	Alger
Convention consulaire entre le Gouvernement du mali et le Gouvernement de la République Algérienne Démocratique Populaire	18/10/1990	Alger
Convention sanitaire vétérinaire entre le gouvernement du Mali et le gouvernement t de la R.A.D.P	18/10/1990	Alger
Accord de coopération dans le domaine de tourisme entre le Gouvernement de la République du Mali et le Gouvernement de la R.A.D.P	18/10/1990	Alger
P.V de la 7ème session du comité mixte intergouvernemental maliano - algérien de coopération Economique, Culturelle, Scientifique et technique	18/10/1990	Alger
P.V de la 7ème session du Conmité mixte Intergouvernemental Maliano-Algérienne de Coopération eco , culturelle, scientiphique et	18/10/1990	Alger

3

technique		
Accord de coopération entre le Mali et d'Algérie relatif aux transports routiers internationaux et de transit de voyageurs et de marchandises. Protocole établi en vertu de l'article 24 de l'accord entre le Mali et Algérie concernant les transports routiers	02/03/1991	Alger
P.V. Des entretiens officiels Algéro-Maliens.	02/03/1991	Alger
Protocole d'accord relatif au programme d'Assistance, au retour et à la réinsertion socio-économique des populations déplacées d'origine Malienne se trouvant actuellement dans le dans le sud Algérien. Ligne directrices pour l'adaptation et l'actualisation	21/12/1992	Tamanrasset
Communiqué de presse.	21/12/1992	Tamanrasset
Avenant numéro 1 à l'accord de coopération financière signé à Alger le 06/10/1993	06/10/1993	Alger
Relevé des conclusions de la séance de travail entre experts maliens et Algériens à l'occasion de la visite au Mali du 02 au 03/08/1995 de SE Mr Mokdad SIFI premier ministre de la R ADP	03/08/1995	Bamako
Copie entretiens politiques Algéro- Nigériens à la visite 1er ministre Nigérien Hama amadou en Algérie du 16 au 17/05/1995.	17/05/1995	Alger
P.V. de la 8è session du comité mixte intergouvernementale Maliano- Algérienne de coopération éco- culturelle, scientifique et technique.	21/03/1996	Bamako
Communiqué de presse à l'occasion de la visite de travail et d'amitié effectuée au Mali par SE Mr Liamine zéroual, président de la RADP; les 10 et 11/07/1996	11/07/1996	Bamako
Accord entre le Gouvernement de la RM et le Gouvernement de la RADP relatif à la protection réciproques des investissements.	11/07/1996	Bamako
Accord de coopération entre le Gouvernement de la RM et le Gouvernement de la R.A.D.P relatif aux transports routiers internationaux et de transit de voyageurs et de marchandises.	11/07/1996	Bamako
Protocole établi en vertu de l'article 24 de l'accord concernant les transports routiers internationaux et de transit de voyageurs et de marchandises entre le Gouvernement de la R.M et le Gouvernement de la R.A.D.P.	11/07/1996	Bamako

Accord commercial et tarifaire entre le Gouvernement de la R. M et le Gouvernement de la R.A.D.P.	11/07/1996	Bamako
Procès-verbal de la 09è sessions de la commission .Algéro-Malienne de coopération, économique culturelle, scientifique et technique	05/04/1999	Alger
Convention entre le Gouvernement de la R.A.D.P, en vue d'éviter les doubles impositions et établir des règles d'Assistance réciproques en matière d'impôt sur le revenu et sur la fortune.	31/01/1999	Alger
Accord de coopération financière entre le Gouvernement de la R.A.D.P et le Gouvernement du Mali	14/06/2000	Bamako
Accord de coopération militaire et technique entre le Mali et le R.A.D.P.	26/12/2001	Bamako
Protocole d'accord de coopération entre les Ministères des Affaires Etrangères des deux pays.	09/08/2002	Bamako
Communiqué final publié à l'issue de la visite d'amitié et de travail de S.E.M Abdelkader Messahel Ministre délégué, charge des affaires Magrébines et africaines de la R.A.D/P, Bamako le 09/08/2002.	09/08/2002	Bamako
Procès verbal des consultations aéronautiques entre les délégations malienne et algérienne.	24/10/2003	Bamako
Convention cadre entre le ministre de la jeunesse et des sports de la république du Mali et le Ministère de la jeunesse et des sports de la République Algérienne démocratique et populaire relative à la coopération entre l'O.N.G.S de BKO et L'O.N.P.S D'Alger	16/01/2004	Bamako
Procès - Verbal de la Réunion Préparatoire à la 10è session de la commission mixte Algéro-malienne de coopération économique culturelle scientifique et technique tenue à Bamako le 02 et 03 mars 2006.	03/03/2006	Bamako
Mémorandum d'entente dans le Domaine du Transport Aérien	17/10/2007	Bamako
Accord de Coopération Culturelle entre la République du Mali et de la République Algérienne Démocratique et populaire.	17/10/2007	Bamako
Mémorandum d'Entente et de Coopération dans les Domaines de la Jeunesse et des Sports.	17/10/2007	Bamako
Procès Verbal de la 10è session de la Commission mixte maliano Algérienne de Coopération économique culturelle, scientifique et technique tenue à Bamako, les 16 et 17 octobre 2007	17/10/2007	Bamako

Communiqué commun de la visite d'Etat en Afrique de S.E.M Amadou Toumani Touré Président de la République du Mali.	25/11/2007	Alger
Procès Verbal de la 10ème Session du Comité Bilatéral Frontalier maliano-Algérie.	20/11/2007	Alger
Convention de don dans le développement socio-économique dans les régions du Nord	20/05/2011	Bamako
Procès verbal de la 11ème session de la Commission Mixte Algero-Malienne de coopération Economique, culturelle, scientifique et Technique.	11 /09/2011	Alger
Programme Exécutif entre le Ministère de la Jeunesse et des Sports du Mali et le Ministère de la Jeunesse et des Sport de l'Algérie	11/09/2011	Alger
Programme d'échanges culturels Maliano-algérien 2012-2014	11/09/2011	Alger
Mémorandum d'Entente sur la coopération dans le domaine de la Poste et des Technologies de l'Information et de la Communication	11/09/2011	Alger
Protocole d'Accord de coopération dans le domaine de la Formation et de l'Enseignement Technique et Professionnelles	11/09/2011	Alger
Mémorandum d'Entente dans le domaine de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique	11/09/2011	Alger
Accord relatif aux opérations de recherches et de sauvetage des aéronefs	11/09/2011	Alger
Convention de coopération entre l'Institut des Hautes Etudes et de Recherches Islamiques Ahmed Baba de Tombouctou et le Centre National des Manuscrits d'Alger	11/09/2011	Alger
Accord de coopération entre la Chambre de Commerce et d'industrie du Mali et la Chambre Algérienne de commerce et d'Industrie	11/09/2011	Alger
Communiqué de la réunion Ministérielle des Pays de la Région Sahélo-Saharienne	11/09/2011	Alger
Lettre d'Entente concernant l'octroi d'un don de 3.100 tonnes de riz	30/01/2012	Bamako
Avenant à la convention de don	18/06/2012	Alger
Procès-verbal de la réunion préparatoire des Experts de la 12ème session du Comité Bilatéral des Frontières Algéro Malien	04/02/2014	Alger

6

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

- **الوثائق الرسمية**

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية، مرسوم رئاسي رقم 309/09 مؤرخ في 2009/09/13،يتضمن القانون الأساسي للمراكز الثقافية الجزائرية بالخارج ، العدد 54.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية ،مرسوم رئاسي رقم 02θ 407 مؤرخ في 2002/11/26يحـــدد صـــلاحيات الســـفراء و المراكـــز القنصـــلية للجمهوريـــة الجزائريـــة ،العدد.1،2002/12/79.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية ،المرسوم الرئاسي رقم 08θ 162 ،يتضمن تنظيم الادارة المركزية في وزارة الشؤون الخارجية ،2جوان2008، العدد29.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،مرسوم رئاسي رقم04θ 174 مؤرخ في 2004/06/12.

- **الموسوعات و القواميس**

6. غراهـــام ايفـــانز ،نوينهـــام جيفيري،قـــاموس بنغـــوين للعلاقـــات الدوليـــة.مركـــز الخلـــيج للابحاث:ب.ب.ن،1997.
7. الكيالي عبد الوهاب ، **موسوعة السياسية**.بيروت: دار الهدى،ج2،ب.س.ن.
8. الكيالي عبد الوهاب **موسوعة السياسة**، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، ج4، 2009).
9. مسعود سميح ،**الموسوعة الاقتصادية**.الاردن:دار الشروق للنشر،2008.

- **الكتب**

1. ابو عباه سعيد ،**الدبلوماسية تاريخها مؤسساتها انواعها و قوانينها**.د.ب.ن: دار الشيماء،2009.
2. الاقداحي هشام محمود ، **العلاقات الاستراتيجية الدولية**.القاهرة :مؤسسة شباب الجامعة، 2014.
3. الاقداحي هشام محمود ، **العلاقات الدولية المعاصرة**.القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة،2009.
4. جاسم محمد، **التجارة الدولية**.الاردن: دار زهران،2013.

5. حفيان عبد الوهاب،"**عوامل و منطق الامن في الساحل بين الواقع و المستقبل**"، **حوارات الاقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء**".تحرير بهلول نسيم،القاهرة: دار الحامد،2016.
6. دويدار محمد ، **مبادئ الاقتصاد السياسي**.القاهرة:ب.د.ن.1993.
7. الشامي علي حسين ،**الدبلوماسية نشأتها تطورها وقواعدها نظام الحصانات و الامتيازات الدبلوماسية**.عمان:دار الثقافة،2009.
8. شهاب مجدي محمود ، سوزي عدلي ناشر، **اسس العلاقات الاقتصادية الدولية**.لبنان: منشورات الحلبي،2010.
9. عارف نصر محمد ، **ابستمولوجيا السياسة المقارنة النموذج المعرفي النظرية المنهج**.بيروت: مجد المؤسسات الجامعية،2002.
10. عجيمة محمد عبد العزيز ، **الاقتصاد الدولي**.القاهرة: دار الجامعية المصرية،1999.
11. لخضاري منصور ، **السياسات الامنية الجزائرية، المحددات الميادين، التحديات**،قطر: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،2015
12. مصلوح كريم ، **الامن في منطقة الساحل و الصحراء في افريقيا**.الامارات: مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية2014.
13. الهاشمي مجد ،**العولمة الدبلوماسية و النظام العالمي الجديد**.الاردن: دار اسامة،2003.
14. هيرست بول و جراهام تومبسون، **مساءلة العولمة الاقتصاد الدولي و امكانيات التحكم**، تر: ابراهيم فتحي.ب.ب.ن: المجلس الاعلى للثقافة،1999.

- **<u>الاطروحات:</u>**

15. بشكيط خالد، **دور المقاربة الامنية الانسانية في تحقيق الامن في الساحل الافريقي**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية،كلية العلوم السياسية و الاعلام جامعة الجزائر ،2010 2011.
16. بويبية نبيل،**الامن في منطقة الساحل و الصحراء الكبرى،بين المقاربة الجزائرية و المشاريع الاجنبية**،رسالة ماجستير في العلوم السياسية،جامعة الدول العربية، القاهرة 2009.

17. حيـون حكـيم، **دور الدبلوماسـية الاقتصـادية الجزائريـة فـي اطـار منظمـة الـدول المصـدرة للبترول**،رسالة ماستر في العلوم السياسية،المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية،الجزائر،2014 2015.

18. دالـع وهيبـة،**دور العوامـل الخارجيـة فـي السياسـة الخارجيـة الجزائريـة1999 2006**،رسـالة ماجستير في العلوم السياسية،كلية العلوم السياسية و الاعلام جامعة الجزائر ،2007 2008.

19. رمدي عبد الوهاب ،**التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي بين الدول النامية**،اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر ،2006 2007.

20. غطاس عبد الغفار ،**اثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر في الفتـرة الممتـدة بـين 1990 2006** ،رسـالة ماجسـتير فـي العلـوم الاقتصـادية،جامعة ورقلة،2009 2010.

21. قلاع الضروس سمير، **المقاربـة الجزائريـة لبنـاء الامـن فـي منطقـة السـاحل الافريقـي**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية الاعلام ،جامعة الجزائر ،2012 2013.

22. قوبريد طـاهر ،**دور الدبلوماسية الجزائرية في ظل التحولات الامنيـة الراهنـة فـي منطقـة السـاحل الافريقـي**، مـذكرة ماسـتر فـي العلـوم السياسية،المدرسـة الوطنيـة العليـا للعلـوم السياسـية الجزائر ،2014 2015.

23. مشري عبد الحميد ،**الدبلوماسية الاقتصادية في عصر العولمة**رسالة ماجستير في العلوم السياسية كلية العلوم السياسية و الاعلام ،جامعة الجزائ ، 2009 2010.

- **التقارير:**

24. الامانة العامة لجنة الربط للطريق العابر للصحراء ، **دراسـة لتحديد امكانيـات التبـادل التجـاري بـين البلدان الاعضاء بلجنة الربط للطريق العابر للصحراء**، ديسمبر 2009.

25. بوحنية قوي،**الجزائـر و الانتقـال الـى دور الفاعـل فـي افريقيـا**،مركز الجزيرة للدراسات،29 جانفي 2014.

- **المقالات و المجلات:**

1. مراد مدلسي،التنويع الاقتصادي،**مجلة الدرسة العليا الحربية**،ع.4(اكتوبر 2011).
2. الوكالــة الوطنيــة لترقيــة التجــارة الخارجيــة ،**دليــل اجــراءات التجــارة الخارجيــة الجزائريــة** .الجزائر :الكلمة،2011.
3. وزارة التجـارة، **وزارة التجـارة حصـيلة انشـطة احصـائيات**،ع2الجزائـر : خليـة الاتصـال بـوزارة التجارة،2011.
4. علاء جمعة، **قمة النيباد:مبادرة بعد ثلاث سنوات**، مجلة السياسة الدولية،ع159،2005.
5. مصـطفى بوخـوش،**مسـتقبل الدبلوماسـية فـي ظـل التحـولات الدوليـة الراهنـة**،مجلـة المفكـر، ع3(فيفري2008).
6. اجلال رافت،**السياسة الفرنسية في افريقيا جنوب الصحراء** ،مجلة السياسة الدولية،ع145 جانفي،2001 .
7. بشاينية مبروك ،**معظلة الامن الوطني الجزائري في ظل استراتيجية النفوذ للقوى العظمى، المدرسة العليا الحربية**،ع4،جوان 2011.
8. بوالروايح اسماعيل ،**استراتيجيات التأثير و السيطرة للقوى المغاربية على منطقة الساحل :دراسة في الاثار المترتبة على مشاريع بناء السلام في المنطقة**"، حوارات الاقليمية والعالمية في منطقة الساحل و الصحراء، تحرير. بهلول نسيم ،القاهرة: دار الحامد،2016.
9. بوشنافة شمسة ، **الامن الاضطراري و الثورة الحديثة في العمل الاقليمي اولا:استراتيجية الاتحاد الافريقي من اجل الساحل الفرص و القيود**،حوارات الاقليمية و العالمية في منطقة الساحل والصحراء، تحرير بهلول نسيم،القاهرة:دار الحامد،2016.
10. تاحي طارق ،**علاقة السياسة بالسوق في الجزائر :دراسة في اثر السياسات الحكومية على مسار تحرير الاسواق الوطنية، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية** ،ع 3 ،جوان 2015.
11. تسعديت مسيح الدين ،**المقاربة الجزائرية لبناء السلم في الساحل الافريقي: الرهانات والتحديات،المجلة الجزائرية للدراسات**، ع4 ،ديسمبر 2015.
12. شحماط مراد،**تاثير الدور الخارجي على استقرار الدولة في منطقة الساحل الأفريقي** ،حوارات الاقليمية و العالمية في منطقة الساحل و الصحراء، القاهرة، دارالحامد،2016.

13. عطية ادريس ، **الارهاب كمصدر جديد لتهديد الامن في الساحل الافريقي: اولوية بناء الامن بدل استيراده، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**(جوان،2014).

14. لخضاري منصور ،**الساحل الافريقي و بناء الامن الوطني في الجزائر**،محاضرات للثقافة العامة،المؤسسة الوطنية للاتصال و الاعلام و التوجيه الجزائر،2012.

النيباد تسهم في التحول و التكامل الاقليمي في افريقيا، الشرق الاوسط21 جانفي 2015،ع 13354.

- **المقابلات**

15. مقابلة مع السيد ب.ب.ملحق دبلوماسي من المديرية العامة للعلاقات الاقتصادية و التجارية المديرية العامة للعلاقات الاقتصادية و التعاون الدولي بوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية،يوم 16 فيفري 2016 الساعة 15:17.

16. مقابلة مع السيد جابر حمزة، المدير الفرعي لمكتب جنوب شرق اسيا، المديرية العامة لأسيا واوقيانوسيا، يوم 2016/03/06 على الساعة :10:00.

17. مقابلة مع السيد عبد الكريم مجيد، ملحق دبلوماسي رئيس مكتب العلاقات مع فرنسا،المديرية العامة لاوروبا،وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية.يوم21 فيفري 2016 الساعة 14:45

18. مقابلة مع السيدة مقراني المدير الفرعي لتحليل المعلومات التجارية المديرية العامة للعلاقات الاقتصادية و التعاون الدوليين المديرية العامة لدعم و ترقية المبادلات التجارية وزارة الشؤون الخارجية.يوم 10 /2016/03 الساعة 10:00

- **المواقع الالكترونية**

19. الدبلوماسية ووسائل السياسة الخارجية"،في:

http://siironline.org/alabwab/derasat(01)/329.htm،(2016/04/02).

20. الاتحاد الافريقي http://www.aljazeera.net cedb5a3a6a98(2016/05/03)

21. الاكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي،" نموذج روبرت بوتنام"،في: www.arabe.co.uk (2016/04/08).

22. الجزائر، الاتحاد الاوروبي،في:http://www.mae.gov.dz/news_article/3610.aspx (2016/05/8).

23. الجزائر و الهيئات الدولية و الاقليمية،في http://www.rihab-dz.com (2016/05/08).

24. الصفحة الرسمية للشركة الوطنية للمعارض التصديرفي:
http://www.safex.dz/ar/quisommenous.htmlhgzt، (2016/01/16)

25. الصفحة الرسمية للمجلس الوطني للاستثمار،في:http://www.dipmepi-biskra.com/page.aspx?page_id=52،(2016/01/16).

26. محمد مطهر الغشبي، "ملخص الدبلوماسية الاقتصادية لسعادة السفير"، في: http://lib-diplomatic.blogspot.com/2012/03/blog-post_19.html ، (2016/02/10).

27. مداخلة السيد رمطان لعمامرة وزير الشؤون الخارجية أمام الندوة الوطنية حول التجارة الخارجية،في:

28. الموقع الرسمي للغرفة الوطنية للتجارة و الصناعة في:
http://www.caci.dz/ar/quisommenous.html، (2016/01/16).

29. الموقع الرسمي لوزارة الخارجية،الاتحاد الافريقي ،في:
http://www.mae.gov.dz/news_article/3735.aspx (2016/05/08).

30. الموقع الرسمي لوزارة الخارجية،العلاقات متعددة الاطراف،الاتحاد المغاربي،في:
http://www.mae.gov.dz/news_article/4026.aspx (2016/05/08).

ثانيا: المراجع باللغات الأجنبية

- **باللغة الفرنسية**

Ouvrages:

31. carron de la carriere Guy,**la diplomatie économique:le diplomate et le marché**, paris:economica,1998.

32. MOKRANI Nassim,**les nouvelles diplomaties:genèse qualification et accompagnement**, casbah :alger ,2009.

Revus:

33. ABDELMADJID Karim, **le rôle de la diplomatie commerciale algérienne dans la promotion des exportations hors hydrocarbures et l'attraction des investissements étrangers**, master en management, institut supérieur de gestion de la planification :finance،septembre 2012.

34. Alexandre KATEB,**la diplomatie économique des nouvelles puissances** ,Revu géoéconomique n56. edition choiseul.hiver, 2010-2011.

35. Gerard francois DUMENTt ,L**a geopolitique des populations du sahel**" ,l'ecole militaire, centre d'etudes et de recherches2010.

36. **Quelle apport de la diplomatie économique**?annex technique – developpement international des entreprises ,chambre de commerce et d'industrie .paris2012.

37. SAPIN Michel,**la sécurité collective par la diplomatie économique**,revu géoéconomique .n°56,edition choiseul,hiver 2010-2011.

- **باللغة الانجليزية**

Books :

38. David baldwin,**economic statecraft** ,new jersy:prinston university press،1936.

39. Robert KEOHANE and Joseph NYE,**power and interdependence :world politics in transition** ,boston:little down,1989 .

40. Robert PUTNAM,**diplomacy and domestic politics :the logic of two-level games**, world peace foundation and the massachusetts institute of technollogy,1988.

41. Ur Rachid Harun,**economic diplomacy in south Asiaa**, adressed to the indian economy and business update,18 augest 2005

فهرس

الموضوعات

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
مقدمة	أ
الفصل الأول: الدبلوماسية الاقتصادية:مدخل مفاهيمي و نظري	01
المبحث الأول: مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية	02
المطلب الأول: تعريف الدبلوماسية الاقتصادية	02
المطلب الثاني: نشاة و تطور الدبلوماسية الاقتصادية	11
المبحث الثاني : الاطار النظري للدبلوماسية الاقتصادية	17
المطلب الأول: مقاربة الاعتماد المتبادل المركب	18
المطلب الثاني: المقاربة المركزة على المجتمع	20
المطلب الثالث:المباريات ثنائية المستوى نموذج روبرت بوتنام	22
المبحث الثالث:الدبلوماسية الاقتصادية بين الترهيب و الترغيب	27
المطلب الاول:الادوات الترغيبية	29
المطلب الثاني:الادوات الترهيبية	34
الفصل الثاني : الساحل الافريقي في الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية	31
المبحث الأول: الأهمية الجيواقتصادية للساحل الافريقي	39
المطلب الأول: المجال الجغرافي للساحل الافريقي	39
المطلب الثاني: العلاقات الاقتصادية بين الساحل الافريقي و الجزائر	42
المبحث الثاني:مستويات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية	46
المطلب الاول:المستوى الثنائي للدبلوماسية الاقتصادية	46
المطلب الثاني:المستوى الاقليمي	50
المطلب الثالث:المستوى متعدد الاطراف	55
المبحث الثالث:فواعل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية	59
المطلب الاول:الفواعل المؤسساتية الداخلية	59
المطلب الثاني:الفواعل المؤسساتية الخارجية و الفواعل الخاصة	71
الفصل الثالث: الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في الساحل:انجازات و تحديات	77

فهرس المحتويات

المبحث الأول:انجازات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في الساحل الافريقي	64
المطلب الأول: الاطار الثنائي	77
المطلب الثاني: الاطار متعدد الاطراف	86
المبحث الثاني: تحديات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في الساحل	92
المطلب الأول: التحديات الداخلية.	93
المطلب الثاني:التحديات الخارجية	96
خاتمة .	104
الملاحق.	108
قائمة المراجع	114
الفهرس	

قائمة الاشكال، الجداول و الخرائط

الخرائط:

الخريطة	الصفحة
الخريطة رقم (1) تمثل التعريف الجغرافي للساحل الافريقي	34
الخريطة رقم (3) تمثل الطريق العابر للصحراء و الطرق الافريقية الكبرى	74

الاشكال:

الشكل	الصفحة
الشكل رقم (01):يبين الفرق بين الدبلوماسية الاقتصادية و الدبلوماسية التجارية	09
يوضح الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للعلاقات الاقتصادية و التعاون الدوليين في وزارة الخارجية للجزائر.	54

الجداول:

الجدول	الصفحة
جدول رقم01 :مناطق التماس المباشر و غير المباشر للساحل الافريقي.	36
الجدول رقم2: يمثل الاتفاقيات الموقعة بين الجزائر و دول الجوار في المجال الاقتصادي	66 68
الجدول3: يمثل ممرات الطريق العابر للصحراء	75